A/79/11

الأمم المتحدة

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الرابعة والثمانون
(3-28 حزيران/يونيه 2024)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والسبعون

الملحق رقم 11

الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والسبعون
الملحق رقم 11

A/79/11

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الرابعة والثمانون
(3–28 حزيران/يونيه 2024)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2024

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8449

موجز

قامت لجنة الاشتراكات في دورتها الرابعة والثمانين، فيما يتعلق بمنهجية جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027، بما يلي:

(أ) قررت مراجعة جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 عملا بالمادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية العامة 1/58 باء و 238/76؛

(ب) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى الاستناد في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 إلى آخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة، وأكدت من جديد تلك التوصية؛

(ج) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم إلى شعبة الإحصاءات بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق، الذي اتفق الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع على أنه يشكّل، من الناحية النظرية، أنسب مقياس للقدرة على الدفع؛

(د) رحبت بعدد الدول الأعضاء التي تُطبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تشمله هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(هـ) أوصت بأن تدعو الجمعية العامة الدولَ الأعضاء إلى أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(و) أوصت بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعارُ تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق للفترة 2025-2027 ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة؛

(ز) قررت استخدام سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء حالات جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ولبنان، حيث ستستخدم اللجنة سعر الصرف المعدل حسب الأسعار)؛

(ح) اتفقت على أن ثمة مزايا في استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة بعد اختيارها؛

(ط) أقرت بأن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال عنصرا أساسيا في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، وينبغي أن تستند إلى بيانات موثوق بها يمكن التحقق منها ومقارنتها. وتم الإقرار أيضا بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار البيانات المقدمة من الدول الأعضاء، وكذلك مصادر البيانات الأخرى الموثوق بها والتي يمكن التحقق منها ومقارنتها؛

(ي) لاحظت أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين يمكن أن يكون نهجا بديلا لتحديد عتبة الدخل الفردي المنخفض؛

(ك) لاحظت أن عتبة معدلة حسب معدل التضخم يمكن أن تكون نهجا بديلا لتحديد عتبة الدخل الفردي المنخفض؛

(ل) نظرت في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الحالي وأدرجت النتائج للإحاطة علما بها؛

(م) قررت أن تواصل النظر، في دورتها الخامسة والثمانين، في كل عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، مع مراعاة التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى المتصلة بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة والعناصر الأخرى الممكن إدراجها في المنهجية، فإن لجنة الاشتراكات:

(أ) وافقت على أن أي خطة لتحديد الحدود ينبغي ألا تكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول؛

(ب) قررت مواصلة دراسة مسائل التغيّرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول لآخر وإعادة الحساب سنويا استنادا إلى أي توجيهات تصدرها الجمعية العامة بشأن ذلك؛

(ج) قررت أن تواصل النظر في مسألة التدابير الوقائية في دورات مقبلة وأن تواصل النظر في أي أفكار جديدة ذات صلة في دورتها القادمة.

وأشارت اللجنة إلى أن عدة دول أعضاء نجحت سابقا في تنفيذ خطط التسديد المتعددة السنوات، وكررت توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على التشاور مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطط تسديد عملية متعددة السنوات.

وشجعت اللجنة جميعَ الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب إعفاءً بموجب المادة 19، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

وفيما يتعلق بالإعفاءات من تطبيق المادة 19 من الميثاق، أوصت اللجنة بأن يُسمح للدول الأعضاء التالية بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها التاسعة والسبعين: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال.

وأما في إطار المسائل الأخرى، فإن اللجنة:

(أ) أوصت بتطبيق رسم سنوي ثابت نسبته 50 في المائة على معدلات الأنصبة المقررة النظرية البالغة 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين، بوصفهما من الدول غير الأعضاء، للفترة 2025–2027؛

(ب) أوصت الجمعيةَ العامة بتعيين السيد أوغو سيسي عضوا فخريا في لجنة الاشتراكات؛

(ج) قررت أن تعقد دورتها الخامسة والثمانين في الفترة من 2 إلى 20 حزيران/يونيه 2025.

المحتويات

الفصل		الصفحة
أولا –	الحضور	7
ثانيا –	الاختصاصات	7
ثالثا –	جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025–2027	8
	ألف – منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة	9
	1 – عناصر إجراء تقديرات مقارَنة للدخل القومي	10
	2 – تدابير التخفيف	26
	3 – حدود الجدول	26
	باء – مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى لمنهجية إعداد جداول الأنصبة	28
	1 – التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية	28
	2 – إعادة الحساب سنويا	30
	3 – التدابير الوقائية	31
	جيم – معلومات إحصائية	33
	1 – السكان	33
	2 – الديون الخارجية	33
	3 – الدخل القومي الإجمالي	34
	4 – أسعار التحويل	34
	دال – جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025–2027	37
رابعا –	خطط التسديد المتعددة السنوات	48
خامسا –	تطبيق المادة 19 من الميثاق	48
	ألف – طلبات الإعفاء	49
	1 – أفغانستان	80
	2 – جزر القمر	51
	3 – سان تومي وبرينسيبي	52
	4 – الصومال	53

سادسا – مسائل أخرى 55
ألف – تحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء 55
باء – التماسات من الدول الأعضاء 56
جيم – عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة 57
دال – تحصيل الاشتراكات 57
هاء – تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة 58
واو – تنظيم أعمال اللجنة 58
زاي – أساليب عمل اللجنة 58
حاء – موعد الدورة القادمة 59

المرفقات

الأول – موجز تطور العناصر في المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة 60
الثاني – لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2022–2024 63
الثالث – شرح أسعار الصرف المستخدمة في منهجية إعداد الجدول 68
الرابع – المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى 69
الخامس – مصادر البيانات لحساب جدول الأنصبة المقررة 70
السادس – استعراض التغيرات من جدول إلى آخر بين الجدول المعتمد للفترة 2022–2024 وتحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة 73

أولا - الحضور

1 - عقدت لجنة الاشتراكات دورتها الرابعة والثمانين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 3 إلى 28 حزيران/يونيه 2024. ومن أصل 18 عضوا، حضر 17 عضوا التالية أسماؤهم:

سيد ياور علي
فولوغو كاوني بوغاتسو
الشيخ تيديان ديم
ياسمينكا دينيتش
غوردون إيكرسلي
برناردو غريفر ديل هويو
مايكل هولتش
إيغور جومني
مارسيل جولييه
فاديم لابوتين
شان لين
جوزيف ماسيلا
هي - يون بارك
توماس أنتوني ريباش
إنريكي دا سيلفيرا ساردينيا بينتو
يوريكو سوزوكي
جيهان ترزي

2 - ورحّبت اللجنة بالأعضاء الجدد وشكرت الأعضاء الثلاثة المنتهية ولايتهم، وهم ميتسورو كيتانو وستيفن تاونلي ومينهونغ يي، على عملهم الجاد وسنوات الخدمة في اللجنة. وأعربت اللجنة مرة أخرى عن رغبتها في الإشادة بالخدمة المتميزة التي قدمها السيد سيسي، الذي شغل مناصب مختلفة في اللجنة لمدة 24 عاما. **وأوصت اللجنة بأن تُعيِّنه الجمعية العامة عضوا فخريا في اللجنة.**

3 - وانتخبت اللجنة السيد غريفر ديل هويو رئيسا والسيد إيكرسلي نائبا للرئيس.

ثانيا - الاختصاصات

4 - اضطلعت لجنة الاشتراكات بأعمالها استنادا إلى ولايتها العامة، كما تنص عليها المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وإلى الاختصاصات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين 13 و 14 من الفرع 2 من الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20) وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، المعتمدَين خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية، في 13 شباط/فبراير 1946 (الفقرة 3 من القرار 14 ألف (د-1))؛ وإلى الولايات الواردة في قرارات الجمعية 221/46 باء، و 223/48 جيم، و 36/53 دال، و 237/54 جيم ودال، و 5/55 باء ودال، و 4/57 باء، و 1/58 ألف وباء، و 1/59 ألف وباء، و 237/60، و 2/61، و 237/61، و 248/64، و 238/67، و 245/70، و 271/73، و 238/76.

5 - وكان معروضا على اللجنة المحضران الموجزان لجلستي اللجنة الخامسة المعقودتين في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة المتعلقتين بالبند 138 من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة" (A/C.5/78/SR.1 و A/C.5/78/SR.2)، والمحضران الحرفيان للجلستين العامتين الأولى والسادسة عشرة (المستأنفتين) للجمعية في دورتها الثامنة والسبعين (A/78/PV.1 و A/78/PV.16)، وكان متاحا لها التقرير ذو الصلة المقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية (A/78/383).

ثالثا - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027

6 - أشارت لجنة الاشتراكات في دورتها الرابعة والثمانين إلى أن الجمعية العامة حددت في قرارها 5/55 باء عناصر المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2001-2003، وهي المنهجية نفسها التي استُخدمت منذئذ في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترات السبع اللاحقة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت قد طلبت من اللجنة، في قرارها 1/58 باء، وعلى نحو ما أعادت تأكيده في قرارها 237/61 والقرارات اللاحقة، أن تقوم وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، باستعراض منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة المقبلة استنادا إلى مبدأ تقسيم نفقات المنظمة على نحو يتناسب عموما مع القدرة على الدفع. وكانت الجمعية قد أكدت من جديد في قرارها 238/76 أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها يمكن التحقق منها ومقارنتها.

7 - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية أقرّت، عند اعتمادها آخر جدول للأنصبة في قرارها 238/76 بأنه في الإمكان تعزيز المنهجية الحالية مع أخذ مبدأ القدرة على الدفع في الاعتبار. ولاحظت الجمعية وجود قيود في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة وطلبت من اللجنة أن تنظر، وفقا للمادة 160 من النظام الداخلي للجمعية، في جميع البيانات ذات الصلة الواردة في الطعون المقدمة من الدول الأعضاء والتي قد تؤثر في قدرتها على الدفع. وكانت الجمعية قد طلبت أيضا إلى اللجنة أن تستعرض، وفقا لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة وأن تقدم توصيات بشأنها من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين.

8 - واستعرضت لجنة الاشتراكات في دورتيها الثانية والثمانين والثالثة والثمانين، بناء على الولايات المشار إليها أعلاه، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة، وأُدرجت نتائج تلك الاستعراضات في تقريريها (A/77/11 و A/78/11). وعلى ضوء نظر اللجنة في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند 138 من جدول الأعمال، لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة لم تقدّم لها أي توجيهات حديثة بخصوص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027.

9 - واقترح بعض الأعضاء إدخال تحسينات على المنهجية الحالية لإعداد الجدول. ورأى هؤلاء الأعضاء أن العوامل المهمة التي تؤثر على قدرة الدول الأعضاء على الدفع لا تقتصر على الدخل القومي الإجمالي، بل تشمل أيضا نصيب الفرد من الدخل. ووفقًا للمنهجية الحالية، يُحدد معدل الأنصبة المقررة لأي دولة عضو تبعا لحصتها من الدخل القومي الإجمالي العالمي، وهو ما لا يعكس بشكل كامل وحقيقي القدرة الفعلية للدولة العضو على الدفع. ورأى هؤلاء الأعضاء أنه ينبغي للجنة، عند تحسين منهجية إعداد الجدول في المستقبل، أن تولي مزيدا من الاعتبار لأثر مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على القدرة الفعلية للدول الأعضاء على الدفع.

10 - وقالت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال الدورة إنها تلتزم في عملها بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتتبع التوجيهات الإضافية التي يقدمها مكتب الشؤون القانونية في عرضها للبيانات. وعلاوةً على ذلك، وكما هو مبيّن بشكل بارز في منشوراتها، فإن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة في الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها. والملاحظات التوضيحية تضمن الشفافية الكاملة بخصوص مصادر البيانات، وفقًا للمعايير المهنية. وبالمثل، فإن استخدام الحواشي يتبع الممارسة الإحصائية المقبولة.

11 - **وعلى ذلك الأساس، استعرضت اللجنة جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027.**

ألف - منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة

12 - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية التي تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة تغيرت على مر الزمن (انظر المرفق الأول). وأشارت اللجنة أيضا إلى أن نفس المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2001-2003 استُخدمت لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024. ويرد في المرفق الأول بيان لهذه المنهجية على قدر أكبر من التفصيل، بما في ذلك شرح للعملية خطوة بخطوة. ويرد وصف مفصل لهذه المنهجية في المرفق الثاني. وفي ظل عدم وجود أي توجيهات محددة من الجمعية العامة، استعرضت اللجنة بإمعان عناصر المنهجية الحالية. ونظرت أيضاً في نهج بديلة اقترحها أعضاء اللجنة وفي عناصر ممكنة أخرى تخص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

لمحة عامة عن منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة

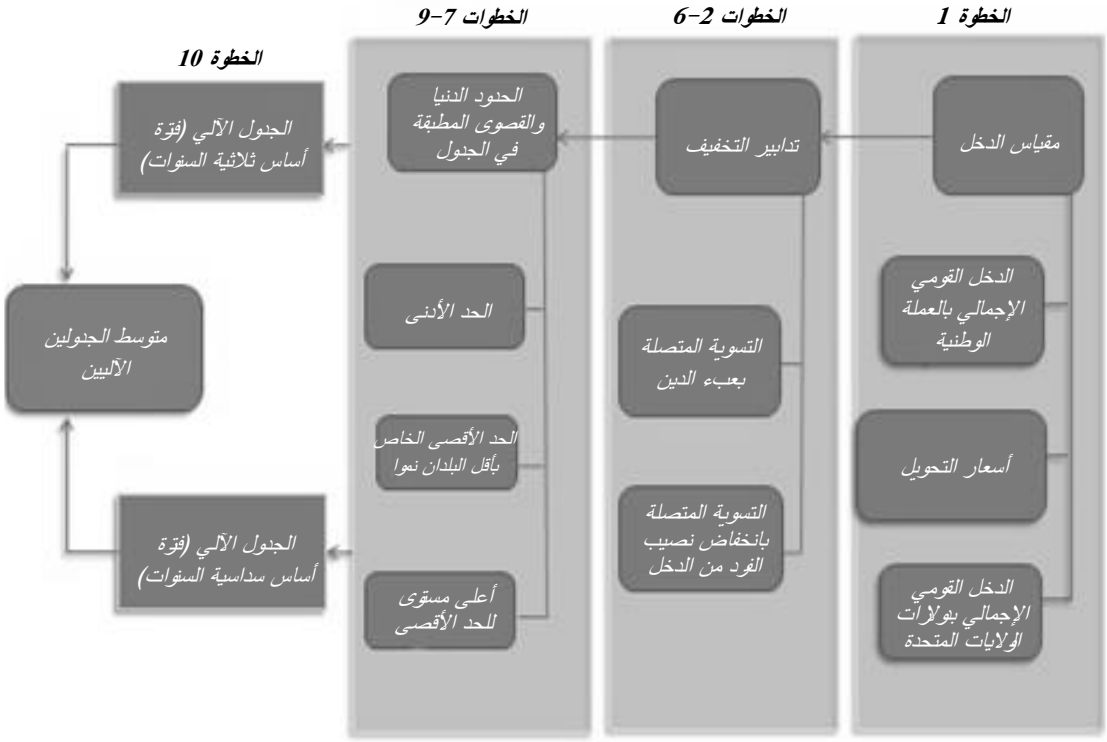

13 - وأجرت اللجنة استعراضاً لعناصر المنهجية الحالية، استنادا إلى الولاية العامة المنوطة بها بموجب المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وكذلك إلى الطلبات الواردة في قراري الجمعية 1/58 باء و 238/76.

1 - عناصر إجراء تقديرات مقارَنة للدخل القومي

(أ) مقياس الدخل

14 - مقياس الدخل هو تقدير تقريبي أولي للقدرة على الدفع. أكد الأعضاء أن الدخل القومي الإجمالي هو أهم أساس للقدرة على الدفع في الوقت الحالي. وأشارت اللجنة إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع كان قد درس مقاييس الدخل ووافق في عام 1995 على أن الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق هو نظريا أنسب مقياس للقدرة على الدفع باعتباره يمثل مجموع الدخل المتاح للسكان في أي بلد، أي الدخل القومي زائد صافي التحويلات الجارية (انظر A/49/897). غير أن الفريق العامل كان قد اعتبر أن استخدام هذا المقياس في إعداد جدول الأنصبة المقررة غير عملي في ذلك الوقت بسبب قلة موثوقية وتوافر ذلك المقياس.

15 - واستعرضت اللجنة حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق التي قدمتها البلدان من خلال استبيانات الحسابات القومية، على النحو المبين أدناه.

توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق حتى حزيران/يونيه 2024

	2017	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*
عدد الدول الأعضاء التي قدمت بيانات عن الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق	131	127	125	114	105	65
النسبة المئوية لمساهمة هذه الدول الأعضاء في جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024	97,1	96,2	96,2	95,7	94,6	39,2

16 - أشارت اللجنة إلى مساهمة التحويلات المالية، بما في ذلك التحويلات الشخصية، في قدرة البلد على الدفع. واستنادا إلى استعراض اللجنة لأحدث البيانات، فقد لاحظت أنه ما زالت هناك ثغرات جسيمة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق تُعزى إلى عدم قيام نحو ثلث الدول الأعضاء بتقديم بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق عن الفترة 2017-2022. ورغم أن حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق قد تحسنت على مر السنين، لا تزال غالبية الدول الأعضاء لا توفر تلك البيانات في الوقت المناسب. فبحلول حزيران/يونيه 2024، كان عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات لعام 2017 هو 131 دولة؛ أما بالنسبة لعام 2022، فقد اقتصر عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات على 65 دولة.

توافر البيانات عن الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق حتى حزيران/يونيه 2024

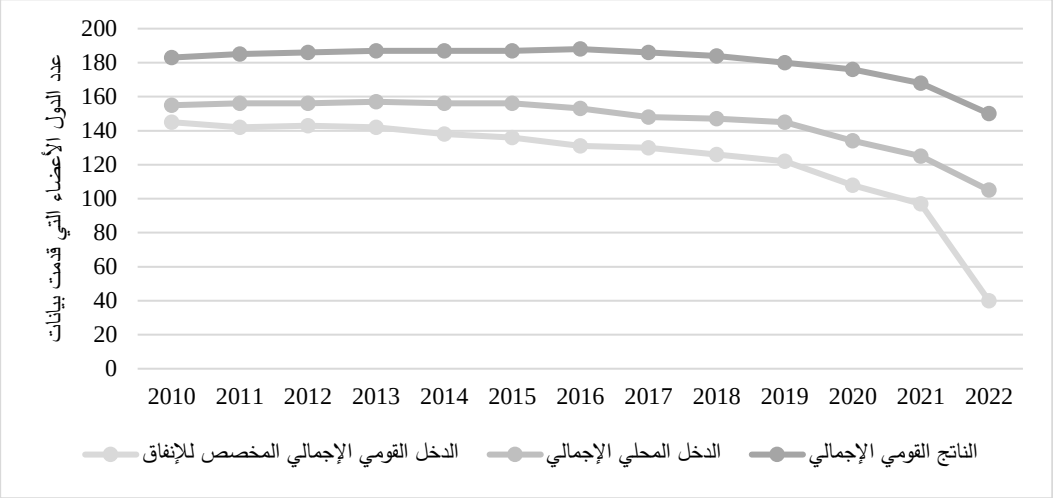

17 - وأكدت اللجنة من جديد ضرورة أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها موثوقية وقابلية للتحقق والمقارنة.

18 - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الإحصائية اعتمدت في عام 2008 نظام الحسابات القومية لعام 2008 بوصفه المعيار الإحصائي الدولي لتجميع إحصاءات الحسابات القومية، وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ المعيار. وكانت اللجنة، من جهة أخرى، قد أثارت في وقت سابق شواغل بشأن إمكانية مقارنة بيانات الحسابات القومية بين الدول الأعضاء التي تبلّغ عنها وفقا لأحدث معيارين (نظام الحسابات القومية لعام 2008 أو لعام 1993) والدول التي لا تزال تبلّغ عنها وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1968. ولاحظت اللجنة أن 188 دولة من الدول الأعضاء اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو نظام الحسابات القومية لعام 2008، كما يتضح من الجدول أدناه، مما يقلل بالتالي من الأثر المحتمل لعدم قابلية البيانات للمقارنة. ولاحظت اللجنة أن بيانات الدخل القومي الإجمالي التي يُبلَّغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لعام 2008 تعكس بشكل أدق الطاقة الإنتاجية الكاملة للاقتصاد مقارنة بما تعكسه البيانات التي يُبلَّغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1968. وبناء على ذلك، رأت اللجنة أنه من المفيد أن تعتمد الدول الأعضاء الخمس المتبقية نظامَ الحسابات القومية لعام 2008 وأن تبلّغ بالبيانات في الوقت المناسب، لا سيما وأن من المقرر إجراء تحديث آخر لجدول الأنصبة في عام 2025. وتبلغ حصة الدول الأعضاء التي لا تزال تقوم بالإبلاغ بالبيانات بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1968 ما قدره 0,152 في المائة من المجموع العالمي للدخل القومي الإجمالي في تحديث عام 2024 لجدول الأنصبة.

الدول الأعضاء المبلغة عن إحصاءات الحسابات القومية بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لعام 2008

العام	*عدد الدول الأعضاء*	*النسبة المئوية من مجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في عام 2022*	*النسبة المئوية من مجموع تعداد سكان الدول الأعضاء في عام 2022*
2014	167	98,9	94,4
2015	172	99,1	95,5
2016	176	99,2	95,8
2017	183	99,4	97,1
2018	183	99,4	97,1
2019	188	99,6	97,8
2020	188	99,6	97,8
2021	188	99,6	97,8
2022	188	99,6	97,8
2023	188	99,6	97,8

19 - وقدمت شعبة الإحصاءات عرضا للّجنة بشأن نظام الحسابات القومية المتوقع اعتماده في عام 2025.

20 - واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني قدره سنتان، وأشارت إلى أن هذه البيانات هي البيانات الأنسب من حيث التوقيت المتاحة لحساب جدول الأنصبة المقررة. ولا تزال توجد حالات تأخر كبير في تقديم بعض الدول الأعضاء البيانات في حينها، ونتيجة لذلك يتعين تكميل البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء رسمياً بمصادر رسمية أخرى، بما في ذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنشورات الدول الأعضاء. ولزم أيضا في بعض الحالات إدراج تقديرات تعدّها شعبة الإحصاءات. ولاحظت اللجنة أنه كان مطلوبا من شعبة الإحصاءات في كانون الأول/ ديسمبر 2023 أن تُعِدّ تقديرات للدخل القومي الإجمالي لعام 2022 لما عدده 36 دولة من الدول الأعضاء، مقارنة بإعداد تقديرات لعام 2021 لما عدده 17 دولة وإعداد تقديرات لعام 2017 لما عدده 4 دول فقط. بيد أنه في معظم تلك الحالات توافرت بيانات رسمية عن الناتج المحلي الإجمالي، واتُّخذت تلك البيانات أساسا لعملية التقدير.

مصادر المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي، حزيران/يونيه 2024

العام	*استبيانات الحسابات الوطنية المقدمة مباشرة*	*صندوق النقد الدولي/البنك الدولي*	*مصادر أخرى*[أ]	*التقدير*	*المجموع*
2017	147	40	2	4	193
2018	146	41	2	4	193
2019	144	43	2	4	193
2020	133	48	2	10	193
2021	124	50	2	17	193
2022	104	51	2	36	193

(أ) المكاتب الإحصائية، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والمصارف المركزية أو الإقليمية.

21 - وفي الدورات السابقة، كانت اللجنة قد استعرضت موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة، بما في ذلك أثر التعديلات التي أدخلت مع مر الزمن على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في البداية. ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات بالصيغة التي تنقحها الدول الأعضاء في وقت لاحق يسفر عن نتائج مختلفة إلى حد كبير في بعض الحالات مقارنةً بجدول الأنصبة المقررة الذي يكون قد سبقت الموافقةُ عليه. ولاحظت اللجنة أيضا أن معظم المنظمات الإحصائية الوطنية تقدم تقديرات مؤقتة، تعقبها تقديرات منقحة ثم تقديرات نهائية. ولا تتمكن بعض الدول الأعضاء من نشر سوى تقديرات مؤقتة لإحصاءات الحسابات القومية. وغالباً ما تدخل تنقيحات جوهرية في السنوات اللاحقة على التقديرات المؤقتة لمجاميع الحسابات القومية. ونظرت اللجنة في مدى احتمال أن تكون التنقيحات المدخلة على أحدث البيانات تنقيحات كبيرة.

22 - وبناء على الاستعراض الذي أجرته اللجنة للبيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة، لاحظت اللجنة وجود مفاضلات في إقامة توازن بين عوامل حسن التوقيت والموثوقية والشمولية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة، نظرا للقيود التي تعتري مجموعة البيانات. ولاحظت اللجنة أن هذه القيود تعزى إلى عدة عوامل، منها تأخر بعض الدول الأعضاء في تقديم بيانات الحسابات القومية، والتنقيحات الكبيرة التي تقدَّم في أوقات لاحقة، وحجم التقديرات التي يتعين إدراجها، واستمرار خمس دول أعضاء في الإبلاغ بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1968. ولاحظت الجمعية العامة في معرض اعتمادها لجدول الأنصبة المقررة في قرارها 238/76 القيود التي تعتري مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية من جديد أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وأيدت الجمعية أيضاً الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و 2008.

23 - **واستنادا إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة، قامت بما يلي:**

(أ) **أشارت إلى توصيتها التي دعت فيها إلى إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 بناءً على أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولا وموثوقية وقابلية للتحقق والمقارنة، وأعادت تأكيد تلك التوصية؛**

(ب) **أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم إلى شعبة الإحصاءات بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق الذي اتفق الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع على أنه يشكّل، من الناحية النظرية، أنسب مقياس للقدرة على الدفع؛**

(ج) **رحبت بعدد الدول الأعضاء التي تنفذ نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُغطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛**

(د) **أوصت بأن تدعو الجمعية العامة الدولَ الأعضاء إلى أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008.**

(ب) أسعار التحويل

24 - ثمة حاجة إلى عامل تحويل من أجل تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي الواردة من الدول الأعضاء بعملاتها الوطنية إلى وحدة نقدية مشتركة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة، يستخدم عامل تحويل لدولار الولايات المتحدة مستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق في منهجية إعداد الجدول باستثناء الحالات التي يؤدي ذلك فيها إلى حدوث تقلبات وأوجه خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، عندها يتعين استخدام المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو غيرها من معدلات التحويل المناسبة.

25 - ولاحظت اللجنة أن أسعار الصرف (أسعار التحويل) المستخدمة من شعبة الإحصاءات في تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق المقدمة إلى صندوق النقد الدولي من السلطة النقدية لكل دولة عضو، والواردة في قاعدة بيانات الصندوق المسماة الإحصاءات المالية الدولية. وقد يشير مصطلح "أسعار الصرف السائدة في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أي نوع من الأنواع الثلاثة من متوسطات الأسعار السنوية، وهي: (أ) أسعار السوق، وتحددها إلى حد كبير قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، وذلك في الحالات التي تطبق فيها البلدان نظما متعددة لأسعار الصرف. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، تُعتبر جميع الأنواع الثلاثة المستمدة من المنشور بمثابة أسعار الصرف السائدة في السوق.

26 - ولاحظت اللجنة أيضا أنه عندما لا تكون أسعار الصرف السائدة في السوق متاحة من ذلك المنشور أو من نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تستخدم شعبةُ الإحصاءات المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتحدد هذه الأسعار في المقام الأول لأغراض محاسبية وتطبَّق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعملة بلد معين (انظر المرفق الثالث). وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

27 - وأشارت اللجنة إلى أنه بالنسبة إلى الجداول السابقة، استُخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق إلا في الحالات الاستثنائية القليلة جدا التي قُدّر فيها أن استخدامها سيؤدي إلى حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، وفي هذه الحالات استُخدمت أسعار التحويل الأخرى المناسبة. وبالنسبة إلى جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024، استخدمت اللجنة معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي أحدثت تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي بقصد النظر في إمكان الاستعاضة عن تلك الأسعار بأسعار التحويل الأخرى المناسبة. ويبيّن المرفق الرابع لهذا التقرير التطبيق التدريجي للمعايير المنهجية.

28 - وأشارت اللجنة إلى أن عنصرَي المعايير، وهما عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في أسواق الدول الأعضاء، يجري النظر فيهما بالاستناد إلى قيمة كل عنصر منهما المحسوبة على أساس مُجمل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تراعي المعايير المنهجية التحرّكات النسبية لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت اللجنة قد خلصت في دوراتها السابقة إلى أنه لا يوجد معيار وحيد يمكن أن يحل جميع المشاكل تلقائيا وبصورة مرضية، وإلى أنها لن تستخدم أي معايير إلا كنقطة مرجعية لتسترشد بها اللجنة في تحديد الدول الأعضاء التي ينبغي استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها.

29 - وفي الدورة الحالية، استخدمت اللجنة المعايير المنهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في الأسواق للنظر في إمكان الاستعاضة عنها في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 وأعادت اللجنة النظر أيضا في سبل تحسين المعايير المنهجية بتغيير نطاق متغيّرات عتبات معلَمَيْها القياسيين، أي معامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. واستخدمت أيضا مقياسا إحصائيا كمتوسطٍ متحركٍ للحد من أثر تقلبات أسعار الصرف في الدخل القومي الإجمالي عند مقارنة هذا الدخل بين البلدان. ونظرت اللجنة في عدد من المتغيرات شملت استخدام متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات أو متوسطاتها المعدلة حسب مستويات التضخم. ولاحظت اللجنة أنه، باستثناء المتوسطات المعدلة حسب التضخم في أسعار الصرف، لم يحسِّن تغييرُ نطاق متغيّرات عتبات المعلَمَيْن القياسيين لهذه المعايير وتطبيقُ متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات على البيانات الحالية موثوقيةَ النتائج، كما ظلت المعايير المنهجية بصيغتها الحالية تمثل عموما أداة فعالة للمساعدة في تحديد الدول الأعضاء التي يلزم إجراء استعراض إضافي لأسعار الصرف السائدة في أسواقها. وقررت اللجنة مواصلة بحث المعايير المنهجية في دوراتها المقبلة.

30 - **وأوصت اللجنة بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 أسعارُ تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة.**

(ج) فترة الأساس

31 - لأغراض منهجية الجدول، يُحسب متوسط لبيانات الدخل المعبّر عنها بدولارات الولايات المتحدة لفترة أساس محدّدة. وفي الماضي، كانت فترة الأساس المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة تتراوح بين سنة و 10 سنوات. وقد أشارت اللجنة إلى أنه بالنسبة إلى جدول الفترة 2001-2003، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 5/55 باء نهجا مختلطا يستند إلى متوسط فترتي أساس إحصائيتين مدة إحداهما ست سنوات ومدة الأخرى ثلاث سنوات، باعتبار ذلك حلا توفيقيا بين المطالبين بفترات أساس أقصر والداعين إلى اعتماد فترات أطول. وفي معرض تطبيق ذلك القرار، جرى حساب جدولين منفصلين لكل من هاتين الفترتين، ثم جرى حساب متوسط الجدولين لتشكيل جدول نهائي للأنصبة المقررة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جداول الأنصبة المقررة اللاحقة تُحتسب باستخدام هذا النهج.

32 - وأشارت اللجنة إلى أنها ناقشت بإسهاب في دوراتها السابقة النهج البديل المتمثل في إمكان القيام أولا بحساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي لفترتي الثلاث سنوات والست سنوات، ثم إعداد جدول آلي واحد استنادا إلى ذلك المتوسط، عوض إعداد جدولين آليين منفصلين لكل فترة منهما، ثم حساب متوسط نتائجهما. وخلصت اللجنة إلى أن إعداد جدول آلي واحد أمر ممكن من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات، بيد أن المعلومات تبين بعض الاختلافات في توزيع النقاط مقارنة بالنهج المستخدم حاليا. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن بيان متوسط فترتي الثلاث سنوات والست سنوات سيكون نهجا تقنيا أبسط، ولن يشكل تغييرا في المنهجية الحالية، بل فقط

في طريقة إجراء العملية الحسابية. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستمرار في حساب الجدولين ثم تحديد متوسط النتائج، انسجاما مع النهج المستخدم منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار 5/55 باء.

33 - وناقشت اللجنة أيضا، على غرار دوراتها السابقة، مزايا وعيوب كل من فترات الأساس القصيرة وفترات الأساس الطويلة. وفضل بعض الأعضاء الأخذ بفترات أساس أطول باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار والحد من احتمالات وقوع تقلبات حادة بين سنة وأخرى في مقياس دخل الدول الأعضاء. وفضّل أعضاء آخرون الأخذ بفترات أساس أقصر تشمل السنة التي تسبق سنة وضع الجدول، إذا كانت متاحة على نطاق واسع، لتعكس بشكل أفضل القدرة الحالية للدول الأعضاء على الدفع، ولا سيما الدول الأعضاء التي تضررت من نزاعات أو كوارث طبيعية أو جوائح. ففترات الأساس الأطول يُحتمل ألا تعكس على أفضل وجه تمتع دول أعضاء بمعدلات نمو أعلى من المتوسط باستمرار.

34 - ولاحظت اللجنة أن لاختيار فترة الأساس تأثيرا جوهريا على نتائج منهجية إعداد الجدول. وأبلغت شعبة الإحصاءات اللجنة بأن اختيار فترة الأساس الإحصائية هو أهم عنصر منفرد في المنهجية الحالية، وأنه لا يمكن اعتبار أي فترة أساس معيّنة أفضل من غيرها من وجهة النظر التقنية. ومع ذلك، فمتى اختيرت الفترة المعتمدة، تتحقق إمكانية المقارنة والاستقرار مع الوقت بالحفاظ على فترة الأساس نفسها. وبما أن النهج الحالي استُخدم لفترة طويلة نسبيا، فقد تحققت هذه الأهداف للمنهجية.

35 - **وقد اتفقت اللجنة على أنه متى اختيرت فترة الأساس، تتحقق مزايا في استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة.**

2 - تدابير التخفيف

36 - تتألف تدابير التخفيف المتخذة في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وترد فيما يلي لمحة عامة عن هاتين التسويتين.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسداسية السنوات)

فترة الأساس	*التسوية المتصلة بعبء الدين*	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*حاصل إعادة توزيع التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*حصة المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين*[أ]	*حصة المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*[ب]	*متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمستوعبي التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل*	*المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي*
2003-2001	0,786	8,457	9,243	132	18,577	10,120	1 112	23 418	4 851
2006-2004	0,796	8,627	9,423	130	16,449	7,822	1 064	23 328	5 097
2009-2007	0,711	9,287	9,998	132	17,713	8,426	1 252	26 237	5 630
2012-2010	0,598	9,564	10,163	134	20,553	10,989	1 778	30 634	6 988
2015-2013	0,545	9,598	10,143	130	19,839	10,241	2 319	28 059	8 647
2018-2016	0,588	10,132	10,720	131	26,240	16,107	3 497	33 804	10 186

فترة الأساس	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	حاصل إعادة توزيع التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	حصة المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين[أ]	حصة المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل[ب]	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للمستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمستوعبي التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2021-2019	0,720	9,647	10,367	130	28,589	18,942	3 920	32 862	10 440
2024-2022	0,755	9,433	10,188	131	35,739	26,306	4 770	42 582	10 944
تحديث عام 2024[ج]	0,766	7,897	8,664	130	17,354	9,457	3 265	26 880	11 685
النمو منذ الفترة 2003-2001[د]	2,5-	6,6-	6,3-	1,5-	6,6-	6,6-	193,6	14,8	140,9

(أ) حاصل جمع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدَّين في منهجية إعداد الجدول.

(ب) حاصل جمع حصص الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في منهجية إعداد الجدول.

(ج) تشير عبارة "تحديث عام 2024" إلى تحديث جدول الفترة 2022–2024 باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه 2024 عن الفترة 2017–2022.

(د) النسبة المئوية للتغيّر بين جدول الفترة 2001–2003 وتحديث عام 2024.

(أ) التسوية المتصلة بعبء الدين

37 - أشارت اللجنة إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ظلت جزءا من منهجية إعداد الجدول منذ عام 1986. وكان العمل بها قد بدأ استجابة لأزمة ديون اندلعت في ذلك الوقت، عندما كان عدد من البلدان النامية غير قادر على إعادة تمويل ديون سيادية. ونتيجة لذلك، أصبح بعض البلدان يواجه أزمات ملاءة مالية أثرت بشدة في قدرته على السداد. لذلك استُحدثت التسوية المتصلة بعبء الدين للتخفيف عن هذه الدول الأعضاء عن طريق مراعاة تأثير عبء سداد ديونها الخارجية في قدرتها على السداد. ونظرا إلى أن الفوائد على الديون الخارجية تحتسب بالفعل في الدخل القومي الإجمالي، فإن التسوية المتصلة بعبء الدين في المنهجية الحالية تُحسب بخصم مدفوعات الأصول الاسمية للدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة. ويُعاد حساب الحصص بالنسب المئوية على أساس الدخل القومي الإجمالي بعد تسويته وفقا لعبء الدين، ولذا فإن أثر التسوية المتصلة بعبء الدين يوزع بشكل غير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2017–2022 سيكون 0,766 نقطة مئوية. وسيستفيد ما مجموعه 121 من الدول الأعضاء من التسوية المتصلة بعبء الدين.

38 - ولاحظ بعض الأعضاء أن التسوية المتصلة بعبء الدين قد اعتُمدت للتخفيف عن الدول الأعضاء التي حُدّدت باعتبارها "البلدان التي ألحقت بها الديون الخارجية ضررا بالغا" (انظر A/42/11، الفقرة 21)، ولكنها تُطبَّق حاليا على جميع ديون البلدان التي لا يصنفها البنك الدولي على أنها اقتصادات مرتفعة الدخل. وعلاوة على ذلك، لاحظ نفس الأعضاء أن معظم التخفيف الذي أتاحته التسوية المتصلة بعبء الدين

في جداول الأنصبة المقررة التي أُعدّت مؤخرا عاد إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان التي تقدم قروضا خارجية كبيرة.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسداسية السنوات)

فترة الأساس	*تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)*	*عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين*	*عتبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)*
2003–2001	0,786	112	9 412
2006–2004	0,796	109	9 322
2009–2007	0,711	103	9 443
2012–2010	0,598	133	10 701
2015–2013	0,545	129	11 868
2018–2016	0,588	122	12 490
2021–2019	0,720	122	12 514
2024–2022	0,755	122	12 362
تحديث عام 2024[أ،ب]	0,766	121	13 017

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2024" إلى تحديث جدول الفترة 2022–2024 باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه 2024.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف السنوية المعدلة حسب الأسعار لجمهورية إيران الإسلامية ولبنان (2018–2022) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (2017–2022).

39 - ولاحظت اللجنة أنه بالنسبة لعدة فترات، تباين حجم إجمالي إعادة توزيع النقاط في مرحلة تسوية عبء الدين على مر السنوات. ووفقاً للمنهجية الحالية، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطا نسبته 12,5 في المائة من مجموع الدين الخارجي لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للدين الخارجي في غضون ثماني سنوات.

40 - وأشارت اللجنة إلى أنه عندما تم الأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين، كان الدين الخارجي العام يفضَّل على مجموع الدين الخارجي لسببين رئيسيين. أولهما أن الدين الخارجي الخاص لا يندرج كله ضمن مجموع الدين الخارجي. وثانيهما، أن الدين الخاص لا ينطوي على نفس العبء الذي ينطوي عليه الدين العام. غير أن مجموع الدين الخارجي هو الذي استخدم، لا الدين العام، نظرا لكون بيانات مجموع الدين الخارجي أكثر توافرا، ولأن البيانات المتاحة في ذلك الحين لم تكن تفصل بين بيانات الدين العام وبيانات الدين الخاص. ويرد نظر اللجنة في هذه المسألة بإيجاز في تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين (انظر A/43/11، الفقرات 11–21). وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في مدى توافر البيانات المستقاة من البنك الدولي عن الدين الخارجي العام والدين الذي تضمنه الحكومة. فقد كانت البيانات متوافرة في عام 1985 لـ 37 دولة عضوا، في حين أصبحت الآن متوافرة لـ 121 دولة عضوا.

41 - ولاحظت اللجنة أنه إضافة إلى الدول الأعضاء الـ 121 المشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي، هناك 11 دولة عضوا أخرى تأهلت للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين بموجب المنهجية الحالية.

وقد قدمت ثلاث من هذه الدول الأعضاء بيانات ديونها استجابةً لطلبات أحيلت إليها عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. ومن بين الدول الأعضاء الـ 124 الخاضعة للتسوية المتصلة بعبء الدين، هناك ثلاث دول أعضاء لم تستفد لأن حصة دخلها القومي الإجمالي المعدّل بحسب الديون من المجموع العالمي للدخل القومي الإجمالي المعدّل بحسب الديون تفوق حصة دخلها القومي الإجمالي من المجموع العالمي للدخل القومي الإجمالي. وفي الحالات التي لم يقدَّم فيها رد، تولت شعبة الإحصاءات وضع تقديرات بالنسبة إلى البلدان التي سبق أن قُدّمت بشأنها بيانات عن الديون تغطي على الأقل سنة واحدة من سنوات فترة الأساس. أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء المتبقية، فقد طُبِّقت على عدة بلدان منها تسوية الحد الأدنى، ولن يترتب على عدم إجراء التسوية المتصلة بعبء الدين أي أثر في معدل التسوية. وأشارت اللجنة إلى أن وجود ثغرات في البيانات المستمدة من بعض الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين هو أمرٌ يؤثر على القدرة على إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة والتحقق منها.

42 - وأشارت اللجنة إلى أن المعوّقات المتصلة بتوافر البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لسداد أصل الدين في الفترة التي تقرّر فيها بدء استخدام هذه التسوية قد حملتها على إجراء التسوية استنادا إلى نسبة من رصيد الدين الخارجي الكلي للدول الأعضاء المعنية. ولهذا الغرض، افتُرض أن الديون الخارجية تُسدَّد على مدى فترة ثماني سنوات، لتصبح نسبة التسوية في بيانات الدخل القومي الإجمالي 12,5 في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في السنة. وأصبح هذا النهج معروفا باسم نهج رصيد الديون. ويمكن، كنهج بديل، احتساب التسوية استنادا إلى البيانات المتعلقة بالسداد الفعلي لأصل الدين، وهو نهج أصبح يعرف باسم نهج تدفق الديون. وفي تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين، لوحظ أنه بالرغم من أن بعض الأعضاء رأوا أن المستوى العام للدين نفسه يشكل عبئا ضخما، اتفقت اللجنة على أن تستند التسوية إلى بيانات المبالغ التي دُفعت بالفعل لتسديد أصل الديون، لا إلى نسبة من أرصدة الديون (انظر A/50/11/Add.2، الفقرة 41).

43 - وفيما يتعلق بتوافر المعلومات المطلوبة لتطبيق نهجَي رصيد الديون وتدفق الديون، لاحظت اللجنة أن قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية توفّر بيانات عن أرصدة ديون وتدفق ديون تخص 121 دولة عضوا للفترة 2017-2022. والبلدان المعنية هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع وقدرها 846 13 دولارا لعام 2023. وبناء على المعلومات التي استعرضتها اللجنة في دورتها الحالية، لاحظت اللجنة أن المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون الخارجية للفترة 2017-2022 يمتد لفترة 9,5 سنوات تقريبا، مقارنة بفترة السنوات الثماني المفترضة لنهج رصيد الديون.

44 - ونتيجة لذلك، طُرحت ثلاث مسائل مرتبطة بالمنهجية الحالية المتبعة لتسوية عبء الدين يمكن معالجتها باستخدام البيانات المتاحة حاليا، وهي: (أ) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الدين الخارجي الكلي، أو الاكتفاء باستخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام والدين الخارجي المكفول حكومياً؛ (ب) تحديد ما إذا كان ينبغي للتسوية أن تستند إلى نهج رصيد الديون أو إلى نهج تدفق الديون؛ (ج) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام المتوسط الفعلي لفترة السداد (وهو 9,5 سنوات في جدول الأنصبة المقررة المحدث) بدلا من فترة الثماني سنوات المفترضة حاليا. ويلخص الشكل أدناه حجم التسوية المتصلة بعبء الدين وعدد المستفيدين منها، مع مراعاة مختلف الخيارات المتاحة.

مقارنة النهج المختلفة للتسوية المتصلة بعبء الدين استنادا إلى فترة أساس سداسية السنوات (2017–2022)

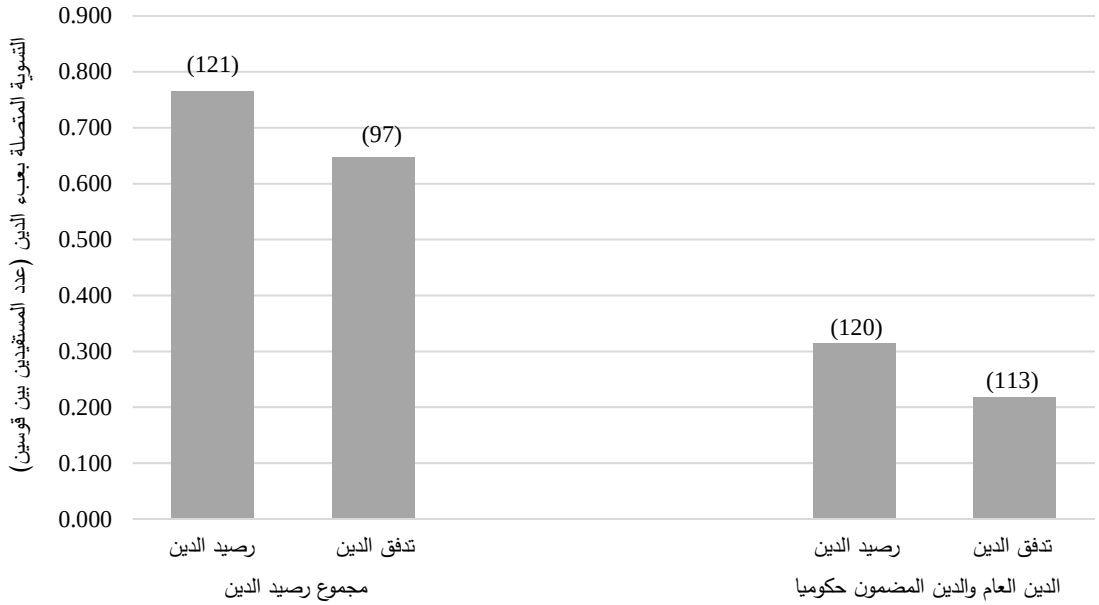

45 - ونظرت اللجنة في تغطية التسوية المتصلة بعبء الدين. وفي هذا السياق، أشار بعض الأعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية تغيرت بشكل ملحوظ منذ أن بدأ العمل بهذه التسوية عام 1986. وجرت مناقشة بشأن الغرض من تسوية عبء الدين. واقترح بعض الأعضاء أنه إذا كان الغرض من التسوية هو تخفيف عبء الديون، فينبغي أن تُطبّق على الدول الأعضاء التي تواجه أعباء ديون كبيرة أو تحديات كبيرة من حيث القدرة على السداد. بيد أنه إذا كان الغرض من التسوية المتصلة بعبء الدين هو أن تعكس على نحو أدق القدرة على السداد، فقد احتج أولئك الأعضاء بأن تلك التسوية ينبغي أن تطبّق على جميع الدول الأعضاء. وأشارت شعبة الإحصاءات إلى أن إحصاءات الدين الخارجي لا تزال غير متاحة بسهولة لكل الدول الأعضاء من مصدر واحد للبيانات، وأن البيانات المتاحة غير قابلة للمقارنة. ولاحظت اللجنة أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملا مؤثرا في تقرير ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى (أ) مجموع الدين الخارجي أو الدين الخارجي العام؛ (ب) نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن.

46 - وذكر أعضاء آخرون أن التسوية ما زالت تشكل جزءا أساسيا من المنهجية لتحديد قدرة الكثير من الدول الأعضاء على السداد، ولذا ينبغي الإبقاء عليها في شكلها الحالي. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن مفهوم التسوية المتصلة بعبء الدين يقوم على أساس الشواغل الإنمائية، وينبغي له بالتالي أن يظل مقتصراً على البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع. ولاحظوا أن أحدث البيانات الإحصائية تبيّن أن حجم التسوية آخذ في التزايد. واحتجوا بأن التسوية المتصلة بعبء الدين ضرورية لقياس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على السداد مع الأخذ في الحسبان أنه ما زال يوجد عدد من الدول الأعضاء المثقلة بالديون.

47 - وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي استخدام مجموع الدين الخارجي أو الدين العام، أشار هؤلاء الأعضاء إلى أنه بما أن حساب الدخل القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان المصادر الخاصة والعامة للدخل معاً، فإنه ينبغي منطقياً الاحتفاظ بإجمالي الدين الخارجي في حساب التسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب

أولئك الأعضاء أيضا عن رأي مفاده أن استخدام مجموع أرصدة الديون أمر ضروري، لأن مجموع الديون الخارجية يعكس القدرة على السداد، وأن الديون الخاصة تمثل عنصرا هاما من مجموع رصيد الديون، مما يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى مجمل قدرة الدول الأعضاء على السداد. وفيما يتعلق بمسألة استخدام رصيد الديون أو تدفق الديون، أشاروا إلى أن التسوية المتصلة برصيد الديون تخدم بشكل أفضل الدول الأعضاء التي هي في أمسّ الحاجة إلى تخفيف العبء: وهي الدول التي عجزت على مرّ الزمن عن سداد ديونها، والتي لم تتمكن بالتالي من خفض ديونها الخارجية.

48 - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم إدخال تحسينات على التسوية المتصلة بعبء الدين استنادا إلى أسباب تتعلق بمزايا تقنية وإلى تحسّن توافر البيانات. وأشاروا إلى أن المعوّقات المتصلة بتوافر البيانات لم تعد تشكل عقبة تقنية تعوق استخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام بدلا من بيانات الدين الخارجي الكلي، أو تعوق الانتقال من نهج رصيد الديون إلى نهج تدفق الديون. وارتأوا أن تلك التغييرات تشكل تعزيزا تقنيا للمنهجية الحالية. وهم يرون أن نهج تدفق الديون يأخذ في الحسبان المعاملات الفعلية لسداد الديون ولذا فإنه يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلا أفضل. وإذا ما اعتُبر تسديد الدين عبئاً، فإن ذلك يشكل حجّة مؤيدة لأخذ السداد الفعلي في الحسبان. وأعرب أولئك الأعضاء أيضا عن رأي مفاده أنه إذا استمر الأخذ بنهج رصيد الديون، فهو يمكن أن يحسَّن كثيرا بتحديث فترة السداد، التي كانت تستند إلى افتراض حدوث السداد على مدى فترة ثماني سنوات عند بدء العمل بالتسوية المتصلة بعبء الدين في عام 1986. ومن شأن ذلك أن يجعل رصيد الديون أقرب إلى الواقع الاقتصادي الراهن. وأثار هؤلاء الأعضاء كذلك عدداً من المسائل المفاهيمية. واعترضوا على الرأي القائل إن جميع الديون تعتبر عبئا، على نحو ما تفترضه المنهجية الحالية، واحتجوا بأن أثر الدين على قدرة الدولة العضو على السداد يتجلى بصورة أدق في معدّل الفائدة السائد في السوق لإعادة تمويل الدين، الذي يؤخذ فعلاً في الحسبان في مقاييس الدخل القومي الإجمالي.

49 - وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن التسوية المتصلة بعبء الدين لم تعد تخدم غرضها الأصلي لأنها لا تركز على تخفيف عبء الدين عن الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك التخفيف. ومن وجهة نظر تقنية، اعتبروا أن المنهجية الحالية معيبة بشكل خطير ولم تعد تتماشى مع الواقع الاقتصادي، مما يعني أن التخفيف من خلال التسوية المتصلة بعبء الدين غير دقيق وأنه يشوّه الجدول العام للأنصبة المقررة، وكذلك مستوى التسوية المتصلة بعبء الدين المستحقّة لفرادى الدول الأعضاء. وبالنظر إلى أن بعض الدول الأعضاء يقدم قروضاً خارجية كبيرة، فقد أعرب بعض الأعضاء عن رغبتهم في استكشاف إمكانية الاستفادة من البيانات المتعلقة بصافي الديون. وأعرب أولئك الأعضاء عن رأي مفاده أنه إذا تعذّر تحقيق التوافق بين التسوية المتصلة بعبء الدين والواقع الاقتصادي، فمن الأفضل استبعادها من المنهجية تماما. ومع ذلك، وفقا للمعلومات التي قدمتها شعبة الإحصاءات، لا توجد بيانات كافية متاحة لتحديد صافي ديون الدول الأعضاء بطريقة قابلة للمقارنة. وفيما يتعلق بمسألة الدين الخاص، ارتأى بعض الأعضاء أن الدين الخاص تتحمله الكيانات لأغراض النمو الاستراتيجي، مما يزيد من قدرة البلد على الدفع، وبالتالي لا ينبغي إدراجه في حساب مقدار التخفيف من خلال التسوية المتصلة بعبء الدين.

50 - وأكد أعضاء آخرون أن الأزمة المالية الدولية الأخيرة قد أثّرت سلبا على آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية، مما أثر بالتالي بشكل إضافي في قدرتها على السداد وفاقم حالة مديونيتها. واعتبروا أنه ينبغي للتسوية أن تظل جزءا من المنهجية، فهي تشكل عاملا مهما في تحديد قدرة الدول الأعضاء على السداد.

ولاحظ بعض الأعضاء أن أحد البدائل الممكنة هو الحفاظ على المنهجية الحالية للتسوية المتصلة بعبء الدين استنادا إلى نهج رصيد الديون، بحيث يحدث المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون ليصبح 9,5 سنوات.

51 - **وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في دوراتها المقبلة مع الأخذ في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.**

(ب) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

52 - لاحظت اللجنة أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل شكّلت عنصرا مهما من عناصر منهجية إعداد الجداول منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وأنها طُبقت في إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة. وأشارت اللجنة إلى أن اختصاصاتها تقتضي، في جملة أمور، أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن للفرد الواحد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة مغلوطة نتيجة لاستخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. **وأقرت اللجنة بأن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكل عنصرا أساسيا من عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، التي ينبغي أن تستند إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وجرى الإقرار أيضا بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار البيانات المقدمة من الدول الأعضاء وكذلك مصادر البيانات الأخرى الموثوقة والقابلة للتحقق والمقارنة.**

53 - وللتسوية بارامتران لتحديد حجمها: مستوى عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من أجل تحديد البلدان التي ستستفيد، ومعاملُ تدرج. وقبل عام 1979، كان مبلغ التسوية يوزع بالتناسب على جميع الدول الأعضاء؛ غير أنه من ذلك العام فما بعد تم تغيير التسوية بحيث يعاد توزيعها فقط على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى عتبة انخفاض نصيب الفرد من الدخل. ومنذ اعتماد جدول الأنصبة للفترة 1995-1997، ظلت العتبة، التي كانت في السابق محددة بمبلغ معين بالدولارات، هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. وقد نما معامل التدرج على مر السنين، من 40 في المائة في عام 1948 إلى 85 في المائة في عام 1983. ومنذ حساب الجدول للفترة 1998-2000، ثُبِّت معامل التدرج عند 80 في المائة (انظر المرفق الأول).

54 - ويصل مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل باستخدام البيانات الإحصائية المحدَّثة للفترة 2017-2022 إلى 7,897 نقطة مئوية.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات الجدول (متوسط فترت الأساس الثلاثية السنوات والسداسية السنوات)

فترة الجدول	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (بالنقاط المئوية)*	*عدد المستفيدين*	*المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)*
2003-2001	8,457	132	4 851
2006-2004	8,627	130	5 097
2009-2007	9,287	132	5 630
2012-2010	9,564	134	6 988
2015-2013	9,598	130	8 647

فترة الجدول	*التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (بالنقاط المئوية)*	*عدد المستفيدين*	*المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)*
2018–2016	10,132	131	10 186
2021–2019	9,647	130	10 440
2024–2022	9,433	131	10 944
تحديث عام 2024[أ]	7,897	130	11 685

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2024" إلى تحديث جدول الفترة 2022–2024 باستخدام بيانات فترة الأساس 2017–2022 المتاحة في حزيران/يونيه 2024.

55 - وقامت اللجنة، في دورتها الحالية، باستعراض التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بصيغتها الحالية، باستخدام إحصاءات محدّثة. ويعرض الشكل أدناه التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين، مبيّنة بالقياس إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. وببلوغ معامل التدرج 80 في المائة، تتراوح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بالنسبة للدول الأعضاء التي تقع دون العتبة، بين 80 في المائة وصفر، مع انخفاض الحجم النسبي للتسوية كلما اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين من العتبة. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي تقع فوق العتبة، تسفر التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بطريقة موحدة عن زيادة نسبتها 13,6 في المائة من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين على النحو المبين في الشكل أدناه.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، بالقياس إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون (لأغراض التوضيح، مع استخدام فترة أساس سداسية السنوات مما يؤدي إلى عتبة قيمتها 11 473 دولارا)

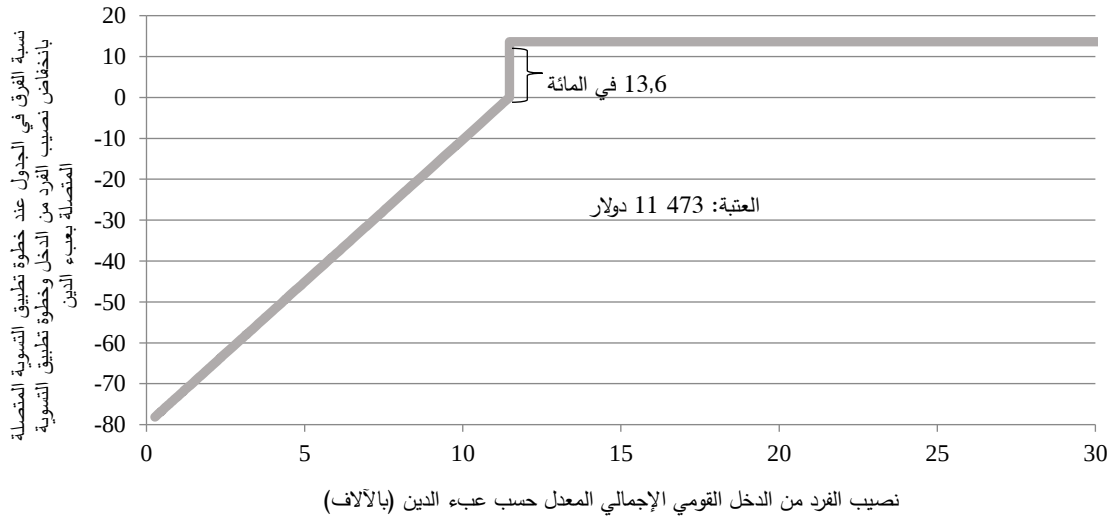

56 - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي يفيد بأنه استنادا إلى استعراض أحدث البيانات الإحصائية، إن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ما زالت تعمل بشكل جيد في إطار المنهجية العامة وينبغي الإبقاء عليها بصيغتها الحالية. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العديد من البلدان قد ازداد مع مرور الزمن وأن هذه البلدان قد تلقت تسويات أقل. وعلاوة على ذلك، اختلف عدد البلدان المستفيدة من التسوية مع مرور الزمن، حيث تخطت بعض البلدان العتبة ولم تعد تتلقى أي تسوية، وهي تدفع الآن تكلفة الاستحقاق التي تحصل عليها البلدان الواقعة دون مستوى العتبة. وأشاروا أيضا أن أحدث البيانات الإحصائية تعكس انخفاضا في حجم المبالغ المعاد توزيعها. وأعربوا عن تأييدهم مواصلة استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في تحديد العتبة وأشاروا إلى أن العتبة المحتسبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد تعكس الواقع الاقتصادي، وتشكل أساسا سليما لتحديد انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشاروا أيضا إلى التغييرات الكبيرة التي أدخلت على جداول الأنصبة المقررة الصادرة في السنوات الأخيرة والتي شملت زيادات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وشددوا على أن التغييرات في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يجب أن تستند إلى بيانات موثوق بها، وينبغي أن تشكّل تحسيناً للمنهجية ككل من الناحية التقنية، لا تغييراً يُقصد منه فقط خفض العبء الذي تتحمله البلدان الواقعة فوق العتبة في استيعاب التسوية.

57 - وارتأى أعضاء آخرون أن الهدف من التسوية كان هو تخفيف العبء عن البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضا، ولكن التسوية بدلا من ذلك أصبحت، من خلال التصميم الحالي للعتبة باعتبارها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، تتيح تخفيف الأعباء بشكل عام وكبير للغاية لعدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك دول أعضاء يصنفها البنك الدولي في الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن العتبة الحالية محددة بمبلغ 473 11 دولارا (فترة أساس سداسية السنوات)، فإن تصنيف البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض محدد بمبلغ 053 1 دولارا. وأشاروا إلى أن 106 بلدان من أصل 133 بلدا تتلقى حاليا تخفيفا في إطار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل هي بلدان متوسطة الدخل. وأشاروا كذلك إلى أن 32,4 في المائة من التخفيف في إطار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، من حيث مجموع نقاط الجدول المعاد توزيعها، قد مُنح إلى 51 بلدا من الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. ولذلك أعرب أولئك الأعضاء عن تأييدهم استخدام تعريف بديل أنسب لعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل للتركيز على تخفيف عبء الديون عن البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.

58 - وأشارت اللجنة إلى مختلف الخيارات المطروحة لتنقيح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث أُعرب عن آراء مختلفة. وتلخص هذه الخيارات على النحو التالي:

(أ) يمكن حساب عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استنادا إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون، عوضا عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل المستخدم في المنهجية الحالية. ونظرا لعدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن الديون الخارجية لجميع البلدان، فيمكن أن يتمثل النهج البديل في استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل بالنسبة للدول الأعضاء ولحساب العتبة على حد السواء. ومن شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة التسوية المحسوبة استنادا إلى الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل؛

(ب) يمكن إعادة تحديد العتبة استنادا إلى تعريف البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد يساعد ذلك على معالجة مشكلة عدم التواؤم مع التصنيف المستخدم في التسوية المتصلة بعبء الدين، الذي يستند إلى نظام الإبلاغ عن الدين المعمول به لدى البنك الدولي؛

(ج) يمكن تعديل العتبة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستوعبة فقط (تلك الواقعة فوق مستوى العتبة)، بدلا من تعديله حسب المتوسط العالمي. وذلك من شأنه معالجة عدم اتساق المنهجية الحالية الذي قد ينجم عندما يؤدي تحسن حالة البلدان المنخفضة الدخل إلى رفع العتبة، لتتأخر بذلك النقطة التي تتخطى عندها تلك البلدان العتبة؛

(د) يمكن تحديد العتبة من حيث القيمة الحقيقية بمبلغ ثابت أولي، قدره 000 10 دولار مثلا، على غرار العتبة الثابتة وقدرها 000 1 دولار المستخدمة من عام 1948 إلى عام 1973. ويمكن عندئذ تعديل مبلغ 000 10 دولار حسب التضخم في السنوات المقبلة؛

(هـ) يمكن معالجة مشكلة عدم الاستمرارية الناجمة عن تخطي العتبة بتغيير طريقة توزيع التسوية (التي تستوعبها حاليا البلدان التي تكون فوق مستوى العتبة فقط). وترد مناقشة أوفى للمقترحات في الفرع باء-1 (ب) أدناه.

59 - وترد أدناه معلومات عن بعض المقترحات التي نظرت فيها اللجنة.

مقارنة لمختلف عتبات التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس سداسية السنوات)

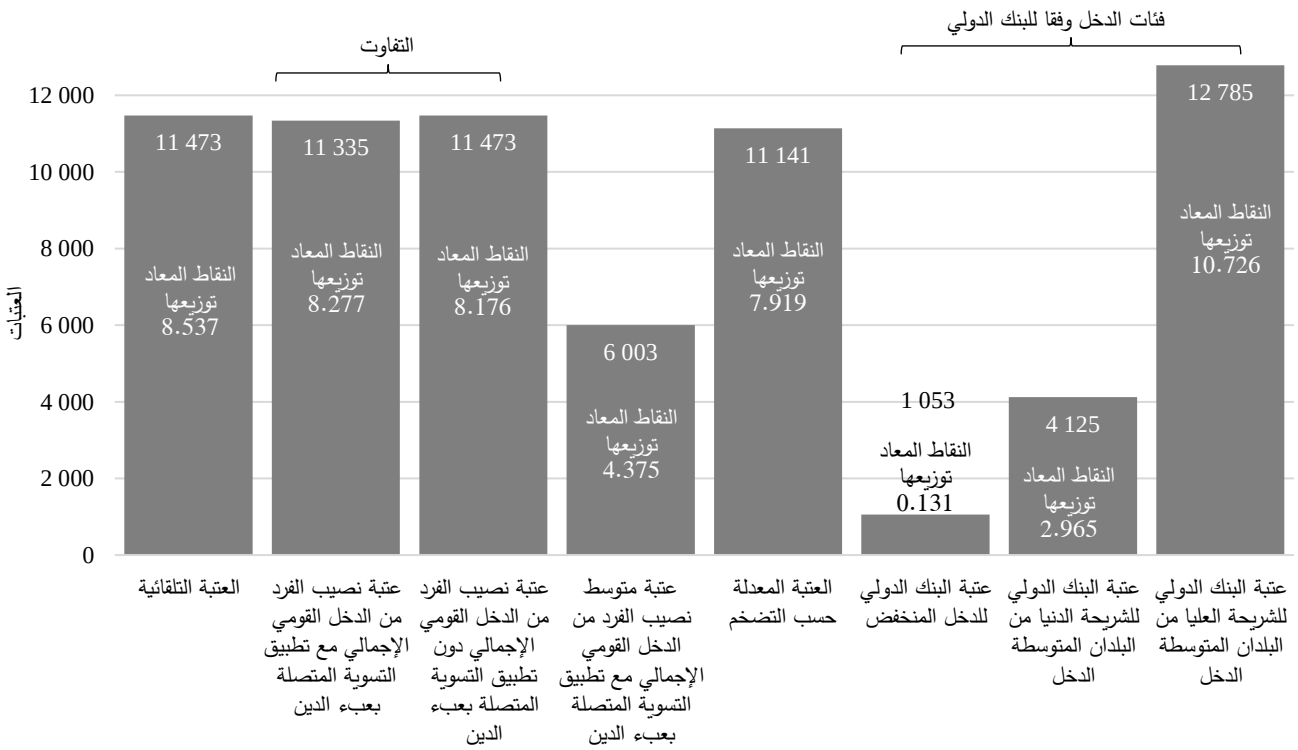

60 - **وكانت اللجنة قد اتفقت في وقت سابق على إمكانية اعتماد نهج بديل لتحديد هذه العتبة يستند إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين (بدلا من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدَّل المستخدم في المنهجية الحالية)**. وأشارت اللجنة إلى أن من شأن ذلك أن يعالج مشكلة التفاوت الناجم عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدَّل حسب عبء الدين للدول الأعضاء بعتبة تسوية محتسبة على أساس الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2017-2022 سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

61 - **وكانت اللجنة قد اتفقت أيضا على إمكانية اعتماد نهج بديل آخر لتحديد العتبة يستند إلى تعديل العتبة حسب معدل التضخم**. ويمكن تثبيت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية بدلا من تحديدها بالمتوسط الحالي لنصيب الفرد من الدخل في العالم خلال فترة الأساس لجدول الأنصبة. وإضافة إلى ذلك، بتثبيت عتبة التسوية هذه بالقيمة الحقيقية، يرجَّح أن تؤدي الزيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في معظم الدول الأعضاء إلى تقليص عدد الدول الأعضاء المستفيدة من هذه التسوية بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة مرجعية محددة، إلا أنه يمكن تحديثه وفقا لمعدل التضخم في العالم بحيث تبقى قيمته الحقيقية ثابتة على مر الزمن. وفي إطار هذا النهج، يكون ترتيب كل بلد فيما يتعلق بعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل مستقلاً عن أداء البلدان الأخرى. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2017-2022 والعتبة المعدلة حسب التضخم للفترة 2025-2027 سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

62 - وأشارت اللجنة إلى أن أحد جوانب التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل الذي ينبغي تسليط الضوء عليه هو أن عدداً من الدول الأعضاء قريب من العتبة وأن بعض البلدان تتخطى العتبة وبعضها الآخر لا يتمكن من تخطيها. ومن المهم الإشارة إلى وجود قدر كبير من الاضطراب في نتيجة تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل عندما تتجاوز البلدان العتبة. **وقرَّرت اللجنة أن تواصل النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل آخذة في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.**

3 - حدود الجدول

(أ) الحد الأدنى

63 - أشارت اللجنة إلى أن المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، ما برح يمثل عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول منذ البداية. ويشكل تحديد الحد الأدنى قرارا تتخذه الجمعية العامة. ومنذ عام 1998، جرى تخفيض الحد الأدنى من 0,01 في المائة إلى 0,001 في المائة. وفيما يخص جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024، تم رفع 16 دولة عضوا إلى معدل الحد الأدنى، منها 8 دول كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا. وأشارت اللجنة، استنادا إلى تحليلها للبيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2017-2022، إلى أن 14 دولة عضوا، منها 6 دول كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نموا، تم رفعها إلى معدل الحد الأدنى.

64 - وحُدِّدت الأنصبة المقررة لكل دولة من الدول الأعضاء التي يطبق عليها الحد الأدنى (0,001 في المائة) بمبلغ 509 31 دولارات بالنسبة للميزانية العادية لعام 2024. وارتأت اللجنة أن الحد الأدنى البالغ 0,001 في المائة هو أدنى مساهمة عملية يُنتظر من الدول الأعضاء دفعها للمنظمة.

65 - **وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأدنى في دوراتها المقبلة آخذة في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.**

(ب) الحدان الأقصيان

66 - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، وهو 22 في المائة، ومعدلا أقصى للأنصبة المقررة لأقل البلدان نموا، أو الحد الأقصى لأقل البلدان نموا، وهو 0,010 في المائة. ويشكل تحديد كلا هذين الحدين قرارا تتخذه الجمعية العامة.

67 - ومنذ عام 1992، ظل الحد الأقصى المطبَّق على أقل البلدان نموا هو 0,010 في المائة. وطُبق هذا الحد الأقصى على 8 بلدان من أقل البلدان نموا البالغ عددها 45 بلدا فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 وتحديث الجدول لعام 2024. وبلغ عدد النقاط المعاد توزيعها في سياق تحديث الجدول لعام 2024 ما مجموعه 0,219 نقطة. وتجدر الإشارة إلى أن غينيا الاستوائية رُفعت من فئة أقل البلدان نموا في حزيران/يونيه 2017، وأن فانواتو رُفعت من هذه الفئة في كانون الأول/ديسمبر 2020، وأن بوتان رفعت من هذه الفئة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023.

68 - وعلى النحو المبين بتفصيل في المرفق الأول، شكَّل الحد الأقصى جزءا من منهجية إعداد الجداول منذ البداية. ومنذ عام 2001، خُفض معدل أعلى مستوى للحد الأقصى من 25 إلى 22 في المائة. وبلغ مجموع النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات إحصائية محدثة 3,283 نقاط. ولم يستفد من هذه النقاط سوى بلد واحد.

لمحة عامة عن حجم التغيير الكلي في جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة البالغ 22 في المائة بحسب فترة جدول الأنصبة (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسداسية السنوات)

فترة الجدول	*النقاط المعاد توزيعها عند خطوة تطبيق الحد الأقصى*
2009-2007	8,467
2012-2010	5,625
2015-2013	2,489
2018-2016	0,762
2021-2019	1,838
2024-2022	2,841
تحديث عام 2024[أ]	3,283

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2024" إلى تحديث جدول الفترة 2022-2024 باستخدام بيانات الفترة 2017-2022 المتاحة في حزيران/يونيه 2024. وقد جرى إعداد هذا الجدول باستخدام المسار 1 لحساب الجدول النهائي. وفي إطار المسار 1، لا تستوعب الدولة العضو التي طُبق عليها الحد الأقصى أي نقاط في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل وفي الخطوات اللاحقة قبل تطبيق الحد الأقصى.

69 - **وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحدين الأقصيين في دوراتها المقبلة آخذة في الاعتبار التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.**

باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى لمنهجية إعداد جداول الأنصبة

1 - التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية

(أ) التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر

70 - أشارت اللجنة إلى أنها نظرت على مر السنين في مسألة التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء من جدول إلى آخر. وأشارت أيضاً إلى أن منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة للفترة 1986-1998 كانت تتضمن مخططاً للحدود، الأمر الذي حد من حالات الزيادة والنقصان الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. ومع ذلك، نظراً للتعقيدات المتصلة بطريقة عمل مخطط الحدود، الأمر الذي أوجد تشوهات في حد ذاته، قررت الجمعية العامة لاحقاً إلغاء مخطط الحدود تدريجياً على مدى فترتين من فترات الجداول. ومنذ حساب جدول الفترة 2001-2003، أزيلت تماماً الآثار الناجمة عن تطبيق المخطط المذكور.

71 - **ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصراً من عناصر منهجية إعداد الجدول.**

72 - ووفقاً للمنهجية الحالية، إن أي دولة عضو تتجاوز الحد الأدنى ستواجه حتما زيادة بنسبة 100 في المائة على الأقل. ونظرت اللجنة في نهج تنفيذ جدول بأرقام من أربع منزلات عشرية، مما قد يؤدي إلى السماح بتحركات أصغر في المعدلات بين جدولين مختلفين بالنسبة للدول التي تتجاوز الحد الأدنى. وبعد المناقشة، أشارت اللجنة إلى أنه لا يمكن، في عالم يشهد تحركات دينامية، تجنب حدوث تغيرات في معدلات الأنصبة المقررة. وبما أن الجدول مؤلَّف من نسبٍ مئوية مجموعها 100 في المائة، فإنه عندما تتغير أنصبة بعض الدول الأعضاء صعوداً أو هبوطاً، ستزيد أو تنقص أنصبة دول أخرى بتناسبٍ عكسي، بصرف النظر عن زيادة دخلها القومي الإجمالي أو نقصانه بالقيمة المطلقة. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه حتى جدول بأرقام من أربع منزلات عشرية سيؤدي إلى زيادة الأنصبة المقررة للدول الأعضاء التي تواجه احتمال الانتقال من الحد الأدنى ولاحظت أن المبالغ التي ينطوي عليها الحد الأدنى صغيرة وينبغي أن تكون في حدود قدرة جميع الدول الأعضاء على الدفع.

(ب) عدم الاستمرارية

73 - ركزت اللجنة، عند مناقشتها في دورتها الحالية مسألةَ عدم الاستمرارية، على التعامل مع هذه المسألة الناجمة عن تخطي إحدى الدول الأعضاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشارت اللجنة إلى أن الدول الأعضاء التي تتخطى العتبة لن تتلقى بعدئذ تخفيضاً، بل ستخضع لزيادة في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، سيكون القدر الناجم عن عدم الاستمرارية بالنسبة إلى الدولة العضو التي تتخطى العتبة هو التخفيض الذي تكون الدولة العضو حصلت عليه باعتبارها دولة مستفيدة في إطار الجدول القديم، مضافاً إليه الزيادة التي تتحملها الدولة العضو باعتبارها دولة مستوعبة في إطار الجدول الجديد (13,6 في المائة). وقبل عام 1979، كان مبلغ التسوية يُوزّع تناسبياً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونتيجة لذلك، كانت جميع الدول الأعضاء تتقاسم عبء التسوية، عدا الدول المتأثرة

بالحدين الأقصـيين أو بالحد الأدنى. وقد خفف اتباعُ هذا النهج من تأثير التسـوية على الدول التي تتخطى العتبة. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضـاً إلى أن تتحوَّل البلدان التي تقع دون مسـتوى العتبة بقليل إلى بلدان مستوعبة لصـافي العبء. ونتيجة للقلق من هذا الأثر، منذ عام 1979 أصـبحت إعادة توزيع مبلغ التسـوية تنحصر فقط في الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة.

74 - وتشـمل الخيارات المتاحة لمعالجة مشـكلة عدم الاسـتمرارية ما يلي: توزيع النقاط المئوية الناشـئة عن التسـوية المتصـلة بانخفاض نصـيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضـاء؛ والسـماح بإجراء "إعادة توزيع غير مباشرة" مشابهة للتسوية المتصلة بعبء الدين، يُخفض بواسطتها الدخل القومي الإجمالي للبلدان الواقعة تحت العتبة بمقدار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، من دون أن تضطر البلدان الواقعة فوق العتبة إلى الاستيعاب المباشر لتكلفة التخفيف الممنوح للبلدان الواقعة تحت العتبة. ويرد في الرسم البياني أدناه أثر هاذين الخيارين المتاحين لمعالجة مسألة عدم الاستمرارية.

أثر المنهجيات المختلفة المتاحة لمعالجة مشكلة عدم الاستمرارية في عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس سداسية السنوات)

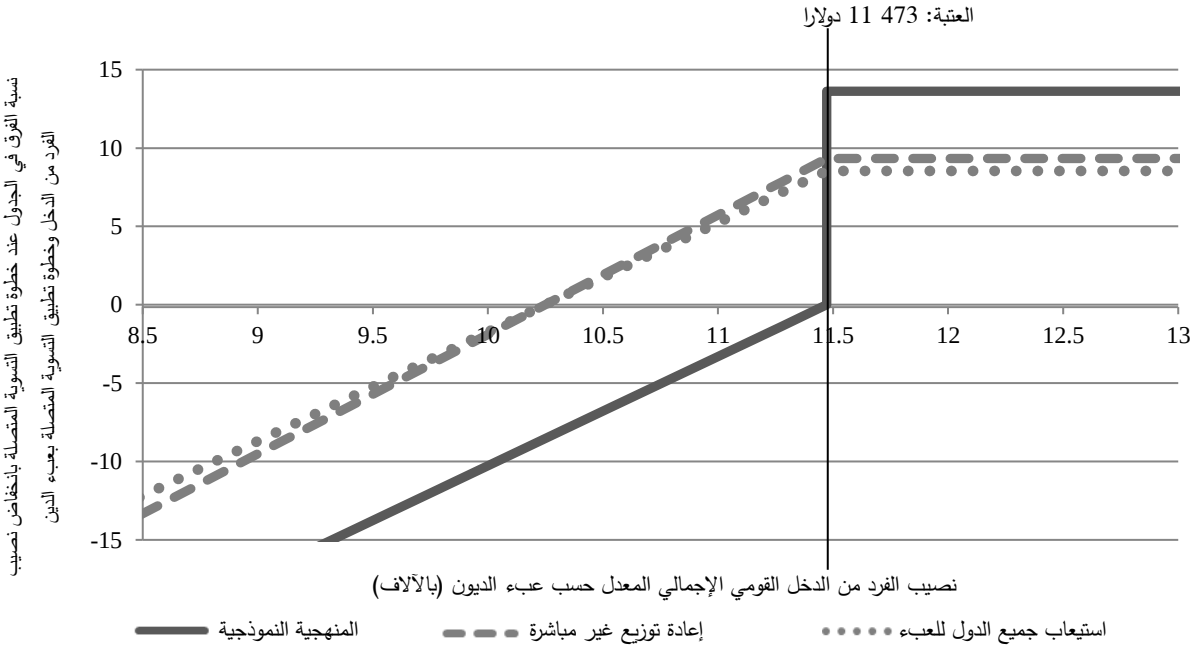

75 - وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظاتهم بشأن العمل بهذه المقترحات في منهجية إعداد الجدول. وأشاروا إلى أن التغيرات في مُعدَّلات الأنصـبة المقررة تَنتُج، في كثير من الحالات، عن حدوث نمو حقيقي وتغيرات في مدى القدرة على الدفع. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن إدراج فترة الأساس السداسية السنوات في المنهجية الحالية يتيح بعض التخفيف الذاتي لمعالجة مسألة عدم الاستمرارية. ولاحظ أعضاء آخرون المشكلة الجارية فيما يتعلق بالدول الأعضـاء التي تتخطى العتبة في جداول مختلفة وما ينجم عن ذلك من تقلبات كبيرة في أنصـبتها المقررة لأنها إما تتلقى تخفيفاً في إطار التسـوية المتصـلة بانخفاض نصـيب الفرد من الدخل أو تسـتوعب تكلفة التخفيف في إطار تلك التسوية، وأن الخيارين المذكورين أعلاه سيعالجان هذه المشكلة.

76 - **وقررت اللجنة مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية، آخذة في الاعتبار ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

2 - إعادة الحساب سنويا

77 - عملية إعادة الحساب سنوياً هي عملية تحديث حصص الدخل النسبية قبل السنتين الثانية والثالثة من كل فترة من فترات الجدول، وهي تتضمن الاستعاضة عن بيانات السنة الأولى من فترة/فترات الأساس ببيانات جديدة متاحة عن السنة التالية لفترة/فترات الأساس الأولية. فعلى سبيل المثال، في حالة جدول الأنصبة للفترة 2022-2024 الذي يستند إلى فترتي الأساس 2014-2019 و 2017-2019، يُستعاض ببيانات عام 2020 عن بيانات عام 2014 في فترة الأساس السداسية السنوات وعن بيانات عام 2017 في فترة الأساس الثلاثية السنوات عند حساب تحديث الجدول لعام 2022. وكذلك، فيما يتعلق بتحديث الجدول لعام 2023، يُستعاض ببيانات عام 2021 عن كل من بيانات عام 2015 في فترة الأساس السداسية السنوات وبيانات عام 2018 في فترة الأساس الثلاثية السنوات، وفي ما يتعلق بتحديث الجدول لعام 2024، يُستعاض ببيانات عام 2022 عن كل من بيانات عام 2016 في فترة الأساس السداسية السنوات وبيانات عام 2019 في فترة الأساس الثلاثية السنوات.

78 - وأشارت اللجنة إلى أنها نظرت لأول مرة في عام 1997 في المقترح الداعي إلى القيام سنوياً بإعادة حساب جدول الأنصبة المقررة بصورة تلقائية.

79 - ومع أن من الممكن تقنياً إعادة حساب جدول الأنصبة المقررة سنوياً، ارتأى العديد من الأعضاء أن هذا الأمر ليس هو الحل الأمثل. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن اللجنة نظرت مرات عديدة في مزايا إعادة الحساب السنوية في الماضي، ولكن تبيَّن لها أن العيوب العملية لإعادة الحساب السنوية كبيرة. لذا أعربوا عن تأييدهم للإبقاء على الترتيبات الحالية المشار إليها في المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنصُّ على أن جدول الأنصبة المقررة، متى حددته الجمعية، ينبغي ألا يخضع لأي تنقيح عامّ لمدة ثلاث سنوات على الأقل ما لم يكن واضحاً أن تغيرات كبيرة قد حدثت في القدرة النسبية على الدفع.

80 - وستتطلب إعادة الحساب سنوياً أيضاً موافقة الجمعية العامة سنوياً على جدول الأنصبة المقررة، وستستلزم أيضاً إدخال تغييرات محتملة على توقيت ووتيرة الأنصبة المقررة لحفظ السلام، ما قد يؤثر على حالة السيولة لدى عمليات حفظ السلام. وارتأى هؤلاء الأعضاء أيضاً أن ذلك الأمر سيجعل الأنصبة السنوية المقررة للدول الأعضاء أقل ثباتاً، وسيحد من إمكانية التنبؤ بها، وقد يؤثر سلباً على عملية إعداد الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء. وأشاروا إلى احتمال نشوء تكاليف إضافية، رهناً بطول مدة الدورة السنوية للجنة وبالترتيبات المطلوبة لتقديم الخدمات إلى اللجنة والجمعية.

81 - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لعملية إعادة الحساب سنوياً استناداً إلى رأي مفاده أنها ستمثّل مقياساً أفضل لتقييم القدرة على الدفع، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء التي تضررت من نزاعات أو كوارث طبيعية أو جوائح، إذ سيعاد حساب الجدول في هذه الحالة سنوياً استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة. وذكروا أنهم يرون أن ذلك سيتسق بشكل أكبر أيضاً مع الميزانية السنوية المقترحة للأمم المتحدة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى المشاكل التي تعترض سبيل توفير البيانات، وحجم التقديرات، والتنقيحات الكبيرة التي تُدخلها بعض الدول الأعضاء على البيانات المقدمة سابقاً. وأشاروا إلى أن إعادة الحساب سنوياً ستسمح بأخذ

البيانات الإحصائية المتاحة حديثاً في الحسبان في جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك البيانات المستقاة من السنوات الأخيرة، وتنقيحات بيانات السنوات الماضية، والمعلومات الإضافية المقدمة من فرادى الدول الأعضاء. ومن شأن عملية إعادة الحساب سنوياً أن تساعد أيضاً في معالجة مسألة عدم الاستمرارية وأن تخفف حدة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضاً إلى أن عملية إعادة الحساب سنوياً ستستند إلى منهجية معتمدة وثابتة لإعداد الجدول لفترة ثلاث سنوات، على أن يعاد حساب معدلات الجدول سنوياً على أساس بيانات إحصائية محدَّثة.

82 - ويرد أدناه وصف موجز للمزايا والعيوب المحتملة الرئيسية لعملية إعادة الحساب سنوياً.

المزايا	*العيوب*
تعكس بشكل أفضل القدرات الراهنة للدول الأعضاء على الدفع، إذ سيستند جدول كل سنة إلى أحدث البيانات المتاحة	من الممكن أن تصبح الأنصبة المقررة السنوية للدول الأعضاء أقل ثباتاً وأن تقلّ إمكانية التنبؤ بها، ويزداد إعداد الميزانيات الوطنية تعقيداً
تكفل أن يتم دوماً عند تحديد الأنصبة استخدام بيانات تعود لما قبل سنتين، وأن تدرَج التنقيحات المدخلة على تقديرات الدخل القومي الإجمالي بالكامل	ستصدر الأنصبة المقررة لحفظ السلام مرتين في السنة على الأقل (في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ وستترتب آثار على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وآثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقييمات وتقارير إضافية)
احتمال أن تساعد في بعض الحالات على معالجة مسألة الزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، عن طريق تخفيف التعديلات سنوياً على مدى فترة السنوات الثلاث	يمكن أن تثير بعض المشاكل بالنسبة لبعض المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة
يمكن أن يأخذ جدول الأنصبة المقررة المحدَّث في الاعتبار أي معلومات إحصائية تتاح حديثاً لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة	تتوقف الآثار، إلى حد ما، على ما يُتّخذ من قرارات، مثلا بشأن طول فترة الدورة السنوية للجنة، ومستوى التفويض الممنوح للجنة، وطرائق العمل الأخرى، إضافة إلى الحاجة المحتملة إلى تعديل المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة

83 - **وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة إعادة الحساب سنوياً في دورات مقبلة آخذة في الاعتبار ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.**

3 - التدابير الوقائية

84 - في الدورة الثانية والثمانين، واستجابةً لقلق بعض الأعضاء من الاختلافات المتزايدة باستمرار في نتائج الجداول بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء بناء على حصتها في الدخل القومي الإجمالي العالمي، ناقشت اللجنة مزايا تنفيذ تدبير وقائي يُعمل به إلى جانب المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة. ولوحظ

أنه ضمن الجدول الحالي، ساهمت معظم الدول الأعضاء التي تتجاوز عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل الآن بعلاوة تزيد بنحو 30 في المائة عن حصتها في الدخل القومي الإجمالي العالمي. وكان أحد المقترحات المقدَّمة هو وضع حد أعلى نسبياً للجدول. ويجب أن يخضع هذا لتطبيق مستمر لعنصر الحد الأدنى وللاحتياجات العملية للتقريب إلى نقطة الجدول التالية. ويجب ألا يزيد على هذا المستوى أي تراكم مقبل للنقاط المعاد توزيعها من جميع العناصر بالنسبة لأي دولة من الدول الأعضاء.

85 - وأثناء المناقشة، ورداً على المخاوف التي أثارها بعض الأعضاء، أوضحت شعبة الإحصاءات أن هذا التدبير الوقائي لا يشبه "مخطط الحدود" السابق على الإطلاق. وبدلا من ذلك، يمكن أن يُنظر إليه على أنه أشبه بالحد الأقصى المخصص حالياً لأقل البلدان نمواً - وهو عنصرٌ مهم في منهجية إعداد الجدول الحالية وهو عنصر يعمل بنجاح منذ سنوات عديدة.

86 - وبناء على طلب اللجنة المقدم في دورتها السابقة، قدمت شعبة الإحصاءات النتائج الموجزة لتطبيق تدبير وقائي يتضمن حدا نسبيا أعلى للحصة في الجدول يتجاوز بنسبة 20 في المائة الحصة في الدخل القومي الإجمالي العالمي خلال الدورة الرابعة والثمانين. وبناء على طلب آخر من اللجنة خلال الدورة، قدمت شعبة الإحصاءات أيضا النتائج الموجزة لتطبيق تدبير وقائي يتضمن حدا نسبيا أعلى للحصة في الجدول يجب ألا يتجاوز بنسبة 30 في المائة الحصة في الدخل القومي الإجمالي العالمي وألا يقل عنها بنسبة 60 في المائة.

87 - ولاحظ بعض الأعضاء أن مفهوم التدبير الوقائي ينبغي ألا يتعارض مع المنهجية المتبعة حاليا في إعداد الجدول، بل ينبغي أن يؤدي دوره جنبا إلى جنب مع العناصر القائمة، مما يعزز المبدأ الأساسي المتمثل في القدرة على الدفع كأساس لمنهجية إعداد الجدول.

88 - واعتبر أعضاء آخرون أن اتخاذ هذا التدبير الوقائي سيكون بمثابة إعادة توزيع لنتائج الجدول، أي ما يعادل إضافة عنصر جديد إلى منهجية الجدول الحالية، وهو ما سيشكل إدخال تعديل كبير عليها. واتخاذ هذا التدبير الوقائي سيعوض نقاط إعادة التوزيع في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وهو ما لا يتسق مع النية الأصلية للجمعية العامة المتمثلة في توفير تخفيف للعبء عن الدول الأعضاء التي ينخفض فيها نسبيا نصيب الفرد من الدخل. ومن شأن ذلك أن يحيد بشكل خطير عن مبدأ القدرة على الدفع. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن اللجنة ينبغي أن تنظر بعناية في هذه المسألة.

89 - ووجه الأعضاء أيضا انتباه اللجنة إلى معدلات الأنصبة المقررة للبلدان النامية، التي شهدت زيادة كبيرة. وإذا ما نظرت اللجنة في اتخاذ تدبير وقائي، فينبغي لها أن تحمي البلدان النامية. وأعرب الأعضاء عن ضرورة وضع حد أعلى في الجدول لحصة مجموعة الـ 77 والصين، مع مراعاة الظروف الخاصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (لعدم استيعاب النقاط المعاد توزيعها). وكُلِّفت شعبة الإحصاءات بأن تقدم إلى اللجنة في دورتها المقبلة بيانات عن الكيفية المحتملة لتنفيذ تدبير وقائي من هذا القبيل.

90 - وأعرب أحد الأعضاء عن رأي مفاده أن النية الأصلية من وراء بدء العمل بالتدابير الوقائية كعنصر محتمل في منهجية إعداد الجدول هو منع حدوث انحراف كبير في نصيب دولة من الدول الأعضاء في الجدول عن حصتها في الدخل القومي الاجمالي الإجمالي العالمي.

91 - وقررت اللجنة مواصلة النظر في مسألة التدابير الوقائية في الدورات المقبلة ومواصلة النظر في أي أفكار جديدة ذات صلة بها في دورتها المقبلة.

جيم - معلومات إحصائية

92 - كان معروضا على اللجنة معلومات مفصلة مستقاة من قاعدة بيانات شاملة للفترة 2017-2022 لجميع الدول الأعضاء والدول المشتركة غير الأعضاء بشأن مختلف مقاييس الدخل بالعملات المحلية، والسكان، وأسعار الصرف ومجموع أرصدة الديون الخارجية، ومدفوعات سداد أصل الدين، ومقاييس مجموع الدخل ونصيب الفرد منه بدولارات الولايات المتحدة. وكان المصدر الرئيسي لبيانات الدخل بالعملات المحلية هو استبيان الحسابات القومية الذي ملأته البلدان المعنية بناء على طلب الأمم المتحدة. وجرى الاتصال مباشرة بالبلدان التي لم ترد منها ردود كاملة على الاستبيان، وقامت شُعبة الإحصاءات في حالات الضرورة بجمع البيانات أو إعداد التقديرات استنادا إلى المعلومات المستمدة من المصادر الوطنية والدولية الأخرى، ولا سيما من اللجان الإقليمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

93 - وأشارت اللجنة إلى أن استخدام البيانات المناسبة أمر هام لتجنب الاختلالات في إعداد الجدول. واستعرضت اللجنة البيانات الخاصة بجميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص للنتائج التي تبيّن، بدولارات الولايات المتحدة، إمكانية وجود مفارقات أو اختلالات في البيانات. وفي جميع الحالات، استرشدت اللجنة بالولاية المسندة إليها في قرار الجمعية العامة 223/48 جيم والقرارات اللاحقة لإعداد الجدول على أساس بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة، ولاستخدام أحدث الأرقام المتاحة.

1 - السكان

94 - تستمد تقديرات مجموع عدد السكان في منتصف العام من منشور *التوقعات السكانية في العالم* الصادر عن شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة. وتستند تلك التقديرات إلى أحدث البيانات المتاحة من مصادر من قبيل تعدادات السكان، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية، وإحصاءات الأحوال المدنية وسجلات السكان. ومع كل جولة جديدة لجمع البيانات، يمكن مد نطاق السلاسل الزمنية لمعدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، والاتجاهات السكانية حسب العمر ونوع الجنس، وتصويبها بأثر رجعي، حسب الضرورة. وبالنسبة للبلدان التي يوجد نقص في البيانات الديمغرافية المتعلقة بها أو التي مرت عليها سنوات عديدة دون إجراء تعداد للسكان أو دراسة ديمغرافية، كثيراً ما يؤدي توافر بيانات جديدة إلى إعادة تقييم للاتجاهات الديمغرافية التاريخية. ويمكن الحصول على تفاصيل أخرى عن المنهجية المستخدمة في المنشور المعنون: *World Population Prospects, 2022 Revision: Methodology of the United Nations Population Estimates and Projections* (التوقعات السكانية في العالم، تنقيح عام 2022: منهجية التقديرات والتوقعات السكانية للأمم المتحدة).

2 - الديون الخارجية

95 - تُستمد البيانات المتعلقة بمجموع رصيد الدين الخارجي وسداد أصل الدين من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الخارجية الدولية.

96 - والمصادر الرئيسية في هذا الشأن هي التقارير المقدمة إلى البنك الدولي من خلال نظامه للإبلاغ من المدينين من قبل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من بين أعضائه الذين تلقوا إما قروضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو ائتمانات من المؤسسة الإنمائية الدولية. ويشمل مجموع أرصدة الديون الخارجية الديون الطويلة الأجل الحكومية والمضمونة من الحكومات، والديون الطويلة الأجل الخاصة غير المضمونة

(التي تبلغ عنها البلدان ويقدرها البنك الدولي)، وائتمان صندوق النقد الدولي، والديون المقدرة القصيرة الأجل الحكومية والخاصة. وتشكل دفعات سداد أصل الدين جزءاً من مجموع تدفقات الديون الخارجية (التي تشمل أيضا التسديدات، وصافي التدفقات، والتحويلات المتعلقة بمدفوعات الدين والفوائد) وتتألف من المبالغ المسددة بالعملة الأجنبية. وتعتبر مدفوعات/إيرادات فوائد الديون بالفعل جزءا من الدخل الرئيسي الذي يشكل عنصرا يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي من أجل الحصول على الدخل القومي الإجمالي.

3 - الدخل القومي الإجمالي

97 - استعرضت اللجنة تجميعات الحسابات القومية الرئيسية والإحصاءات المتصلة بها لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل سنة من سنوات الفترة الممتدة من عام 2017 إلى عام 2022. وتُستقى بيانات الدخل القومي الإجمالي أساسا من البيانات التي تقدمها كل دولة استجابة لاستبيان الحسابات القومية الذي تُعدّه شعبة الإحصاءات والذي يرسل سنويا إلى مكاتب الإحصاء الوطنية المعنية و/أو المؤسسات المسؤولة عن نشر إحصاءات الحسابات القومية.

98 - ولاحظت اللجنة أن البيانات التي قامت باستعراضها، مقارنة بالبيانات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 لا تشمل المعلومات المتعلقة بالفترة 2020-2022 فحسب، بل تشمل أيضا، في عدد من الحالات، معلومات منقحة عن الفترات السابقة. وشمل ذلك إجراء تنقيحات لإحصاءات رسمية وردت في وقت سابق، وكذلك الاستعاضة بالبيانات الرسمية المتاحة حديثا عن التقديرات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024.

4 - أسعار التحويل

99 - أشارت اللجنة إلى أن الجداول السابقة استخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق إلا متى تسبَّب ذلك في إحداث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، حيث تُستخدم عندئذ أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. وكقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق على نحو ما يُبلَغ به صندوق النقد الدولي من جانب السلطة النقدية لكل دولة عضو. وتُنشر تلك الأسعار في قاعدة بيانات الصندوق المخصصة للإحصاءات المالية الدولية. وأشارت اللجنة إلى أن منشور الصندوق يتضمن ثلاثة أنواع من أسعار الصرف التي يستخدمها الصندوق، وتسمى أسعار الصرف السائدة في السوق لأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، وهي: (أ) أسعار السوق التي تحددها في الغالب قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، وتحدَّد عندما تأخذ البلدان بنُظُم أسعار صرف متعدّدة. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، اعتُبر أي نوع من أنواع الأسعار الثلاثة المستقاة من المنشور أسعار الصرف السائدة في السوق. وعندما لا تتاح أسعار الصرف السائدة في السوق في منشور "الإحصاءات المالية الدولية" أو في نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تُستخدم في عمليات الحساب الأولية لقاعدة البيانات أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو غيرها من المعلومات (انظر المرفق الثالث).

100 - واستخدمت اللجنة معايير منهجية طُبّقت أيضا لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 وذلك لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي أحدثت تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي

الإجمالي من أجل الاستعاضة عنها، إن أمكن، بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. ويرد في المرفق الرابع وصف لتلك المعايير المنهجية. وأجرت اللجنة استعراضا موسعا لجميع الحالات التي حددتها المعايير على أساس تقييم مفصل لبيانات كل بلد على حدة. وبعد إجراء تقييمٍ لما إذا كان عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول الأعضاء يتراوح بين 0,67 و 1,5 مرة مقدار المتوسط العالمي لعتبة عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولما إذا كان الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق يتراوح بين 0,80 و 1,2 مرة مقدار متوسط الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق في جميع الدول الأعضاء، حددت اللجنة أنغولا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وجنوب السودان والسودان وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ولبنان واليمن بوصفها بلدانا يمكن أن يستعاض فيها عن أسعار الصرف السائدة في أسواقها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة.

101 – وعند استعراض حالة البلدان التي يبدو فيها أن مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة وباستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق لا تعكس الواقع الاقتصادي للبلد، أشارت اللجنة إلى أنها قررت، فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة 2022–2024، استخدام أسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية للسنوات 2014–2016 وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة للسنوات 2017–2019.

102 – وبالنسبة إلى فترة الجدول 2025–2027، نظرت اللجنة في استعراض معدلات التحويل البديلة لكل حالة على حدة في حالات أنغولا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وجنوب السودان والسودان وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ولبنان واليمن.

103 – وقد بيَّنت التقديرات البديلة لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة لكل من أنغولا وإيران (جمهورية – الإسلامية) وجنوب السودان والسودان وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ولبنان واليمن، باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، وأسعار التحويل المعدلة، والمتوسط السنوي لسعر الصرف المعدل حسب الأسعار، ما يلي:

(أ) لا يوجد فرق جوهري في النتائج بالنسبة لأنغولا واليمن عند استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق أو أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو أسعار صرف بديلة معدلة حسب التضخم؛

(ب) في حالة إيران (جمهورية – الإسلامية) والسودان، تكون النتيجة عند استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أقل مقارنة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، غير أن النتائج تكون أعلى عند استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب التضخم مقارنة باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة؛

(ج) تبين النتائج المتعلقة بلبنان أن دخله القومي الإجمالي المحسوب باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق أكبر بكثير مقارنة بدخله القومي الإجمالي المحسوب باستخدام أسعار تحويل بديلة. ويُحصل على نفس النتائج تقريبا عند استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وسعر التحويل المعدل، غير أن نتائج أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار والمتوسط السنوي لسعر الصرف المعدل حسب الأسعار تكون أقل؛

(د) لا يوجد فرق جوهري في النتائج بالنسبة لجنوب السودان عند استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق أو أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، غير أن نتائج استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب التضخم تكون أقل؛

(هـ) في حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية، أسعار الصرف السائدة في السوق متاحة بالنسبة لعام 2017 فقط. وبالتالي، لا يمكن حساب أسعار التحويل المعدلة للفترة 2017–2022. ونتائج استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب التضخم تكون أعلى مقارنة باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

104 - واتفقت اللجنة على ضرورة استخدام أسعار تحويل بديلة لإيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية فنزويلا البوليفارية ولبنان، نظراً للاختلال الذي يحدث في الدخل عند تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة لدى تطبيق سعر الصرف السائد في السوق على هذه الدول الأعضاء. ونظرت اللجنة في إمكانية استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة. ونظرت اللجنة أيضًا في استخدام أسعار التحويل المعدلة حسب التضخم، والتي تشمل سعر التحويل المعدل وسعر الصرف المعدل حسب الأسعار وسعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار.

(أ) وُضعت منهجية أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلّب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاقتصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة 20 في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء؛

(ب) سعر التحويل المعدل هو سعر صرف محسن معدل حسب الأسعار يسمح بتعديل أسعار الصرف السائدة في السوق لأي سنة من سنوات فترة الأساس. ويستند إلى متوسطٍ لأسعار الصرف السائدة في السوق على مدى فترة مرجعية ممتدة لثلاث سنوات مع تعديله وفقا للفرق بين مُعدَّل التضخم في البلد المعني ومُعدَّله في الاقتصاد العالمي (التضخم الدولي). وهو يُدرِج في الحساب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحديد مُعدَّل التضخم الدولي؛

(ج) يستمد سعر تحويل سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار من الفرق بين المعدلين السنويين للتضخم في البلد وفي الولايات المتحدة. ويسمح سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار بتعديل سعر الصرف السائد في السوق لأي سنة من سنوات فترة الأساس.

105 - **وبعد استعراض كل الخيارات المتاحة، خلصت اللجنة إلى أن استخدام سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار للسنوات 2018–2022 هو الخيار الأنسب لجمهورية إيران الإسلامية ولبنان، وأن استخدام سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار للسنوات 2017–2022 هو الخيار الأنسب لجمهورية فنزويلا البوليفارية.**

106 - ورأى أحد الأعضاء أنه ينبغي استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية.

دال - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027

107 - ليتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة عن الدخل القومي الإجمالي في حسابات جدول الفترة 2025-2027، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل المبينة أعلاه، نظرت اللجنة في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. وترد أدناه النتائج المستخلصة، للعِلْم.

التسويات التدريجية لجدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 استناداً إلى المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024[أ]

البارامترات

فترة الأساس الإحصائية	2020-2022 (فترة أساس ثلاثية السنوات) و 2017-2022 (فترة أساس سداسية السنوات)
مقياس الدخل	الدخل القومي الإجمالي
أسعار التحويل	سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف السنوية المعدلة حسب الأسعار في حالة جمهورية إيران الإسلامية ولبنان للفترة 2018-2022 وجمهورية فنزويلا البوليفارية للفترة 2017-2022)
التسوية المتصلة بعبء الدين	
مقياس الدين	مجموع أرصدة الديون الخارجية
التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	
معامل التدرج	التدرج المنفرد (80 في المائة)
العتبة	11 897 دولارا (فترة أساس ثلاثية السنوات) و 11 473 دولارا (فترة أساس سداسية السنوات)
الأهلية	البلدان الواقعة دون العتبة
إعادة التوزيع	البلدان الواقعة فوق العتبة
الحد الأدنى	0,001 في المائة
الحد الأقصى، لأقل البلدان نموا	0,01 في المائة
الحد الأقصى	22 في المائة

(أ) تحديث جدول الفترة 2022-2024 باستخدام بيانات فترة الأساس 2017-2022 المتاحة في حزيران/يونيه 2024.

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
1 -	أفغانستان[أ]	0,006	0,019	0,019	0,004	0,004	0,004	0,005	*16,7-*
2 -	ألبانيا	0,008	0,018	0,017	0,009	0,009	0,009	0,010	*25,0*
3 -	الجزائر	0,109	0,180	0,181	0,083	0,083	0,083	0,087	*20,2-*
4 -	أندورا	0,005	0,003	0,003	0,004	0,004	0,004	0,004	*20,0-*
5 -	أنغولا[أ]	0,010	0,087	0,080	0,028	0,028	0,010	0,010	*0,0*
6 -	أنتيغوا وبربودا	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
7 -	الأرجنتين	0,719	0,541	0,513	0,466	0,466	0,467	0,490	*31,8-*
8 -	أرمينيا	0,007	0,016	0,014	0,007	0,007	0,007	0,007	*0,0*
9 -	أستراليا	2,111	1,621	1,641	1,940	1,940	1,946	2,040	*3,4-*
10 -	النمسا	0,679	0,497	0,503	0,596	0,596	0,598	0,626	*7,8-*
11 -	أذربيجان	0,030	0,059	0,058	0,032	0,032	0,032	0,034	*13,3*
12 -	جزر البهاما	0,019	0,012	0,012	0,014	0,014	0,015	0,015	*21,1-*
13 -	البحرين	0,054	0,040	0,040	0,048	0,048	0,048	0,050	*7,4-*
14 -	بنغلاديش[أ]	0,010	0,460	0,455	0,169	0,168	0,010	0,010	*0,0*
15 -	بربادوس	0,008	0,005	0,005	0,006	0,006	0,006	0,007	*12,5-*
16 -	بيلاروس	0,041	0,069	0,064	0,040	0,040	0,041	0,043	*4,9*
17 -	بلجيكا	0,828	0,614	0,622	0,736	0,736	0,738	0,773	*6,6-*
18 -	بليز	0,001	0,003	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
19 -	بنن[أ]	0,005	0,017	0,017	0,005	0,005	0,005	0,005	*0,0*
20 -	بوتان	0,001	0,003	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
21 -	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,019	0,043	0,041	0,017	0,017	0,017	0,018	*5,3-*
22 -	البوسنة والهرسك	0,012	0,024	0,022	0,014	0,014	0,014	0,014	*16,7*
23 -	بوتسوانا	0,015	0,019	0,019	0,013	0,013	0,013	0,013	*13,3-*

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
24 -	البرازيل	2,013	1,864	1,809	1,343	1,342	1,346	1,411	*29,9-*
25 -	بروني دار السلام	0,021	0,015	0,015	0,018	0,018	0,018	0,019	*9,5-*
26 -	بلغاريا	0,056	0,081	0,076	0,067	0,067	0,067	0,071	*26,8*
27 -	بوركينا فاسو[أ]	0,004	0,019	0,018	0,004	0,004	0,004	0,005	*25,0*
28 -	بوروندي[أ]	0,001	0,004	0,004	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
29 -	كابو فيردي	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
30 -	كمبوديا[أ]	0,007	0,027	0,025	0,007	0,007	0,007	0,008	*14,3*
31 -	الكاميرون	0,013	0,045	0,043	0,013	0,013	0,013	0,014	*7,7*
32 -	كندا	2,628	2,021	2,046	2,419	2,419	2,426	2,543	*3,2-*
33 -	جمهورية أفريقيا الوسطى[أ]	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
34 -	تشاد[أ]	0,003	0,017	0,017	0,004	0,004	0,004	0,005	*66,7*
35 -	شيلي	0,420	0,297	0,300	0,356	0,356	0,357	0,374	*11,0-*
36 -	الصين	15,254	18,448	18,354	19,319	19,316	19,374	20,004	*31,1*
37 -	كولومبيا	0,246	0,335	0,317	0,188	0,188	0,188	0,197	*19,9-*
38 -	جزر القمر[أ]	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
39 -	الكونغو	0,005	0,015	0,014	0,005	0,005	0,005	0,005	*0,0*
40 -	كوستاريكا	0,069	0,066	0,062	0,060	0,060	0,061	0,063	*8,7-*
41 -	كوت ديفوار	0,022	0,069	0,066	0,023	0,023	0,023	0,024	*9,1*
42 -	كرواتيا	0,091	0,070	0,071	0,084	0,084	0,084	0,088	*3,3-*
43 -	كوبا	0,095	0,129	0,127	0,116	0,116	0,117	0,122	*28,4*
44 -	قبرص	0,036	0,027	0,028	0,033	0,033	0,033	0,035	*2,8-*
45 -	تشيكيا	0,340	0,273	0,277	0,327	0,327	0,328	0,344	*1,2*
46 -	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0,005	0,018	0,018	0,004	0,004	0,004	0,005	*0,0*

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
47 -	جمهورية الكونغو الديمقراطية[أ]	0,010	0,055	0,054	0,013	0,013	0,010	0,010	*0,0*
48 -	الدانمرك	0,553	0,422	0,427	0,505	0,505	0,507	0,531	*4,0-*
49 -	جيبوتي[أ]	0,001	0,004	0,004	0,001	0,001	0,001	0,002	*100,0*
50 -	دومينيكا	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
51 -	الجمهورية الدومينيكية	0,067	0,096	0,092	0,066	0,066	0,066	0,069	*3,0*
52 -	إكوادور	0,077	0,113	0,107	0,062	0,062	0,062	0,065	*15,6-*
53 -	مصر	0,139	0,415	0,402	0,173	0,173	0,173	0,182	*30,9*
54 -	السلفادور	0,013	0,029	0,026	0,012	0,012	0,012	0,013	*0,0*
55 -	غينيا الاستوائية	0,012	0,012	0,012	0,008	0,008	0,008	0,008	*33,3-*
56 -	إريتريا[أ]	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
57 -	إستونيا	0,044	0,036	0,037	0,043	0,043	0,043	0,045	*2,3*
58 -	إسواتيني	0,002	0,004	0,004	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
59 -	إثيوبيا[أ]	0,010	0,126	0,123	0,033	0,033	0,010	0,010	*0,0*
60 -	فيجي	0,004	0,005	0,005	0,002	0,002	0,002	0,003	*25,0-*
61 -	فنلندا	0,417	0,307	0,310	0,367	0,367	0,368	0,386	*7,4-*
62 -	فرنسا	4,318	3,064	3,101	3,672	3,671	3,682	3,858	*10,7-*
63 -	غابون	0,013	0,018	0,017	0,011	0,011	0,011	0,011	*15,4-*
64 -	غامبيا[أ]	0,001	0,002	0,002	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
65 -	جورجيا	0,008	0,020	0,017	0,008	0,008	0,008	0,009	*12,5*
66 -	ألمانيا	6,111	4,521	4,576	5,416	5,415	5,431	5,692	*6,9-*
67 -	غانا	0,024	0,074	0,070	0,023	0,023	0,023	0,025	*4,2*
68 -	اليونان	0,325	0,223	0,225	0,267	0,267	0,268	0,280	*13,8-*
69 -	غرينادا	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
70 -	غواتيمالا	0,041	0,089	0,086	0,044	0,044	0,044	0,046	*12,2*
71 -	غينيا[أ]	0,003	0,015	0,015	0,004	0,004	0,004	0,004	*33,3*
72 -	غينيا - بيساو[أ]	0,001	0,002	0,002	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
73 -	غيانا	0,004	0,010	0,010	0,010	0,010	0,010	0,011	*175,0*
74 -	هايتي[أ]	0,006	0,020	0,020	0,006	0,006	0,006	0,006	*0,0*
75 -	هندوراس	0,009	0,027	0,026	0,009	0,009	0,009	0,010	*11,1*
76 -	هنغاريا	0,228	0,177	0,179	0,212	0,212	0,213	0,223	*-2,2*
77 -	آيسلندا	0,036	0,028	0,028	0,033	0,033	0,033	0,035	*-2,8*
78 -	الهند	1,044	3,153	3,112	1,052	1,052	1,055	1,106	*5,9*
79 -	إندونيسيا	0,549	1,219	1,179	0,551	0,551	0,552	0,579	*5,5*
80 -	إيران (جمهورية - الإسلامية)	0,371	0,586	0,592	0,367	0,367	0,368	0,386	*4,0*
81 -	العراق	0,128	0,231	0,231	0,125	0,125	0,125	0,131	*2,3*
82 -	أيرلندا	0,439	0,375	0,380	0,449	0,449	0,450	0,472	*7,5*
83 -	إسرائيل	0,561	0,484	0,490	0,579	0,579	0,581	0,609	*8,6*
84 -	إيطاليا	3,189	2,234	2,261	2,677	2,677	2,685	2,813	*-11,8*
85 -	جامايكا	0,008	0,016	0,014	0,007	0,007	0,007	0,007	*-12,5*
86 -	اليابان	8,033	5,500	5,568	6,595	6,594	6,614	6,930	*-13,7*
87 -	الأردن	0,022	0,049	0,045	0,020	0,020	0,020	0,021	*-4,5*
88 -	كازاخستان	0,133	0,188	0,168	0,124	0,124	0,125	0,131	*-1,5*
89 -	كينيا	0,030	0,111	0,107	0,035	0,035	0,035	0,037	*23,3*
90 -	كيريباس[أ]	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
91 -	الكويت	0,234	0,176	0,178	0,211	0,211	0,212	0,222	*-5,1*
92 -	قيرغيزستان	0,002	0,010	0,009	0,003	0,003	0,003	0,003	*50,0*

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
93 -	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية[أ]	0,007	0,018	0,016	0,005	0,005	0,005	0,006	*-14,3*
94 -	لاتفيا	0,050	0,040	0,040	0,047	0,047	0,048	0,050	*0,0*
95 -	لبنان	0,036	0,045	0,036	0,021	0,021	0,021	0,022	*-38,9*
96 -	ليسوتو[أ]	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
97 -	ليبريا[أ]	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
98 -	ليبيا	0,018	0,054	0,055	0,038	0,038	0,038	0,040	*122,2*
99 -	ليختنشتاين	0,010	0,008	0,008	0,009	0,009	0,009	0,009	*-10,0*
100 -	ليتوانيا	0,077	0,065	0,065	0,077	0,077	0,078	0,081	*5,2*
101 -	لكسمبرغ	0,068	0,058	0,059	0,069	0,069	0,070	0,073	*7,4*
102 -	مدغشقر[أ]	0,004	0,015	0,014	0,003	0,003	0,003	0,004	*0,0*
103 -	ملاوي[أ]	0,002	0,012	0,012	0,003	0,003	0,003	0,003	*50,0*
104 -	ماليزيا	0,348	0,387	0,360	0,310	0,310	0,311	0,326	*-6,3*
105 -	مليديف	0,004	0,005	0,005	0,004	0,004	0,004	0,004	*0,0*
106 -	مالي[أ]	0,005	0,019	0,018	0,005	0,005	0,005	0,005	*0,0*
107 -	مالطة	0,019	0,016	0,016	0,019	0,019	0,019	0,020	*5,3*
108 -	جزر مارشال	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
109 -	موريتانيا[أ]	0,002	0,009	0,009	0,003	0,003	0,003	0,003	*50,0*
110 -	موريشيوس	0,019	0,014	0,012	0,010	0,010	0,010	0,010	*-47,4*
111 -	المكسيك	1,221	1,360	1,295	1,082	1,082	1,085	1,137	*-6,9*
112 -	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
113 -	موناكو	0,011	0,008	0,009	0,010	0,010	0,010	0,011	*0,0*
114 -	منغوليا	0,004	0,014	0,010	0,004	0,004	0,004	0,004	*0,0*
115 -	الجبل الأسود	0,004	0,006	0,005	0,004	0,004	0,004	0,004	*0,0*

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
116 - المغرب	0,055	0,139	0,132	0,056	0,056	0,056	0,059	*7,3*
117 - موزامبيق[أ]	0,004	0,017	0,009	0,002	0,002	0,002	0,002	*-50,0*
118 - ميانمار[أ]	0,010	0,076	0,075	0,022	0,022	0,010	0,010	*0,0*
119 - ناميبيا	0,009	0,013	0,013	0,006	0,006	0,006	0,007	*-22,2*
120 - ناورو	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
121 - نيبال[أ]	0,010	0,041	0,040	0,011	0,011	0,010	0,010	*0,0*
122 - هولندا (مملكة -)	1,377	1,031	1,044	1,235	1,235	1,239	1,298	*-5,7*
123 - نيوزيلندا	0,309	0,240	0,243	0,287	0,287	0,288	0,302	*-2,3*
124 - نيكاراغوا	0,005	0,014	0,012	0,004	0,004	0,004	0,004	*-20,0*
125 - النيجر[أ]	0,003	0,015	0,015	0,004	0,004	0,004	0,004	*33,3*
126 - نيجيريا	0,182	0,443	0,437	0,143	0,143	0,143	0,150	*-17,6*
127 - مقدونيا الشمالية	0,007	0,014	0,012	0,008	0,008	0,008	0,008	*14,3*
128 - النرويج	0,679	0,519	0,525	0,622	0,621	0,623	0,653	*-3,8*
129 - عمان	0,111	0,092	0,093	0,110	0,110	0,110	0,115	*3,6*
130 - باكستان	0,114	0,399	0,388	0,117	0,117	0,117	0,123	*7,9*
131 - بالاو	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
132 - بنما	0,090	0,068	0,069	0,082	0,082	0,082	0,086	*-4,4*
133 - بابوا غينيا الجديدة	0,010	0,027	0,025	0,009	0,009	0,009	0,009	*-10,0*
134 - باراغواي	0,026	0,041	0,039	0,022	0,022	0,022	0,023	*-11,5*
135 - بيرو	0,163	0,230	0,222	0,138	0,138	0,138	0,145	*-11,0*
136 - الفلبين	0,212	0,438	0,430	0,189	0,188	0,189	0,198	*-6,6*
137 - بولندا	0,837	0,660	0,668	0,791	0,790	0,793	0,831	*-0,7*
138 - البرتغال	0,353	0,260	0,263	0,312	0,312	0,313	0,328	*-7,1*

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
139 - قطر	0,269	0,195	0,197	0,233	0,233	0,234	0,245	*8,9-*
140 - جمهورية كوريا	2,574	1,865	1,888	2,235	2,235	2,242	2,349	*8,7-*
141 - جمهورية مولدوفا	0,005	0,014	0,013	0,006	0,006	0,006	0,006	*20,0*
142 - رومانيا	0,312	0,285	0,288	0,341	0,341	0,342	0,358	*14,7*
143 - الاتحاد الروسي	1,866	1,911	1,873	1,991	1,990	1,996	2,094	*12,2*
144 - رواندا[أ]	0,003	0,012	0,011	0,003	0,003	0,003	0,003	*0,0*
145 - سانت كيتس ونيفس	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	*50,0-*
146 - سانت لوسيا	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
147 - سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
148 - ساموا	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
149 - سان مارينو	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
150 - سان تومي وبرينسيبي[أ]	0,001	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
151 - المملكة العربية السعودية	1,184	0,967	0,979	1,158	1,158	1,162	1,217	*2,8*
152 - السنغال[أ]	0,007	0,027	0,024	0,007	0,007	0,007	0,007	*0,0*
153 - صربيا	0,032	0,059	0,055	0,038	0,038	0,038	0,040	*25,0*
154 - سيشيل	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
155 - سيراليون[أ]	0,001	0,004	0,004	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
156 - سنغافورة	0,504	0,380	0,385	0,456	0,455	0,457	0,479	*5,0-*
157 - سلوفاكيا	0,155	0,118	0,120	0,141	0,141	0,142	0,149	*3,9-*
158 - سلوفينيا	0,079	0,061	0,062	0,073	0,073	0,073	0,077	*2,5-*
159 - جزر سليمان[أ]	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
160 - الصومال[أ]	0,001	0,010	0,010	0,002	0,002	0,002	0,002	*100,0*
161 - جنوب أفريقيا	0,244	0,413	0,395	0,239	0,239	0,239	0,251	*2,9*

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
162 - جنوب السودان[أ]	0,002	0,016	0,016	0,005	0,005	0,005	0,005	*150,0*
163 - إسبانيا	2,134	1,504	1,523	1,803	1,803	1,808	1,895	*-11,2*
164 - سري لانكا	0,045	0,090	0,084	0,036	0,036	0,036	0,038	*-15,6*
165 - السودان[أ]	0,010	0,034	0,031	0,008	0,008	0,007	0,008	*-20,0*
166 - سورينام	0,003	0,004	0,003	0,002	0,002	0,002	0,002	*-33,3*
167 - السويد	0,871	0,653	0,661	0,782	0,782	0,785	0,822	*-5,6*
168 - سويسرا	1,134	0,817	0,827	0,979	0,979	0,982	1,029	*-9,3*
169 - الجمهورية العربية السورية	0,009	0,022	0,021	0,006	0,006	0,006	0,006	*-33,3*
170 - طاجيكستان	0,003	0,012	0,011	0,003	0,003	0,003	0,003	*0,0*
171 - تايلند	0,368	0,527	0,507	0,325	0,325	0,326	0,341	*-7,3*
172 - تيمور - ليشتي[أ]	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	*0,0*
173 - توغو[أ]	0,002	0,008	0,008	0,002	0,002	0,002	0,002	*0,0*
174 - تونغا	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
175 - ترينيداد وتوباغو	0,037	0,026	0,027	0,031	0,031	0,031	0,033	*-10,8*
176 - تونس	0,019	0,047	0,042	0,017	0,017	0,018	0,018	*-5,3*
177 - تركيا	0,845	0,870	0,820	0,652	0,652	0,654	0,685	*-18,9*
178 - تركمانستان	0,034	0,052	0,052	0,034	0,034	0,034	0,036	*5,9*
179 - توفالو[أ]	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
180 - أوغندا[أ]	0,010	0,043	0,041	0,011	0,011	0,010	0,010	*0,0*
181 - أوكرانيا	0,056	0,179	0,162	0,070	0,070	0,070	0,074	*32,1*
182 - الإمارات العربية المتحدة	0,635	0,456	0,461	0,546	0,546	0,548	0,574	*-9,6*
183 - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	4,375	3,170	3,209	3,797	3,797	3,808	3,991	*-8,8*

	الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي (2)	التسوية المتصلة بعبء الدين (3)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (4)	الحد الأدنى (5)	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (6)	الحد الأقصى (7)	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2022-2024 (8)
184	جمهورية تنزانيا المتحدة[أ]	0,010	0,072	0,069	0,019	0,019	0,010	0,010	*0,0*
185	الولايات المتحدة الأمريكية	22,000	24,976	25,283	25,283	25,283	25,283	22,000	*0,0*
186	أوروغواي	0,092	0,062	0,063	0,075	0,075	0,075	0,079	*-14,1*
187	أوزبكستان	0,027	0,074	0,070	0,023	0,023	0,023	0,024	*-11,1*
188	فانواتو	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	*0,0*
189	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0,175	0,131	0,133	0,066	0,066	0,066	0,069	*-60,6*
190	فييت نام	0,093	0,369	0,356	0,151	0,151	0,152	0,159	*71,0*
191	اليمن[أ]	0,008	0,013	0,012	0,003	0,003	0,003	0,003	*-62,5*
192	زامبيا[أ]	0,008	0,024	0,021	0,006	0,006	0,006	0,006	*-25,0*
193	زمبابوي	0,007	0,025	0,024	0,007	0,007	0,007	0,007	*0,0*
		100,000	**100,000**	**100,000**	**100,000**	**100,000**	**100,000**	**100,000**	

108 - وقدم أحد الأعضاء إلى اللجنة نصاً محدداً طلب إدراجه في تقرير اللجنة لهذه الدورة عند إعداده. وفيما يلي نصه:

"ليتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة عن الدخل القومي الإجمالي في حسابات جدول الفترة 2025-2027، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل المبينة أعلاه، وكذلك المعلومات الموثوقة والقابلة للتحقق والمقارنة عن تغطية البلدان المستندة إلى البيانات وسكانها بشكل كامل ودقيق بما يتفق مع قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، نظرت اللجنة في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. وإدراكا من اللجنة للحاجة الماسة والأساسية للامتثال الكامل والصارم لقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، رأت اللجنة أن عرض البيانات الإحصائية والسكانية عن عدد من الدول الأعضاء يمثل انتهاكا محتملا للقرارات والمقررات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة. وقررت اللجنة إزالة البيانات الخاصة بجزيرة مايوت القمرية من بيانات فرنسا وإدراجها في بيانات جزر القمر؛ وإضافة البيانات المتعلقة بشمال قبرص إلى بيانات قبرص؛ وإزالة البيانات المتعلقة بالقدس الشرقية ومرتفعات الجولان من بيانات إسرائيل وضمها إلى بيانات دولة فلسطين والجمهورية العربية السورية، على التوالي؛ وإضافة البيانات المتعلقة بأرخبيل شاغوس إلى بيانات موريشيوس؛ وإضافة البيانات المتعلقة بكوسوفو* (الحاشية - * جميع الإشارات إلى كوسوفو يجب أن تُفهم على أنها تمتثل تماما لقرار مجلس الأمن 1244 (1999)) إلى بيانات صربيا؛ ومراعاة نتائج التعداد السكاني الأخير في بيانات الاتحاد الروسي من أجل ضمان الموثوقية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة فيما يخص البيانات المتعلقة بالسكان والحساب الصحيح للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛ وضمان موثوقية البيانات المتعلقة بأوكرانيا وقابليتها للتحقق والمقارنة من خلال جعلها متوافقة مع البيانات المقدمة من صندوق النقد الدولي نظرا لغياب بيانات موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة من دائرة الإحصاءات الحكومية في أوكرانيا. وقررت اللجنة كذلك تحسين شكل عرض توزيع الجدول التفصيلي بإدراج بيانات عن متوسط مؤشرات إجمالي عدد السكان (بالآلاف) لكل بلد لفترة أساس ثلاثية السنوات وفترة أساس سداسية السنوات. وترد أدناه النتائج المستخلصة، للعِلْم".

109 - ولم يؤيد أعضاء اللجنة الآخرون هذا المقترح. وأعرب أحد الأعضاء أيضا عن رأي مفاده أن استخدام نتائج التعداد السكاني الأخير في الاتحاد الروسي يتعارض مع مطالب قرار الجمعية العامة 262/68 المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا" وغيره من قرارات الجمعية ذات الصلة لأنها تتضمن بيانات عن سكان جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

110 - وطلب العضو الذي اقترح إدراج النص إجراء تصويت على ذلك. واعترض العديد من الأعضاء على إجراء تصويت، إذ أشاروا إلى أساليب عمل اللجنة. ونظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني للأعضاء الحاضرين، لم يتسنَّ إجراء تصويت على هذه المسألة. وقد نأى العضو الذي اقترح النص بنفسه عن النتائج المبينة أعلاه في الجدول المعنون "التسويات التدريجية لجدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 استناداً إلى المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024".

111 - وذكرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أنها تمتثل في عملها لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتلتزم بالتوجيهات الإضافية المقدمة من مكتب الشؤون القانونية في عرضها للبيانات. وعلاوة

على ذلك، وكما هو مذكور بشكل بارز في منشوراتها، فليس في التسميات المستخدمة فيها، ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وتتضمن الملاحظات التوضيحية الشفافية الكاملة حول مصادر البيانات، وفقًا للمعايير المهنية. وبالمثل، فإن استخدام الحواشي يتبع الممارسة الإحصائية المقبولة.

رابعا - خطط التسديد المتعددة السنوات

112 - خطة التسديد المتعددة السنوات هي جدول للمدفوعات التي تسدد مستقبلا يرمي إلى إلغاء المتأخرات في سداد الاشتراكات المقررة ضمن إطار زمني محدد.

113 - وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة 1 من قرارها 4/57 باء، استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (انظر أيضا A/57/11، الفقرات 17-23)، وأعادت الجمعية تأكيد ذلك التأييد في قرارها 238/76.

114 - وكان معروضا على اللجنة، لدى نظرها في هذه المسألة، تقريرُ الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/79/69)، الذي أُعد عملا بتوصيات اللجنة. ولاحظت اللجنة أن خطة التسديد المتعددة السنوات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي (خطتها الأولى) في عام 2002 لم تنفذ بالكامل. وشجعت اللجنة البلد المعني على تقديم خطة جديدة متعددة السنوات لإدراجها في التقرير المقبل للأمين العام. وحتى 13 حزيران/يونيه 2024، كانت الصومال، التي عليها متأخرات مستحقة للمنظمة بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة، قد قدمت خطة تسديد متعددة السنوات تثبت التزامها بتسوية متأخراتها. وتجاوزت المدفوعات التي سددتها حكومة الصومال في عامي 2023 و 2024 المستوى المقرر في جدولها الزمني للتسديد. ورحبت اللجنة بالمدفوعات التي سددتها الصومال.

115 - **وأشارت اللجنة إلى أن عدة دول أعضاء نجحت سابقا في تنفيذ خطط التسديد المتعددة السنوات، وكررت توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على التشاور مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطط تسديد عملية متعددة السنوات.**

خامسا - تطبيق المادة 19 من الميثاق

116 - أشارت اللجنة إلى الولاية العامة المنوطة بها، بموجب المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة، المتمثلة في إسداء المشورة إلى الجمعية بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها فيما يتعلق بتطبيق المادة 19 من الميثاق. وأشار أيضا إلى قرار الجمعية 237/54 جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة 19.

117 - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها 237/54 جيم، أن طلبات الإعفاء بموجب المادة 19 يجب أن تقدِّمها الدولُ الأعضاء إلى رئاسة الجمعية قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد دورة اللجنة، لكي يتسنى إجراء استعراض وافٍ للطلبات. وإضافةً إلى ذلك، حثَّت الجمعية جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة 19 أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد القطع الأجنبي،

والمديونية، والصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها أن تؤيد دعواها بأن عدم دفع المبالغ اللازمة ناجم عن ظروف خارجة عن سيطرة الدولة العضو المعنية. ومؤخراً، حثَّت الجمعية مجدداً، في قرارها 2/78 جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً على أن تقدم أوفى قدر ممكن من المعلومات لدعم طلباتها وأن تنظر في تقديم هذه المعلومات قبل الموعد النهائي المحدد في القرار 237/54 جيم بما يكفل إمكانية تجميع ما قد يلزم من معلومات تفصيلية إضافية.

118 - ولاحظت اللجنة أن جميع طلبات الإعفاء التي نُظر فيها في دورتها الحالية كانت رئاسة الجمعية العامة قد تلقتها قبل الموعد النهائي. **وذكَّرت اللجنة بتوصيتها السابقة لجميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة 19 على أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.** وحثت اللجنة تلك الدول الأعضاء أيضا على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي المحدد في القرار 237/54 جيم.

119 - وفي الدورة الحالية، أشارت اللجنة إلى أنها تلقت أربعة طلبات إعفاء في إطار المادة 19.

ألف - طلبات الإعفاء

120 - يرد أدناه موجز لطلبات الإعفاء الأربعة التي تلقتها اللجنة في إطار المادة 19.

طلبات الإعفاء المقدَّمة في إطار المادة 19 من الميثاق

الدولة العضو	*عدد السنوات المتتالية لسريان المادة 19 على الدولة العضو*	*عدد السنوات المتتالية التي قدّمت فيها الدولة العضو طلب إعفاء بموجب المادة 19*	*مجموع المدفوعات المقبوضة أثناء سريان المادة 19 على الدولة العضو (بدولارات الولايات المتحدة)*	*الاشتراكات المستحقة حتى 20 حزيران/يونيه 2024 (بدولارات الولايات المتحدة)*
أفغانستان	1	–	–	901 259
جزر القمر	32	30	1 167 247	492 710
سان تومي وبرينسيبي	37	23	1 186 023	860 723
الصومال	32	23	1 009 853	693 851

121 - وعند استعراض الطلبات الأربعة، أقرَّت اللجنة بأن الدول الأعضاء المعنية تواجه ظروفا صعبة. واعترفت بالجهود الكبيرة التي بُذلت في بعض الحالات لتسديد جزء من الاشتراكات المتراكمة على مر السنين. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، بموجب قرارها 215/52، خفض الحد الأدنى لمعدل النصيب المقرر من 0,01 في المائة إلى 0,001 في المائة اعتبارا من فترة جدول الأنصبة المقررة 1998-2000، مما طرح العديد من التحديات. وأشارت اللجنة إلى أن دولاً أعضاءً أخرى تواجه ظروفاً مماثلة ولكنها دفعت اشتراكاتها ولم تقع تحت طائلة المادة 19.

122 - وبذلت دول أعضاء عديدة جهوداً استثنائية للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة على الرغم مما تواجهه من تحديات هائلة. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة مرة أخرى أن عددا صغيرا من الدول الأعضاء ظل موضع نظر بموجب المادة 19 بصورة مستمرة لسنوات عديدة. ولاحظت اللجنة أن المنهجية مصممة لمراعاة التغيرات في القدرة على الدفع ولتخفيف تأثير التغيرات المفاجئة في الدخل القومي باستخدام فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسداسية السنوات. وبالتالي فإن القصد من الإعفاءات بموجب المادة 19

هو أن تُمنح في الظروف الاستثنائية. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن ثلاثا من الدول الأعضاء الأربع قد مُنحت إعفاء كل سنة على مدى أكثر من 20 سنة مضت، ولكنها لاحظت أيضا أن تلك الدول الأعضاء الثلاث قد حسنت في السنوات الأخيرة سجلات سداد اشتراكاتها. وأبرزت اللجنة أيضاً أهمية خطة التسديد المتعددة السنوات، التي يُتفق عليها حاليا بشكل طوعي، بوصفها أداة مفيدة لخفض متأخرات الدول الأعضاء ولتفادي تراكمها أكثر فأكثر. وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي مفاده أنه لتشجيع الدول الأعضاء على تسوية متأخراتها، من الممكن اتباع أسلوب منهجي لاستخدام خطط تسديد متعددة السنوات بوصفها عاملا بالغ الأهمية في عملية تقديم توصيات بشأن تطبيق المادة 19 من الميثاق، إذا قررت الجمعية العامة ذلك. ورأى أعضاء آخرون أن الجمعية يمكن أن تطلب من الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً بموجب المادة 19 أن تضع وتقدم، بالتشاور مع الأمانة العامة، خططاً عملية متعددة السنوات لتسديد أنصبتها.

123 - **وشجعت اللجنة الدول الأعضاء التي تقدم طلب إعفاء بموجب المادة 19 على تسديد مدفوعات سنوية تتجاوز الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب تراكم مزيد من المتأخرات والعمل مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطط سداد متعددة السنوات لدفع متأخراتها في إطار زمني معقول.**

1 - أفغانستان

124 - كان معروضا على اللجنة رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة من رئيس الجمعية العامة يحيل بها رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

125 - وأقرّ القائم بالأعمال في عَرضيْه الخطي والشفوي بالتزام أفغانستان بالوفاء بمسؤولياتها المالية تجاه المنظمة، وأشار إلى أن أفغانستان ستسدد المدفوعات في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى التزامها التاريخي والطويل الأمد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعاقت التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية العميقة وكذلك الأزمة الإنسانية التي تواجهها أفغانستان قدرة البلد على سداد متأخراته. وأكد القائم بالأعمال للجنة أن 97 في المائة من السكان في أفغانستان يعيشون الآن في فقر، وأن ثلثيهم يكافحون لاستيفاء الاحتياجات الأساسية لبقائهم. وأكد القائم بالأعمال للجنة أن أفغانستان ستواصل بذل الجهود لسداد متأخراتها المستحقة للمنظمة بمجرد استعادة الاستقرار في المنطقة.

126 - ووافت الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللجنة بمعلومات عن الحالة في أفغانستان. وقد كان الحيز المتاح للمجتمع المدني والنشاط السياسي محدودا في أفغانستان. وبقيت حقوق النساء والفتيات وحرياتهن الأساسية، بما في ذلك الحصول على التعليم وحرية التنقل، مقيّدةً بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل الحظر المفروض على تعليم الفتيات بعد الصف السادس الابتدائي قائماً للعام الثالث على التوالي. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب التأثير الطويل الأمد لظروف شبيهة بالجفاف وغير ذلك من مواطن الضعف المرتبطة بأزمة المناخ يشكلان عبئا على كاهل المجتمعات المحلية في البلد. وعلى الرغم من انخفاض الأنشطة العدائية في المنطقة، إلا أن أكثر من 6,3 ملايين أفغاني يعانون من نزوح طويل الأمد. وعلى الرغم من استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في أفغانستان في عامي 2022 و 2023 وفي مطلع عام 2024، إلا أنه تم تخصيص حوالي 95 في المائة من الإيرادات لتمويل قطاع الأمن والقطاع العام. وعلى الرغم من تحقيق الاستقرار المالي نسبيا على صعيد الاقتصاد الكلي من خلال

المســاعدات الدولية، لا يزال 69 في المائة من الأفغان يواجهون أوجه حرمان متعددة ولا يســتطيعون تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية وسبل العيش والمرافق العامة والوصول إلى الأسواق.

127 - ولاحظت اللجنة أن الاشـتراكات المتراكمة المسـتحقة من أفغانسـتان بلغت 259 901 دولارا، وأن الحد الأدنى المطلوب تسـديده بموجب المادة 19 يبلغ 905 227 دولارات. وقد تم اسـتلام آخر دفعة بقيمة 951 241 دولارا من أفغانستان في أيار/مايو 2021 قبل استيلاء حركة طالبان على المنطقة عسكرياً.

128 - ورأى بعض الأعضاء أنه ينبغي للجنة أن توصي الجمعية العامة بإعفاء أفغانستان من المادة 19 لأنهم يرون أن الحالة الراهنة تمنعها من تحويل الأموال لدفع اشــتراكاتها المقررة إلى الأمم المتحدة بســبب ظروف خارجة عن إرادتها.

129 - وقدر أعضاء آخرون أنه لا توجد معلومات كافية أمام اللجنة لتمكينها من البت في المسألة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن طلب الإعفاء من متطلبات المادة 19 يتجاوز الدور الاستشاري التقني للجنة لأنها غير قادرة على معالجة المسائل السياسية التي يستند إليها الطلب.

130 - **وخلصت اللجنة إلى أنها غير قادرة، في ظل هذه الظروف، على التوصل إلى اتفاق بشأن طلب أفغانسـتان الحصـول على إعفاء بموجب المادة 19. وشـجعت اللجنة أفغانسـتان على الوفاء بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن.**

2 - جزر القمر

131 - كان معروضــا على لجنة الاشــتراكات رســالة مؤرخة 9 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس لجنة الاشـــتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رســـالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضـا إلى عرض شـفوي قدمه الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة.

132 - وأشــارت جزر القمر في عرضــيها الخطي والشــفوي إلى أنها لا تزال تعاني من الآثار الســلبية للأعاصير المتكررة والعنيفة التي ألحقت أضراراً بالبنية التحتية، بما في ذلك الجسور والطرق والمستشفيات وغيرها من المرافق الأساسية. ولقد واجهت جزر القمر العديد من التحديات التي ما زالت تبطئ التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية والمســتدامة بحلول عام 2030. غير أن التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرًا أدت إلى مؤشرات اقتصادية إيجابية، بما في ذلك انخفاض التضخم، وانتعاش الاستهلاك، وزيادة الاستثمار العام على الرغم من التحديات الكبيرة. وتم تعديل توقعات النمو للبلد تصـــاعديا نظرا إلى الزيادة الملحوظة في تحويلات المهاجرين، إلى قرابة 3 في المائة لعام 2023 و 4,2 في المائة للفترة 2025-2026. وطمأنت جزرُ القمر اللجنةَ بشأن التزامها، على أعلى مستوى سياسي، بإعطاء الأولوية لمسألة وضع خطة متعددة السنوات لتسديد الاشتراكات غير المدفوعة حالما تستقر الحالة.

133 - ووافت الأمانةُ العامة وبرنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي اللجنةَ بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. واتسـمت فترة ما بعد الانتخابات في جزر القمر بالهشـاشـة نظرا إلى التوترات السـياسـية وأوجه القصـور المؤسـسـية وسـوء الحكم وانتشـار الفقر والفسـاد. وتُعزى البيئة السـياسـية المتوترة في البلاد إلى الإصـلاح الدستوري في عام 2018 وانتخابات كانون الثاني/يناير 2024 المتنازع عليها. وفي ظل اقتصاد شديد التأثر بالصـــدمات الخارجية واعتماد كبير على الواردات الغذائية والتحويلات المالية، لا يزال شـــعب جزر القمر

يعاني معاناة شديدة. واستمرت الزيادة في الأسعار الاستهلاكية التي لوحظت منذ بداية عام 2022 في الربع الأخير من عام 2023، كما واجه النمو الاقتصادي في البلاد صدمات مناخية وعواصف مدارية وفيضانات بالإضافة إلى تفشي وباء الكوليرا. وكان من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات الحكومية، بما في ذلك قانون الطاقة لعام 2023، وإنشاء سجل ائتماني ونظام ضمان ائتماني جزئي، وتفعيل قانون الإيجار في الفترة 2024-2025 إلى تعزيز نمو الإنتاجية. وبحلول عام 2026، وفقًا للبنك الدولي، كان من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر وعجز الميزانية إلى 36,2 في المائة و 2,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. بيد أن الدين العام بلغ ما يقرب من 26,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي شباط/فبراير 2024، أعلنت جزر القمر عن تفشي وباء الكوليرا، وهو الأول منذ عام 2007، واعتبرت بأنها تواجه أزمة حادة بسبب الكوليرا، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والصدمات الخارجية، كان البلد شديد التأثر بالتحديات البيئية، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن الفيضانات والانهيالات الأرضية والأعاصير المدارية. والوجود القطري لمختلف كيانات الأمم المتحدة محدود، ويُقدَّم الدعم من مكاتب موجودة في مواقع أخرى في المنطقة.

134 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة من جزر القمر تبلغ 710 492 دولارات وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 484 380 دولاراً. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بهذه المدفوعات السنوية الواردة بين عام 2012 وعام 2021، مما يدل على التزام جزر القمر بخفض متأخراتها. وعلى الرغم من المشاكل الكثيرة التي يواجهها البلد وحدوث انكماش قوي في اقتصاده الوطني، أظهرت حكومة جزر القمر، في أيلول/سبتمبر 2021، التزامها بتسوية متأخراتها بدفع مبلغ قدره 358 496 دولاراً، وهو أكبر مبلغ تدفعه جزر القمر في أي سنة واحدة من السنوات العشرين الماضية. وكان المبلغ كافيا لتسوية نصف المبالغ المستحقة آنذاك. كما سُدِّد مبلغ 000 100 دولار في حزيران/يونيه 2023. وأكد الممثل الدائم لجزر القمر أن حكومة بلده تولي أولوية قصوى لتسوية متأخراتها من الاشتراكات، وتواصل العمل على إيجاد حلول لسداد الرصيد المتبقي. ولاحظت اللجنة أن جزر القمر اتخذت خطوات هامة نحو تسوية الاشتراكات غير المسدَّدة وحثت البلد على تقديم خطة تسديد متعددة السنوات.

135 - **وخَلُصت اللجنة إلى أن تخلُّف جزر القمر عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

3 - سان تومي وبرينسيبي

136 - كان معروضا على لجنة الاشتراكات رسالة مؤرخة 16 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 7 شباط/فبراير 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال لدى الأمم المتحدة. وخلال الدورة وبناء على الطلب، تلقّت اللجنة رسالة موجهة إليها من وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية دعما لطلب الإعفاء الذي قدَّمه البلد بموجب المادة 19. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض شفوي قدَّمه القائم بالأعمال.

137 - وأكدت سان تومي وبرينسيبي في عرضيها الخطي والشفوي أن البيئة الخارجية التي تتسم بتداخل الأحداث السلبية وتدهور الأوضاع المالية ومخاطر الأزمات المتعددة والشكوك وانخفاض آفاق النمو لا تزال تؤثر سلباً على اقتصاد البلد. وكان من المتوقع أن يرتفع التضخم وأن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 0,3 في المائة في عام 2024 نتيجة للتبعيات الخارجية المذكورة أعلاه، إلى جانب عوامل داخلية مثل تدهور الاستثمار العام، وانخفاض توافر الائتمان، وأزمات الطاقة، والانخفاض الكبير في صافي الاحتياطيات الدولية، والضغط على القروض الجديدة، وضعف القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر المناخية الشديدة المحتملة، واحتمال حدوث إضرابات وأشكال أخرى من مطالب القطاع العام التي يمكن أن تشكل مخاطر على التعافي القوي في الأجل المتوسط. وعلى الرغم من هذه الحالة، كان لتعاون البلد مع المنظمات الدولية أهمية قصوى وستُبذل الجهود لإيجاد أرضية مشتركة مع تلك المنظمات من أجل تسوية الديون.

138 - ووافت الأمانةُ العامة وبرنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي اللجنةَ بمعلومات عن الحالة في سان تومي وبرينسيبي. وفي عام 2024، شكل استيفاء البلد هذا العام لمعايير الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً معلماً مهماً، حيث حقق البلد تقدماً ملحوظاً في مؤشرات اجتماعية متعددة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم. وقد واجهت سان تومي وبرينسيبي في الماضي تحديات هيكلية كبيرة بسبب موقعها النائي، وصغر حجمها، ومحدودية قدراتها ومواردها. وباعتبار سان تومي وبرينسيبي أصغر اقتصاد في أفريقيا، حيث يعيش 67 في المائة من السكان في فقر، فضلاً عن أن اقتصادها يعتمد بشكل كبير على المساعدة الإنمائية الخارجية، فقد استمرت في التأثر بالصدمات الطبيعية وتغير المناخ، مما زاد من تدهور الأوضاع في البلد. وعملت الحكومة مع الشركاء على تسوية الديون الخارجية واستمرت في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لوضع برنامج جديد يتطلب تنفيذ تعديلات مالية وهيكلية. وتشمل هذه التعديلات استحداث ضريبة القيمة المضافة مؤخرًا وآلية التعديل التلقائي لأسعار الوقود، وكلاهما تم تنفيذهما في عام 2023 وسط ارتفاع التضخم. ويجري أيضا النظر في اتخاذ المزيد من تدابير التقشف، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية. وبالنظر إلى الواقع السياسي والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، واصلت الحكومة الاعتماد على دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

139 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة من سان تومي وبرينسيبي تبلغ 723 860 دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 499 748 دولاراً. ووردت أحدث دفعة من سان تومي وبرينسيبي، بمبلغ 523,89 109 دولاراً، في شهر نيسان/أبريل 2024. ورحَّب أعضاء اللجنة بالمعلومات المقنعة التي قدَّمتها سان تومي وبرينسيبي في عرضيها الخطي والشفوي والمبلغ الكبير المدفوع؛ وكانت هذه المعلومات كافية لإعفاء البلد بموجب أحكام المادة 19. ولاحظ الأعضاء أيضا عدم وجود خطة تسديد متعددة السنوات. ولوحظ أيضاً أن البلد قد مُنح إعفاءً بموجب المادة 19 لعدد من السنوات. وكررت اللجنة طلبها إلى سان تومي وبرينسيبي تقديم أدلة داعمة مفصلة في أي طلبات إعفاء مقبلة بموجب المادة 19 وشجعت البلد على تقديم خطة تسديد جديدة متعددة السنوات من أجل مساعدته على الوفاء بالتزامه تجاه المنظمة.

140 - **وخَلُصت اللجنة إلى أن تخلُّف سان تومي وبرينسيبي عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لسان تومي وبرينسيبي بالتصويت حتى نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

4 - الصومال

141 - كان معروضا على لجنة الاشتراكات رسالة مؤرخة 9 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 8 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة

من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة.

142 - وطمأن الصومال اللجنة، في عرضَيه الخطي والشفوي، بشأن التزامه وواجبه الوفاء بمسؤولياته المالية تجاه المنظمة، وأشار إلى أن حكومة الصومال ستسدد جميع المدفوعات اللازمة بأسرع ما يمكن. وأظهر الصومال أيضا التزامه بتسوية متأخراته، التي بلغت حوالي 1,4 مليون دولار، من خلال تقديم خطة سداد عشرية في أيار/مايو 2023. ومنذ تقديم خطة السداد العشرية، أحرز الصومال تقدماً كبيراً في سداد متأخراته، حيث سدد أكثر من نصف متأخراته. ورحبت اللجنة بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الصومال من أجل تسوية الاشتراكات غير المسددة وشجعت هذه الدولة العضو على مواصلة تسديد المدفوعات للوفاء بالتزامها المالي تجاه الأمم المتحدة.

143 - ووافت الأمانةُ العامة وبرنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي اللجنةَ بمعلومات عن الحالة في الصومال. وواصلت حكومة الصومال الفيدرالية النهوض بأولوياتها الوطنية الرئيسية، ولا سيما السلام والأمن، وعملية مراجعة الدستور، والإصلاحات الاقتصادية. والجدير بالذكر أن الحكومة الفيدرالية حققت تخفيف عبء الديون من خلال استكمال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ورفع الحظر المفروض على توريد الأسلحة، والانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال الصومال يواجه مواطن ضعف مزمن واحتياجات إنسانية وتحديات إنمائية حادة، بما فيها عدم الاستقرار الاقتصادي، والتدهور البيئي، والصدمات المرتبطة بالمناخ، والنزاعات على جبهات متعددة، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، والنزوح. وأدى تأثير عوامل الإجهاد المتكررة إلى زيادة مستويات الفقر، حيث أصبح 70 في المائة من الصوماليين يعيشون الآن تحت خط الفقر. وفي عام 2024، يُقدَّر أن 6,9 ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة إنسانية، من بينهم 3,2 ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد. وكان من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 3,1 في المائة في عام 2023 مع خروج البلاد من الجفاف الإقليمي المدمر وتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية، حافظت الحكومة الفيدرالية على التزامها بالإصلاحات الاقتصادية والمالية من خلال خطتها الإنمائية الوطنية. وفي أعقاب تنفيذ الخفض التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (البعثة الانتقالية) والتسليم التدريجي للمهام من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى الفريق القطري، يتطلب الوضع الأمني للحكومة الفيدرالية اهتماماً وثيقاً. ولا تزال المحادثات جارية بين حكومة الصومال والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق ببعثة المتابعة للاتحاد الأفريقي في مرحلة ما بعد البعثة الانتقالية. ويتعين أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة للتصدي للحالة الإنسانية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة قابلية التأثر بتغير المناخ بهدف تعزيز استمرار النمو ومنع حدوث أزمات غذائية في المستقبل.

144 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة من الصومال تبلغ 851 693 دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 626 581 دولاراً. وبعد سداد مبلغ 000 200 دولار في 16 أيار/مايو 2023، سدد الصومال دفعة كبيرة قدرها 998 699 دولاراً في 9 أيار/مايو 2024، وهو ما يفوق المبلغ السنوي المنصوص عليه في خطة السداد متعددة السنوات بأكثر من أربعة أضعاف. وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن البلد قد مُنح إعفاء بموجب المادة 19 لأكثر من 20 عاماً، إلا أن مدفوعاته التي ظلت ثابتة منذ عام 2019، ووضعه خطة للتسديد متعددة السنوات، هي مؤشرات تنقل رسالة قوية بالالتزام

بتسوية متأخراته. وكانت التفاصيل بشأن الحالة في الصومال التي قدَّمتها الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرسالة الموجَّهة من الصومال، مفيدة للجنة في سياق نظرها في طلب الإعفاء بموجب المادة 19.

145 - **وخَلُصت اللجنة إلى أن تخلُّف الصومال عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرته. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.**

سادسا - مسائل أخرى

ألف - تحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء

146 - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة أيَّدت، في قرارها 197/44 باء، اقتراح لجنة الاشتراكات بشأن الإجراءات المنقَّحة لتحديد أنصبة الدول غير الأعضاء التي تشارك مشاركة كاملة في بعض الأنشطة التي تُموِّلها الأمم المتحدة. وتشمل تلك الإجراءات إجراء استعراضات دورية لمستويات مشاركة الدول غير الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحديد نسبة مئوية للرسم السنوي الثابت تُطبَّق على المعدل الافتراضي للنصيب المقرر، استنادا إلى بيانات الدخل القومي، وعلى صافي أساس النصيب المقرر في الميزانية العادية.

147 - وبعد انضمام سويسرا إلى عضوية الأمم المتحدة، لم يبقَ سوى دولة واحدة غير عضو، هي الكرسي الرسولي، خاضعة لهذا الإجراء. وبعد مشاورات مع الكرسي الرسولي، أوصت اللجنة بأن تُحدِّد الجمعية العامة نسبة مئوية للرسم السنوي الثابت قدرها 50 في المائة من المعدل الافتراضي للنصيب المقرر عليها وأن تعلق أي استعراضات دورية أخرى لمعدل النسبة المئوية للرسم السنوي الثابت. وأيَّدت الجمعية العامة تلك التوصية في قرارها 1/58 باء. وعقب اتخاذ القرار 19/67، قررت اللجنة أن الإجراء المطبَّق على الكرسي الرسولي ينبغي أيضا أن يُطبَّق على دولة فلسطين.

148 - وبالنسبة للفترة 2022-2024، حُدِّد النصيب المقرَّر على كل من الكرسي الرسولي ودولة فلسطين باعتباره نسبة مئوية من الرسم السنوي الثابت قدرها 50 في المائة من المعدل الافتراضي للنصيب المقرر على كل منهما، على النحو المعتمد في قرار الجمعية العامة 238/76. وبالنسبة لتلك الفترة، حُدِّد المعدل الافتراضي للنصيب المقرَّر على الكرسي الرسولي بنسبة 0,001 في المائة، وعلى دولة فلسطين بنسبة 0,011 في المائة.

149 - ولاحظ بعض الأعضاء أنه في إطار الإجراءات الحالية، تُحسب الاشتراكات المستحقة الدفع على الدول غير الأعضاء باستخدام أساس النصيب المقرر في الميزانية العادية وأنه لم ترصد أي مخصصات للصناديق الأخرى (عمليات حفظ السلام، والمحكمتان الدوليتان، وصندوق رأس المال المتداول). ولاحظت اللجنة كذلك أن السبب في تطبيق هذه الاشتراكات المستحقة الدفع على الدول غير الأعضاء هو أن مشاركة هذه الدول في أنشطة المنظمة، وإن لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة، تترتب عليها تكاليف وينبغي أن تتحمل قدرا من المسؤولية المالية. وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أن هذا المنطق ينطبق لا على الميزانية العادية فحسب، بل إن الدول غير الأعضاء يمكن أن تُحمَّل اشتراكات مستحقة الدفع لصناديق أخرى، كما جرت العادة تاريخيا بالنسبة للميزانية العادية.

150 - إلا أن أعضاء آخرين أكدوا أن هناك تمييزا واضحا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء، وأنه ينبغي الإبقاء على هذا التمييز، فيما يتعلق بأمور من بينها الاشتراكات المالية المقررة للمنظمة. وذكّروا اللجنة بأن الدول غير الأعضاء لا يمكنها أن تكون أعضاء في مجلس الأمن وهيئات أخرى، بما في ذلك لجنة الاشتراكات، وليس لها دور دستوري بموجب ميثاق الأمم المتحدة في وضع أو توجيه أو تحديد ميزانيات عمليات حفظ السلام أو المحكمتين الدوليتين أو صندوق رأس المال المتداول. وأعرب هؤلاء الأعضاء عن رأي مفاده أن الترتيبات الحالية القائمة منذ أمد طويل لتحديد أنصبة مقررة رسمية خارجة عن الميزانية للدول غير الأعضاء أثبتت أنها وسيلة مقبولة وعملية وفعالة إداريا وواضحة لتحديد أنصبة اشتراكات مقررة إضافية مناسبة بما يتناسب مع التكلفة الإضافية المحدودة لموارد المؤتمرات وغيرها من موارد الأمانة العامة المستخدمة في توفير الخدمات لمشاركتها.

151 - واستنادًا إلى البيانات الإحصائية المتاحة، لاحظت اللجنة أن المعدل الافتراضي للأنصبة المقررة للفترة 2025-2027 سيُطبَّق على الكرسي الرسولي بنسبة 0,001 في المائة، وعلى دولة فلسطين بنسبة 0,011 في المائة.

152 - **وأوصت لجنة الاشتراكات بأن تُدعى الدول غير الأعضاء إلى دفع اشتراكات للفترة 2025-2027 على أساس رسم سنوي ثابت يُحدَّد بنسبة 50 في المائة، يطبَّق على معدل افتراضي للنصيب المقرر قدره 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين.**

باء - التماسات من الدول الأعضاء

إيران (جمهورية - الإسلامية)

153 - كان معروضًا على لجنة الاشتراكات نص رسالة مؤرخة 23 نيسان/أبريل 2024 من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية يُطلب فيها إجراء استعراض لسعر الصرف المستخدم في تحويل الريال الإيراني إلى دولار الولايات المتحدة. وتلقت اللجنة رسالة متابعة في 18 حزيران/يونيه 2024 من البعثة الدائمة حول الموضوع نفسه.

154 - وألقى نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية كلمة أمام اللجنة وقدم المزيد من التفاصيل حول الوضع المتعلق بأسعار الصرف في البلد. وقدَّم نائب وزير الخارجية معلومات تكميلية عن أسعار الصرف المختلفة المستخدمة في البلد. وتشمل أسعار الصرف هذه سعر الصرف في نظام "نيما" (النظام المتكامل المحلي لإدارة سعر صرف العملات الأجنبية في إيران المعروف باسم نظام "نيما") والذي يمثل حصة كبيرة من المعاملات الخارجية ويستخدم كأساس لسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، شدَّد نائب وزير الخارجية على التذبذب والتشويه المفرطين في الدخل القومي الإجمالي عند استخدام سعر الصرف السائد في السوق لحساب جدول الأنصبة المقررة وأوصى باستخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة.

155 - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة وترد تفاصيل القرار المتعلق بالالتماس في العنوان الفرعي 4، أسعار التحويل، من الفرع جيم في الفصل الثالث من هذا التقرير.

لبنان

156 - كان معروضًا على لجنة الاشتراكات نص رسالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2024 يُطلب فيها مراجعة سعر الصرف المستخدم في تحويل الليرة اللبنانية إلى دولار الولايات المتحدة.

157 - وقدّم القائم بالأعمال والمستشار للبنان معلومات مفصّلة عن مختلف أسعار الصرف المستخدمة والأوضاع المالية الراهنة في البلد. واستُرعي انتباه اللجنة أيضا إلى إعادة تصنيف البنك الدولي للبنان بتخفيضه إلى فئة بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا، وإلى القيود التي وضعتها الحكومة على السحوبات النقدية، وإلى استنزاف ما يقرب من ثلثي احتياطي العملات الصعبة في مصرف لبنان المركزي.

158 - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة، وترد تفاصيل القرار المتعلق بالالتماس في العنوان الفرعي 4، أسعار التحويل، من الفرع جيم في الفصل الثالث من هذا التقرير.

ليبيا

159 - كان معروضًا على اللجنة نص رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2024 من البعثة الدائمة لدولة ليبيا يُطلب فيها مراجعة سعر الصرف المستخدم في تحويل الدينار الليبي إلى دولار الولايات المتحدة. ولاحظت اللجنة أن ليبيا قدَّمت بيانات منقحة، مما أسفر عن تغيرات في مستويات ونمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي.

160 - **وأحاطت اللجنة علما بالطلب وخَلُصت إلى أن سعر الصرف المنطبق على فترة الأساس قيد النظر لا يعكس تغييرا في الدخل القومي عن المعايير العامة المطبَّقة على الدول الأعضاء الأخرى. وسيستمر استخدام سعر الصرف السائد في السوق بالنسبة إلى ليبيا.**

جيم - عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة

161 - أحاطت اللجنة علما بالقرار 238/76 الذي أقرَّت فيه الجمعية العامة بإمكانية تعزيز المنهجية الحالية لتحديد جدول الأنصبة المقررة، مع أخذ مبدأ القدرة على الدفع في الاعتبار. وكانت الجمعية العامة قد طلبت أيضا إلى اللجنة أن تستعرض، وفقا لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية العامة، عناصر المنهجية المتبعة وأن تقدّم توصيات بشأنها لبيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والسبعين.

دال - تحصيل الاشتراكات

162 - أشارت اللجنة، في ختام دورتها الحالية، إلى أن دولتين من الدول الأعضاء، هما أفغانستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية، متأخرتان عن سداد اشتراكاتهما المقررة للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من الميثاق، ولم يكن لهما حق التصويت في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول الأعضاء الثلاث التالية متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة 19، ولكن سُمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الثامنة والسبعين، عملا بقرار الجمعية العامة 2/78 وهي: جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال. **وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، إذا لزم الأمر.**

163 - وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه في 31 أيار/مايو 2024، كان هناك مبلغ مجموعه 4,4 بلايين دولار مستحق الدفع للمنظمة من أجل الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين. ويعكس ذلك المبلغ نقصانا طفيفا بالمقارنة مع مبلغ 4,5 بلايين دولار الذي كان مستحق الدفع في 31 أيار/مايو 2023.

164 - وأشار أحد الأعضاء إلى أن التدابير التقييدية الأحادية الجانب تعيق تلقي الأمم المتحدة للاشتراكات من عدد من الدول الأعضاء، ورأى أن يقدم الأمين العام تقريرا عن التدابير الرامية إلى معالجة مسألة رفع التدابير التقييدية الأحادية الجانب أو التغلب عليها.

هاء - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

165 - أَذِنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة 18 (أ) من قرارها 238/76 بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئاسة لجنة الاشتراكات، جزءاً من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية 2022 و 2023 و 2024 بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

166 - وأشارت اللجنة إلى أنه، في عام 2023، قبل الأمين العام أن يدفع السودان مبلغاً يعادل 45 434,21 دولاراً بالجنيه السوداني، وأن تدفع الجمهورية العربية السورية مبلغاً يعادل 261 745 دولاراً بالليرة السورية، كلاهما للميزانية العادية.

واو - تنظيم أعمال اللجنة

167 - تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للدعم الفني لعملها المقدَّم من أمانة اللجنة وشعبة الإحصاءات. وأعربت اللجنة بصفة خاصة عن تقديرها لتقديم الوثائق والمواد في شكل إلكتروني وشكل ورقي خلال الدورة وحثت على مواصلة هذه الممارسة. وأقرَّت اللجنة بالجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في دعم الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية لتحسين التنسيق والدعوة والموارد من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008. وشدَّدت اللجنة على أهمية ضمان الحفاظ على قدرات أمانتها وشعبة الإحصاءات اللازمة لتقديم الدعم إلى اللجنة في الاضطلاع بمهامها. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للدعم الفني الذي قدَّمته إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء نظرها في طلبات الإعفاء بموجب المادة 19.

زاي - أساليب عمل اللجنة

168 - أجرت اللجنة استعراضا لأساليب عملها، أعرب الأعضاء فيه عن رضاهم عموما عن أساليب العمل والإجراءات المتبعة حاليا. وقد سعت اللجنة، بوصفها هيئة فنية متخصِّصة، إلى الحفاظ على ممارستها المتمثلة في التوصل إلى قراراتها بأوسع اتفاق ممكن، دون اللجوء إلى تصويت. وخلال هذه الدورة، زوّدت اللجنة برابط على منصة SharePoint يحيل إلى جميع الوثائق التي استُخدمت في مداولاتها. وقررت اللجنة مواصلة استكشاف السُبل الكفيلة بتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات والوثائق، بما في ذلك بإتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء عن نتائج عملها. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة في الموقع التالي: www.un.org/en/ga/contributions.

169 - واجتمع أعضاء اللجنة بالحضور الشخصي في نيويورك خلال دورتها الرابعة والثمانين. وفيما يتعلق بالدورات المقبلة، ترجو اللجنة ممتنة استمرار دعم الأمانة ومساعدتها في تيسير مشاركة جميع الأعضاء.

170 - وذكَّرت اللجنة بأن الطلبات المقدَّمة إليها للنظر فيها ينبغي أن تُقدَّم خطيا وأن تُوجَّه إلى رئيس اللجنة، بصورة رسمية. وينبغي تقديم هذه الطلبات عن طريق الأمانة العامة قبل اجتماع اللجنة بأسبوعين على الأقل حتى يتسنى للأعضاء النظر في جميع الوقائع ذات الصلة.

حاء - موعد الدورة القادمة

171 - **قررت اللجنة أن تعقد دورتها الخامسة والثمانين في نيويورك في الفترة من 2 إلى 20 حزيران/يونيه 2025.**

المرفق الأول

موجز تطور العناصر في المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة	فترة الأساس الإحصائية	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحد الأقصى (بالنسبة المئوية)	الحد الأدنى (بالنسبة المئوية)	لا زيادة بالنسبة لأقل البلدان نموا	تخفيف عبء الدين	مخطط الحدود
		حد نصيب الفرد من الدخل (بدولارات الولايات المتحدة)	معامل التدرج (بالنسبة المئوية)					
1947–1946	1940-1938	حددت الإعفاءات الفردية استنادا إلى مستويات نصيب الفرد من الدخل		39,89	0,04			
1948	إحصاءات لسنة واحدة 1945 أو 1946 أو 1947	1 000	40	39,89	0,04			
1949	إحصاءات لسنة واحدة 1945 أو 1946 أو 1947	1 000	40	39,89	0,04			
1950 (مثل عام 1949 فيما عدا تسوية بسيطة)	إحصاءات لسنة واحدة 1945 أو 1946 أو 1947	1 000	40	39,79	0,04			
1951	إحصاءات لسنة واحدة 1945 أو 1946 أو 1947	1 000	40	38,92	0,04			
1952	إحصاءات لسنة واحدة 1945 أو 1946 أو 1947	1 000	40	36,90	0,04			
1953	متوسط الفترة 1950–1951	1 000	50	35,12	0,04			
1954	متوسط الفترة 1950-1952	1 000	50	33,33	0,04			
1955	متوسط الفترة 1951-1953	1 000	50	33,33	0,04			
1957-1956[أ]	متوسط الفترة 1952-1954	1 000	50	33,33	0,04			
1958	متوسط الفترة 1952-1954	1 000	50	32,51	0,04			
1961–1959	متوسط الفترة 1955–1957	1 000	50	32,51	0,04			
1964–1962	متوسط الفترة 1957-1959	1 000	50	32,02	0,04			
1967–1965	متوسط الفترة 1960–1962	1 000	50	31,91	0,04			
1970–1968	متوسط الفترة 1963–1965	1 000	50	31,57	0,04			
1973–1971	متوسط الفترة 1966–1968	1 000	50	31,52	0,04			
1976–1974	متوسط الفترة 1969–1971	1 500	60	25,00	0,02			
1977[أ]	متوسط الفترة 1972–1974	1 800	70	25,00	0,02			
1979–1978	متوسط الفترة 1969-1975	1 800	70	25,00	0,01			

جدول الأنصبة المقررة	فترة الأساس الإحصائية	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل: حد نصيب الفرد من الدخل (بدولارات الولايات المتحدة)	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل: معامل التدرج (بالنسبة المئوية)	الحد الأقصى (بالنسبة المئوية)	الحد الأدنى (بالنسبة المئوية)	لا زيادة بالنسبة لأقل البلدان نموا	تخفيف عبء الدين	مخطط الحدود
1982–1980	متوسط الفترة 1971-1977	1 800	75	25,00	0,01			
1985–1983	متوسط الفترة 1971-1980	2 100	85	25,00	0,01	×		
1988–1986	متوسط الفترة 1974-1983	2 200	85	25,00	0,01	×	×	×
1991–1989	متوسط الفترة 1977-1986	2 200	85	25,00	0,01	×	×	×
1994–1992	متوسط الفترة 1980-1989	2 600	85	25,00	0,01	×	×	×
1997–1995	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1985-1992 و 1986-1992	المتوسط العالمي (055 3 و 198 3)	85	25,00	0,01	×	×	إلغاء تدريجي بنسبة 50 في المائة
2000–1998[ب]	متوسط الفترة 1990–1995	المتوسط العالمي (318 4)	80	25,000	0,001	(ج)	×(د)	إلغاء تدريجي كامل[هـ]
2003–2001	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1996-1998 و 1993-1998	المتوسط العالمي (957 4 و 797 4)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2006–2004	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1999–2001 و 1996-2001	المتوسط العالمي (094 5 و 099 5)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2009–2007	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2002–2004 و 1999-2004	المتوسط العالمي (849 5 و 518 5)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2012–2010	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2005–2007 و 2002–2007	المتوسط العالمي (530 7 و 708 6)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2015–2013	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2008-2010 و 2005–2010	المتوسط العالمي (956 8 و 338 8)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2018–2016	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2011–2013 و 2008–2013	المتوسط العالمي (511 10 و 861 9)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2021–2019	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2014–2016 و 2011-2016	المتوسط العالمي (403 10 و 476 10)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	
2024–2022	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2017-2019 و 2014–2019	المتوسط العالمي (105 11 و 783 10)	80	22,000	0,001	(ج)	×(و)	

(أ) طُبِّق على جدول الأنصبة المقررة في الفترة الواقعة بين عامي 1956 و 1976 حد أقصى للأنصبة المقررة الفردية، حُدِّد بمعدل النصيب الفردي المقرر للدولة العضو التي هي ذات أعلى نصيب مقرر. وبناء على توصية من لجنة الاشتراكات، ألغت الجمعية العامة هذا الحد الأقصى في قرارها 3228 (د–29) المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1974.

(ب) تغير مقياس الدخل من الدخل القومي إلى الناتج القومي الإجمالي.

(ج) لا يتعلق بجزء محدد من المنهجية، ولكن نظرا لأن الحد الأدنى خُفِّض لأقل البلدان نموا ليصبح 0,001 في المائة، قد تحدث بعض الزيادات في معدلات الأنصبة المقررة على أقل البلدان نموا، ولكن مع خضوع ذلك للحد الأقصى لأقل البلدان نموا، البالغ 0,010 في المائة.

(د) احتسب باستخدام بيانات تدفق الدين لعام 1998 وبيانات رصيد الدين للفترة 1999-2000.

(هـ) خاضع للقيد الذي نسبته 15 في المائة، المفروض على توزيع النقاط الإضافية على البلدان النامية المستفيدة من تطبيق مخطط الحدود.

(و) احتسب باستخدام طريقة رصيد الدين.

المرفق الثاني

لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2022-2024

1 - استند جدول الأنصبة المقررة الحالي إلى المتوسط الحسابي للنتائج الناجمة عن استخدام بيانات الدخل القومي لفترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات ومدة الأخرى ست سنوات، وهما الفترة 2017-2019 والفترة 2014-2019. واتخذت المنهجيةُ المستعملة في إعداد كل مجموعة من النتائج نقطةَ بدايتها من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال فترتي الأساس لكل منها كقيمة تقريبية أولى للقدرة على الدفع، وطبّقت عوامل التحويل وتدابير التخفيف من عبء الديون والحدود الدنيا والقصوى المطبقة في الجدول من أجل التوصل إلى جدول الأنصبة النهائي.

2 - وقدَّمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة المعلوماتِ المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي والمستندة إلى بيانات أتاحتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية في إطار الرد على الاستبيان السنوي للحسابات القومية. ونظرا لأنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن جميع سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد عمدت شعبة الإحصاءات، عندما لم تُتح البيانات من الدول الأعضاء، إلى إعداد تقديرات استعملت من أجلها المصادر الوطنية ومصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمات إقليمية أخرى، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3 - ثم حُوّلت بيانات الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة من فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السائدة في السوق في معظم الحالات. ولهذا الغرض، اعتُبر أن أسعار الصرف السائدة في السوق هي المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتُصنَّف أسعار الصرف، حسبما ما هو معمول به في صندوق النقد الدولي، في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد أسعار الصرف في الدول الأعضاء ويشمل ما يلي:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساسا؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبِّق نُظم أسعار صرف متعدّدة.

ولأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، أشيرَ إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنسبة للدول من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فعندما لم تُتح أسعار الصرف السائدة في السوق، استُخدمت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

4 - وفي إطار عملية الاستعراض، استخدمت لجنة الاشتراكات معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل دول أعضاء بعينها، وذلك بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة أو بأسعار الصرف المعدّلة بحسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل الملائمة. ووُضعت منهجية أسعار الصرف المعدَّلة

بحسب الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلّب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. ويُنظر إلى الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء مقارنة بقيمة سعر الصرف لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبذلك يُراعى التغيّر النسبي لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاقتصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة 20 في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

5 - ثم جُمع متوسط أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجدولين الآليين المستعملين لحساب جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024.

موجز الخطوة 1

حُوّلت أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (سعر الصرف السائد في السوق أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). واحتُسب متوسط هذه الأرقام لكل فترة من فترتي الأساس (ثلاث أو ست سنوات). ومن ثم فقد كان متوسط الدخل القومي الإجمالي، بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، هو:

$$\left(\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي } \textit{للسنة } 1}{\text{سعر التحويل } \textit{للسنة } 1}+\ldots+\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي } \textit{للسنة } 6}{\text{سعر التحويل } \textit{للسنة } 6}\right)\frac{1}{6}$$

وجُمعت أرقام متوسط الدخل القومي الإجمالي هذه واستُخدمت لحساب حصص الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء من متوسط الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء.

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس الثلاثية السنوات.

6 - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل من الجدولين الآليين. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها 5/55 باء، أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة 1995-1997. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطا نسبته 12,5 في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية، التي تشمل إحصاءات دول أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه ويقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة معينة. وفي عام 2019، حدّد البنك الدولي هذه العتبة عند 536 12 دولاراً (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ووُزع مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون على جميع الدول الأعضاء من خلال إعادة توزيع النقاط بشكل غير مباشر؛ أي بحساب حصص جديدة للدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة 2

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل من فترتي الأساس من الدخل القومي الإجمالي، وذلك لاستخلاص الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وانطوى الأمر على خصم متوسط يبلغ 12,5 في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من سنوات فترة الأساس. وبناءً عليه، فإن:

متوسط الدخل القومي الإجمالي – التسوية المتصلة بعبء الديون = الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون

مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون = مجموع الدخل القومي الإجمالي – مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون

واستُخدمت هذه الأرقام لحساب الحصص الجديدة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

7 – وكانت الخطوة التالية هي تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من الجدولين الآليين. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال كل فترة من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة من فترتي الأساس. وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الحالي 105 11 دولارات لفترة الأساس الثلاثية السنوات و 783 10 دولاراً لفترة الأساس السداسية السنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة عضو كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة، فقد خفضت بنسبة 80 في المائة من النسبة المئوية التي كان يقل بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة.

8 – وبالنسبة لكل من الجدولين الآليين، أعيد توزيع مجموع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت العتبة، باستثناء الدول الأعضاء التي انطبق عليها المعدل الأقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة 3

تم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء لكل فترة من فترتي الأساس. واستُخدم ذلك كعتبة لتطبيق تسوية انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{\left(\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } 1 + \cdots + \text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } 6\right)}{\left(\text{مجموع السكان للسنة } 1 + \cdots + \text{مجموع السكان للسنة } 6\right)}$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس الثلاثية السنوات.

موجز الخطوة 4

حُسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة 3، وذلك باستعمال الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{\left(\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، للسنة } 1 + \cdots + \text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، للسنة } 6\right)}{\left(\text{مجموع السكان للسنة } 1 + \cdots + \text{مجموع السكان للسنة } 6\right)}$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس الثلاثية السنوات.

موجز الخطوة 5

في كل جدول من الجدولين الآليين، طُبقت التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت حصةَ الدولة العضو المتأثرة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في مُعامل التدرج (80 في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو 000 5 دولار وكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون في دولة عضو هو 000 1 دولار ومُعامل التدرج هو 80 في المائة، فتُحتسب النسبة المئوية التي تُخفض على أساسها الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون كما يلي:

$$[1 - (5\,000/1\,000)] \times 0{,}80 = 64 \text{ في المائة.}$$

موجز الخطوة 6

في كل من الجدولين الآليين، أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة.

وأُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسطُ نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبةَ، وذلك باستثناء الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأن هذه الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لن تكون لها في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها والناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، فسيؤدي إدراجها في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءا من تكلفتها. وسيحدث ذلك

إذا ما وُزعت النقاط المضافة بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى توزيعا جديدا تناسبيا على سائر الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتية من تطبيق الحد الأقصى.

9 - ووفقاً لهذه التسويات، يتم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود لكل من الجدولين الآليين. أما البلدان الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو الحد الأدنى البالغ 0,001 في المائة، فقد رُفعت إلى هذا المستوى. وطُبّقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على حصص الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى.

موجز الخطوة 7

طُبِّق المعدل الأدنى أو الحد الأدنى للأنصبة المقررة (يبلغ حالياً 0,001 في المائة) على الدول الأعضاء التي يقل فيها المعدل الأدنى عن ذلك، في هذه المرحلة. وبعد ذلك، طُبِّقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى.

10 - وطُبِّق معدل أقصى للأنصبة المقررة يبلغ 0,01 في المائة في كل من الجدولين الآليين على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طُبِّقت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأقصى الموضوع لأقل البلدان نمواً على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى.

موجز الخطوة 8

خُفِّض معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلاتها، عند هذه النقطة، الحد الأقصى لأقل البلدان نموا (0,01 في المائة) إلى نسبة 0,01 في المائة. وطُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى.

11 - ثم طُبِّق المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ 22 في المائة، على كل جدول من الجدولين الآليين. ثم طُبِّقت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وحسبما أشير إليه أعلاه، حُسبت تلك الزيادات بحيث تعكس توزيعا لنقاط مأخوذة من الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وبالحد الأدنى، وبالحد الأقصى لأقل البلدان نمواً.

موجز الخطوة 9

طُبِّق عندئذ المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ 22 في المائة. ثم طُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، وللحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، باتباع النهج الموضح في الخطوة 6 أعلاه.

12 - وحُسب بعد ذلك متوسط حسابي لأرقام الجدول النهائية لكل دولة عضو باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات.

موجز الخطوة 10

أُضيفت نتائج الجدولين الآليين، باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات (2017–2019 و 2014–2019)، وجرى بعد ذلك قسمتها على اثنين.

المرفق الثالث

شرح أسعار الصرف المستخدمة في منهجية إعداد الجدول

1 - كقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف على نحو ما يُبلَغ به صندوق النقد الدولي من جانب السلطة النقدية لكل دولة عضو. وتُنشر تلك الأسعار في قاعدة بيانات الصندوق المخصصة للإحصاءات المالية الدولية. وتصنف أسعار الصرف في قاعدة البيانات في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات نفسها في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد الأسعار في بلد ما. والفئات الثلاث هي سعر السوق، الذي يصف سعر الصرف الذي تحدده قوى السوق إلى حد كبير؛ والسعر الرسمي، الذي يصف سعر الصرف الذي تحدده السلطات - بطريقة مرنة أحيانا؛ والسعر الرئيسي أو الثانوي أو الثالث، بالنسبة للبلدان التي تستخدم نظم صرف متعددة.

2 - وأسعار الصرف الرسمية لا تشمل فقط الأسعار التي تحدد و/أو تطبق رسميا، بل تشمل أيضا أي سعر صرف مرجعي أو إرشادي يتم حسابه و/أو نشره من قبل المصرف المركزي. وغالبا ما يعتمد حساب أسعار الصرف هذه على أسعار الصرف السائدة في السوق، مثل تلك المستخدمة في معاملات السوق بين المصارف أو في مزيج من المعاملات بين المصارف وبين المصرف والعملاء في فترة مراقبة محددة. ويستخدم سعر الصرف المنشور من باب التوجيه للمشاركين في السوق أو لأغراض المحاسبة والتقييم الجمركي، في المعاملات التبادلية مع الحكومة، وأحيانا بشكل إلزامي في معاملات تبادلية محددة[1].

3 - ويمكن أن يشير مصطلح "سعر الصرف السائد في السوق" في منهجية إعداد الجدول، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أحد الأنواع الثلاثة لمتوسطات الأسعار السنوية:

(أ) أسعار الصرف السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساسا؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نُظم أسعار صرف متعدّدة.

4 - وبالنسبة لغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، لا تتاح أسعار الصرف السائدة في السوق، والأسعار المستخدمة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتحدد تلك الأسعار في المقام الأول لأغراض محاسبية وتطبق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك العملات. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

(1) International Monetary Fund, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., October 2016)، ص 13.

المرفق الرابع

المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى

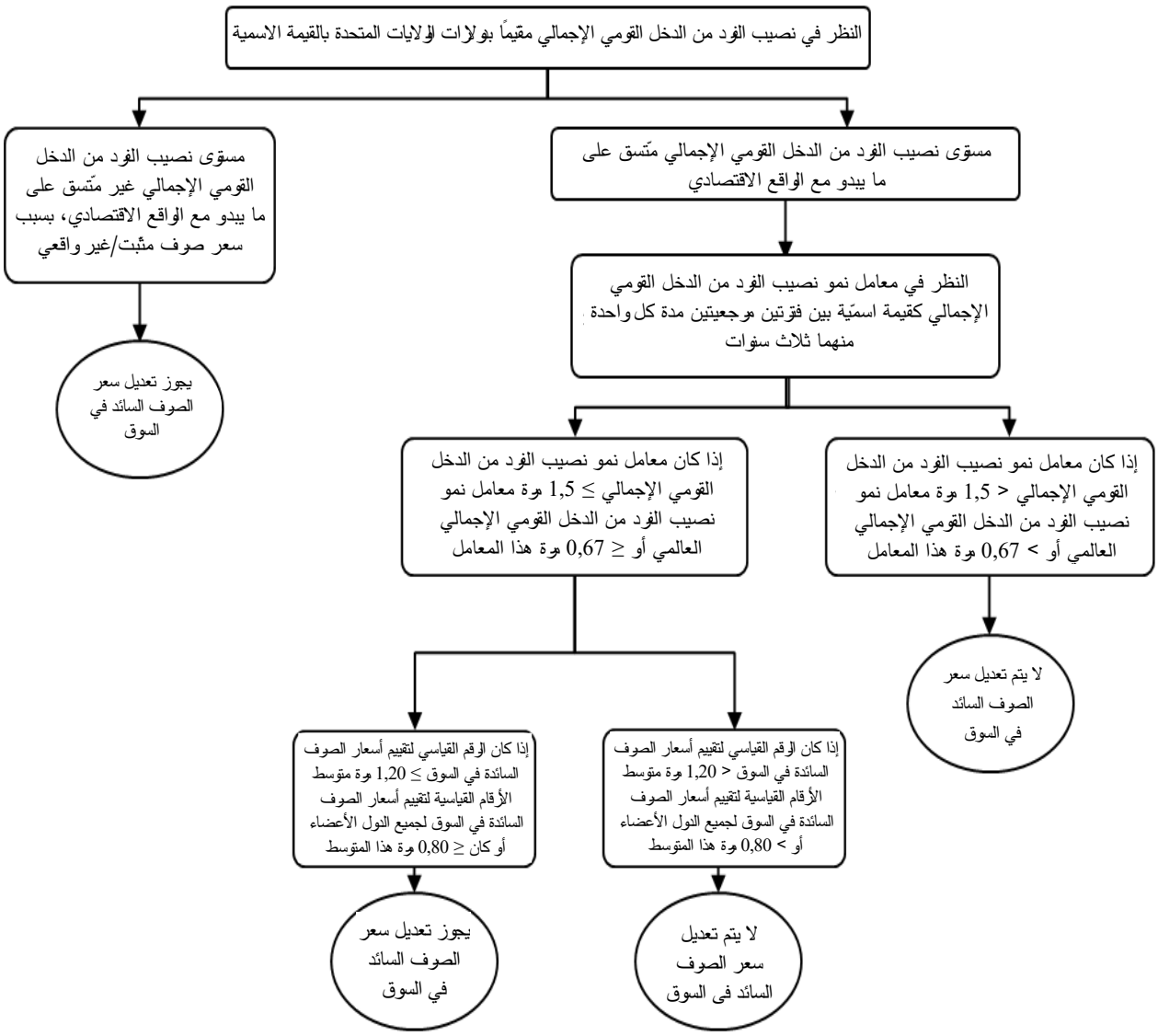

المرفق الخامس

مصادر البيانات لحساب جدول الأنصبة المقررة*

أولا - مقدمة

1 - تجمع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بيانات عن إحصاءات الحسابات القومية، والديون الخارجية، والسكان وأسعار الصرف، وهي بيانات ضرورية لحساب جدول الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتقدم هذه المذكرة استعراضا عاما لمصادر البيانات والمعلومات ذات الصلة المستخدمة في حساب جدول الأنصبة المقررة وفقا للمنهجية المطبقة في الجدول الآلي للفترة 2025-2027.

ثانيا - مصادر البيانات والمعلومات ذات الصلة

ألف - بيانات الحسابات القومية

2 - تُستقى تقديرات بيانات الحسابات القومية السنوية أساساً من استبيانات الأمم المتحدة المتعلقة بالحسابات القومية التي يقدمها كل بلد إلى شعبة الإحصاءات. ويرسَل الاستبيان سنويا إلى مكاتب الإحصاءات الوطنية المعنية و/أو المؤسسات المسؤولة عن نشر إحصاءات الحسابات القومية. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لا تردّ على الاستبيان أو تقدم رداً جزئيا عليه، تعد الشعبة تقديرات لملء الثغرات في البيانات بغية إكمال مجموعة البيانات لكل سنة من السنوات المطلوبة لحساب جدول الأنصبة المقررة المعني. وتستند تلك التقديرات إلى المعلومات المتاحة من المصادر الرسمية الأخرى، ولا سيما من منشورات الدول الأعضاء، واللجان الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويلزم أيضا في بعض الحالات إدراج تقديرات تعدّها الشعبة.

3 - وتنشر شعبة الإحصاءات بيانات الحسابات القومية في قاعدتي بيانات مستقلتين. فتُنشر البيانات الرسمية التي تقدمها الدول الأعضاء بعملاتها الوطنية في إحصاءات الحسابات القومية: قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية والجداول التفصيلية[1]. وتنشر البيانات المستوفاة لآخر سنة، بما في ذلك القيم التقديرية، بالعملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة، في قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات القومية[2]. وتستخدم في حساب جدول الأنصبة البيانات بالعملات الوطنية المستقاة من قاعدة البيانات تلك.

باء - تقديرات السكان

4 - تستمد تقديرات مجموع عدد السكان في منتصف العام من منشور *التوقعات السكانية في العالم* الصادر عن شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة. وتستند تلك التقديرات إلى أحدث البيانات المتاحة من مصادر من قبيل تعدادات السكان، والدراسات الاستقصائية الديمغرافية،

* مذكرة أعدتها في حزيران/يونيه 2024 شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

(1) متاحة على الرابط: https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/madt.asp.

(2) متاحة على الرابط: https://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp.

وإحصاءات الأحوال المدنية وسجلات السكان. ومع كل جولة جديدة لجمع البيانات، يتم مد نطاق السلاسل الزمنية لمعدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، والاتجاهات السكانية حسب العمر ونوع الجنس، وتصويبها بأثر رجعي، حسب الضرورة. وبالنسبة للبلدان التي يوجد نقص في البيانات الديمغرافية المتعلقة بها أو التي مرت عليها سنوات عديدة دون إجراء تعداد للسكان أو دراسة ديمغرافية، كثيراً ما يؤدي توافر بيانات جديدة إلى إعادة تقييم للاتجاهات الديمغرافية التاريخية. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل عن المنهجية المستخدمة في المنشور المعنون *World Population Prospects 2024: Methodology of the United Nations Population Estimates and Projections* (التوقعات السكانية في العالم لعام 2024: منهجية التقديرات والتوقعات السكانية للأمم المتحدة)[3].

جيم - أسعار الصرف

5 - تحول مجاميع الحسابات القومية التي تبلغ عنها الدول الأمم المتحدة بالعملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة. وكقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف التي يُبلَغ بها صندوق النقد الدولي باعتبارها "أسعار الصرف السائدة في السوق" من جانب السلطة النقدية لكل دولة عضو. وتُنشر تلك الأسعار في قاعدة بيانات الصندوق المخصصة للإحصاءات المالية الدولية[4].

6 - وقد يشير مصطلح "أسعار الصرف السائدة في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى نوع من الأنواع الثلاثة التالية من متوسطات الأسعار السنوية التي تستخدم في معاملات سوق الصرف الأجنبي، وهي:

(أ) أسعار الصرف السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساسا؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نُظم أسعار صرف متعدّدة.

7 - وبالنسبة لغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بما أن أسعار الصرف الخاصة بها غير منشورة في قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، تُستخدم المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة[5]. وتحدد تلك الأسعار في المقام الأول لأغراض محاسبية وتطبق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك العملات. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

دال - بيانات الديون الخارجية

8 - تُستمد البيانات المتعلقة بمجموع رصيد الدين الخارجي وسداد أصل الدين من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الخارجية الدولية[6].

(3) متاحة على الرابط التالي: https://population.un.org/wpp.

(4) متاحة على الرابط التالي: https://data.imf.org/?sk=4c514d48-b6ba-49ed-8ab9-52b0c1a0179b.

(5) متاحة على الرابط التالي: https://treasury.un.org/operationalrates/OperationalRates.php.

(6) متاحة على الرابط التالي: http://datatopics.worldbank.org/debt/ids.

9 - والمصادر الرئيسية في هذا الشأن هي التقارير المقدمة إلى البنك الدولي من خلال نظامه للإبلاغ من المدينين من قبل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من بين أعضائه الذين تلقوا إما قروضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو ائتمانات من المؤسسة الدولية للتنمية. ويشمل مجموع أرصدة الديون الخارجية الديون الطويلة الأجل الحكومية والمضمونة من الحكومات، والديون الطويلة الأجل الخاصة غير المضمونة (التي تبلغ عنها البلدان ويقدرها البنك الدولي)، وائتمان صندوق النقد الدولي، والديون المقدرة القصيرة الأجل الحكومية والخاصة. وتشكل دفعات سداد أصل الدين جزءاً من مجموع تدفقات الديون الخارجية (التي تشمل أيضا دفعات السداد، وصافي التدفقات، والتحويلات المتعلقة بمدفوعات الدين والفوائد) وتتألف من المبالغ المسددة بالعملة الأجنبية. وتعتبر مدفوعات/إيرادات فوائد الديون بالفعل جزءا من الدخل الرئيسي الذي يشكل عنصرا يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي من أجل الحصول على الدخل القومي الإجمالي.

المرفق السادس

استعراض التغيرات من جدول إلى آخر بين الجدول المعتمد للفترة 2022-2024 وتحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: معامل انكماش الأسعار الضمني[أ] بدولارات الولايات المتحدة	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: معامل انكماش الأسعار الضمني[أ] بالعملة الوطنية	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب]
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
1 - أفغانستان	0,006	0,005	-16,7	0,023	0,019	-17,8	444	-3,9	-2,6	-1,3	3,5	
2 - ألبانيا	0,008	0,010	25,0	0,017	0,018	5,9	5 744	8,1	3,3	4,6	3,0	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
3 - الجزائر	0,109	0,087	-20,2	0,207	0,180	-13,1	3 750	3,3	0,8	2,5	7,1	
4 - أندورا	0,005	0,004	-20,0	0,004	0,003	-7,6	40 960	2,6	1,5	1,1	1,9	
5 - أنغولا	0,010	0,010	0,0	0,122	0,087	-28,4	2 384	1,9	-0,6	2,6	21,9	
6 - أنتيغوا وبربودا	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	-5,3	16 905	4,5	5,8	-1,2	-1,2	
7 - الأرجنتين	0,719	0,490	-31,8	0,645	0,541	-16,2	11 032	2,1	0,5	1,6	46,2	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات
8 - أرمينيا	0,007	0,007	0,0	0,015	0,016	4,0	4 992	10,8	5,1	5,4	3,7	
9 - أستراليا	2,111	2,040	-3,4	1,614	1,621	0,4	57 990	4,9	2,3	2,6	3,8	
10 - النمسا	0,679	0,626	-7,8	0,519	0,497	-4,2	51 199	2,9	1,4	1,6	2,4	
11 - أذربيجان	0,030	0,034	13,3	0,056	0,059	6,7	5 365	13,0	1,6	11,2	12,3	
12 - جزر البهاما	0,019	0,015	-21,1	0,015	0,012	-17,6	28 074	1,9	0,7	1,1	1,1	
13 - البحرين	0,054	0,050	-7,4	0,041	0,040	-3,2	24 371	5,5	1,9	3,5	3,5	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
14 - بنغلاديش	0,010	0,010	0,0	0,340	0,460	35,3	2 546	8,6	6,6	1,9	4,6	
15 - بربادوس	0,008	0,007	-12,5	0,006	0,005	-8,1	17 535	2,8	-0,6	3,4	3,4	
16 - بيلاروس	0,041	0,043	4,9	0,070	0,069	-1,5	6 830	7,5	0,7	6,8	11,9	
17 - بلجيكا	0,828	0,773	-6,6	0,633	0,614	-3,0	49 006	3,5	1,6	1,8	2,6	
18 - بليز	0,001	0,001	0,0	0,002	0,003	20,4	5 888	3,9	2,2	1,7	1,7	
19 - بنن	0,005	0,005	0,0	0,016	0,017	9,3	1 216	6,7	6,1	0,6	1,4	
20 - بوتان	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	5,0	3 270	4,4	2,4	2,0	4,7	
21 - بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,019	0,018	-5,3	0,045	0,043	-4,8	3 313	4,4	1,8	2,6	2,6	
22 - البوسنة والهرسك	0,012	0,014	16,7	0,023	0,024	3,6	6 644	6,2	3,0	3,0	3,9	
23 - بوتسوانا	0,015	0,013	-13,3	0,020	0,019	-5,3	7 188	5,1	3,1	1,9	4,1	
24 - البرازيل	2,013	1,411	-29,9	2,328	1,864	-19,9	8 218	1,4	1,4	0,0	6,7	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي
25 - بروني دار السلام	0,021	0,019	-9,5	0,016	0,015	-6,0	31 366	6,6	0,5	6,0	6,0	
26 - بلغاريا	0,056	0,071	26,8	0,075	0,081	8,7	10 804	9,0	2,8	6,0	6,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي
27 - بوركينا فاسو	0,004	0,005	25,0	0,017	0,019	10,5	806	6,9	4,7	2,1	3,0	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
28 - بوروندي	0,001	0,001	0,0	0,004	0,004	2,6	294	6,9	3,1	3,7	7,3	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 للجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
29 - كابو فيردي	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	1,8	3 955	3,6	2,4	1,2	2,1	
30 - كمبوديا	0,007	0,008	14,3	0,026	0,027	5,1	1 501	6,7	4,4	2,2	2,4	
31 - الكاميرون	0,013	0,014	7,7	0,043	0,045	3,7	1 565	4,3	3,5	0,8	1,7	
32 - كندا	2,628	2,543	-3,2	2,010	2,021	0,6	48 764	6,0	1,9	4,0	3,7	
33 - جمهورية أفريقيا الوسطى	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	3,1	496	4,5	2,3	2,2	3,1	
34 - تشاد	0,003	0,005	66,7	0,013	0,017	25,1	889	4,8	1,4	3,4	4,3	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
35 - شيلي	0,420	0,374	-11,0	0,321	0,297	-7,6	14 147	3,3	2,1	1,2	5,5	
36 - الصين	15,254	20,004	31,1	16,687	18,448	10,6	11 683	7,8	5,3	2,4	2,4	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات
37 - كولومبيا	0,246	0,197	-19,9	0,381	0,335	-12,0	6 099	3,4	2,8	0,5	6,2	
38 - جزر القمر	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	-1,1	1 532	3,5	3,8	-0,2	0,6	
39 - الكونغو	0,005	0,005	0,0	0,014	0,015	7,2	2 368	5,8	-1,7	7,6	8,6	
40 - كوستاريكا	0,069	0,063	-8,7	0,070	0,066	-5,2	12 062	2,7	2,8	-0,1	2,8	
41 - كوت ديفوار	0,022	0,024	9,1	0,063	0,069	9,3	2 180	6,3	5,6	0,8	1,6	
42 - كرواتيا	0,091	0,088	-3,3	0,069	0,070	1,5	16 369	5,3	3,4	1,9	2,8	
43 - كوبا	0,095	0,122	28,4	0,115	0,129	11,6	10 637	8,3	-0,8	9,1	9,1	زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي
44 - قبرص	0,036	0,035	-2,8	0,027	0,027	0,5	28 457	5,6	4,7	0,9	1,8	
45 - تشيكيا	0,340	0,344	1,2	0,260	0,273	5,1	23 819	6,8	1,9	4,8	4,0	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
46 - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0,005	0,005	0,0	0,021	0,018	-13,8	643	-1,7	-2,0	0,4	0,5	نظام الحسابات القومية لعام 1968
47 - جمهورية الكونغو الديمقراطية	0,010	0,010	0,0	0,050	0,055	8,0	518	7,6	5,0	2,4	14,7	
48 - الدانمرك	0,553	0,531	-4,0	0,423	0,422	-0,2	66 533	4,2	2,2	1,9	2,8	
49 - جيبوتي	0,001	0,002	100,0	0,004	0,004	9,2	3 226	7,6	4,3	3,2	3,2	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
50 - دومينيكا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	-7,4	8 241	0,9	-0,6	1,5	1,5	
51 - الجمهورية الدومينيكية	0,067	0,069	3,0	0,094	0,096	2,4	8 029	7,0	4,4	2,5	5,6	
52 - إكوادور	0,077	0,065	-15,6	0,124	0,113	-8,7	5 946	3,0	2,1	0,8	0,8	
53 - مصر	0,139	0,182	30,9	0,340	0,415	22,2	3 493	6,3	5,9	0,4	11,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي
54 - السلفادور	0,013	0,013	0,0	0,029	0,029	-1,4	4 220	4,8	2,0	2,7	2,7	
55 - غينيا الاستوائية	0,012	0,008	-33,3	0,014	0,012	-11,8	6 387	3,1	-3,0	6,3	7,2	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي
56 - إريتريا	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	-4,7	647	1,5	1,7	-0,2	-0,5	نظام الحسابات القومية لعام 1968
57 - إستونيا	0,044	0,045	2,3	0,034	0,036	7,5	24 959	7,9	3,2	4,5	5,4	
58 - إسواتيني	0,002	0,002	0,0	0,005	0,004	-11,7	3 368	2,8	1,5	1,3	3,2	
59 - إثيوبيا	0,010	0,010	0,0	0,104	0,126	20,3	966	10,6	6,6	3,8	20,0	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 للجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
60 - فيجي	0,004	0,003	-25,0	0,006	0,005	-18,2	4 899	0,2	0,5	-0,3	0,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
61 - فنلندا	0,417	0,386	-7,4	0,319	0,307	-3,9	50 977	2,7	1,2	1,4	2,3	
62 - فرنسا	4,318	3,858	-10,7	3,302	3,064	-7,2	41 406	2,0	1,1	0,8	1,7	
63 - غابون	0,013	0,011	-15,4	0,018	0,018	-2,4	6 938	6,2	1,3	4,9	5,8	
64 - غامبيا	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	9,0	752	7,0	4,8	2,1	6,2	
65 - جورجيا	0,008	0,009	12,5	0,020	0,020	0,6	4 796	8,3	5,2	3,0	6,7	
66 - ألمانيا	6,111	5,692	-6,9	4,674	4,521	-3,3	49 759	2,7	1,0	1,8	2,6	
67 - غانا	0,024	0,025	4,2	0,072	0,074	3,7	2 136	4,8	5,0	-0,2	13,0	
68 - اليونان	0,325	0,280	-13,8	0,248	0,223	-10,3	19 329	2,0	1,4	0,6	1,4	
69 - غرينادا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	-7,7	8 973	2,4	1,0	1,4	1,4	
70 - غواتيمالا	0,041	0,046	12,2	0,084	0,089	5,5	4 692	6,4	3,5	2,8	3,1	
71 - غينيا	0,003	0,004	33,3	0,013	0,015	21,2	1 045	15,7	6,1	9,0	8,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
72 - غينيا - بيساو	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	1,7	738	4,9	4,4	0,5	1,4	
73 - غيانا	0,004	0,011	175,0	0,006	0,010	60,2	11 288	21,9	21,5	0,4	0,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ أعاد البنك الدولي تصنيفها كدولة مرتفعة الدخل من غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
74 - هايتي	0,006	0,006	0,0	0,018	0,020	10,0	1 621	6,2	-0,9	7,2	18,5	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 للجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
75 - هندوراس	0,009	0,010	11,1	0,026	0,027	2,6	2 428	6,4	3,0	3,3	4,5	
76 - هنغاريا	0,228	0,223	-2,2	0,175	0,177	1,4	16 759	5,5	3,5	1,9	6,7	
77 - آيسلندا	0,036	0,035	-2,8	0,028	0,028	0,9	69 597	5,5	2,9	2,6	4,5	
78 - الهند	1,044	1,106	5,9	3,048	3,153	3,5	2 069	6,9	4,6	2,2	4,9	
79 - إندونيسيا	0,549	0,579	5,5	1,190	1,219	2,4	4 083	6,0	3,7	2,2	4,1	
80 - إيران (جمهورية - الإسلامية)	0,371	0,386	4,0	0,567	0,586	3,4	6 142	5,3	1,7	3,5	35,6	
81 - العراق	0,128	0,131	2,3	0,232	0,231	-0,3	5 032	8,0	0,4	7,6	11,3	نظام الحسابات القومية لعام 1968
82 - أيرلندا	0,439	0,472	7,5	0,336	0,375	11,7	69 167	10,1	9,0	1,1	1,9	
83 - إسرائيل	0,561	0,609	8,6	0,429	0,484	12,8	50 506	8,5	4,4	4,0	1,7	
84 - إيطاليا	3,189	2,813	-11,8	2,439	2,234	-8,4	34 351	1,6	0,9	0,7	1,5	
85 - جامايكا	0,008	0,007	-12,5	0,018	0,016	-8,6	5 229	3,3	0,5	2,8	6,4	
86 - اليابان	8,033	6,930	-13,7	6,144	5,500	-10,5	40 194	-2,7	0,2	-2,8	0,3	
87 - الأردن	0,022	0,021	-4,5	0,049	0,049	-0,4	4 149	3,4	1,8	1,5	1,5	
88 - كازاخستان	0,133	0,131	-1,5	0,191	0,188	-1,2	8 874	8,5	3,4	4,9	10,2	
89 - كينيا	0,030	0,037	23,3	0,097	0,111	14,2	1 945	7,2	4,4	2,6	5,2	
90 - كيريباس	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	-4,7	3 022	7,2	12,1	-4,4	-3,3	
91 - الكويت	0,234	0,222	-5,1	0,179	0,176	-1,6	36 786	8,9	0,2	8,7	9,0	
92 - قيرغيزستان	0,002	0,003	50,0	0,009	0,010	9,3	1 370	9,7	3,3	6,2	9,5	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 للجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
93 - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,007	0,006	-14,3	0,020	0,018	-7,6	2 294	-0,6	5,0	-5,3	3,8	
94 - لاتفيا	0,050	0,050	0,0	0,038	0,040	3,5	19 237	6,3	2,3	3,9	4,7	
95 - لبنان	0,036	0,022	-38,9	0,063	0,045	-28,8	7 143	-2,5	-5,5	3,3	51,1	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ تغيرات غير معتادة في الأسعار
96 - ليسوتو	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	-10,5	1 196	1,3	-1,8	3,2	5,0	
97 - ليبريا	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	0,5	507	2,8	1,3	1,5	1,5	
98 - ليبيا	0,018	0,040	122,2	0,033	0,054	61,9	7 034	-2,4	-5,5	3,3	27,0	قدمت الدول العضو بيانات منقحة، مما أسفر عن تغيرات في مستويات ونمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي تغيرات غير معتادة في الأسعار
99 - ليختنشتاين	0,010	0,009	-10,0	0,008	0,008	-6,1	178 529	3,7	1,2	2,5	2,0	
100 - ليتوانيا	0,077	0,081	5,2	0,059	0,065	10,3	21 253	8,7	3,6	4,9	5,8	
101 - لكسمبرغ	0,068	0,073	7,4	0,052	0,058	11,6	84 469	4,6	2,2	2,4	3,3	
102 - مدغشقر	0,004	0,004	0,0	0,016	0,015	-3,7	472	4,4	2,2	2,1	6,5	
103 - ملاوي	0,002	0,003	50,0	0,008	0,012	52,7	584	9,9	4,4	5,3	10,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
104 - ماليزيا	0,348	0,326	-6,3	0,398	0,387	-2,8	10 500	5,1	3,5	1,6	2,6	
105 - ملديف	0,004	0,004	0,0	0,005	0,005	-6,9	9 247	5,8	4,6	1,1	1,1	
106 - مالي	0,005	0,005	0,0	0,019	0,019	0,6	790	5,0	5,2	-0,1	0,7	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب]
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
107 - مالطة	0,019	0,020	5,3	0,015	0,016	8,9	29 058	7,6	5,9	1,7	2,5	
108 - جزر مارشال	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	-5,4	6 873	4,1	2,7	1,3	1,3	
109 - موريتانيا	0,002	0,003	50,0	0,008	0,009	13,9	1 874	8,2	3,5	4,6	4,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
110 - موريشيوس	0,019	0,010	-47,4	0,016	0,014	-15,8	9 938	0,4	1,1	-0,7	3,0	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات
111 - المكسيك	1,221	1,137	-6,9	1,424	1,360	-4,5	9 872	4,7	0,7	4,0	5,3	
112 - ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,001	0,001	0,0	0,001	0,000	-3,7	4 085	3,9	-0,4	4,3	4,3	
113 - موناكو	0,011	0,011	0,0	0,008	0,008	1,1	202 919	5,2	4,4	0,8	1,7	
114 - منغوليا	0,004	0,004	0,0	0,014	0,014	2,9	3 893	7,4	3,4	3,8	10,7	
115 - الجبل الأسود	0,004	0,004	0,0	0,006	0,006	-1,3	9 245	6,1	2,6	3,4	4,3	
116 - المغرب	0,055	0,059	7,3	0,134	0,139	3,7	3 491	2,7	3,0	-0,2	0,3	
117 - موزامبيق	0,004	0,002	-50,0	0,017	0,017	-3,5	498	7,3	2,3	4,9	5,1	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
118 - ميانمار	0,010	0,010	0,0	0,079	0,076	-3,9	1 311	0,3	3,1	-2,7	4,8	نظام الحسابات القومية لعام 1968
119 - ناميبيا	0,009	0,007	-22,2	0,015	0,013	-14,4	4 296	2,7	-0,1	2,8	4,6	
120 - ناورو	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	16,7	17 307	3,6	0,9	2,7	3,9	
121 - نيبال	0,010	0,010	0,0	0,038	0,041	7,4	1 287	8,0	4,9	3,0	5,7	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 للجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
122 - هولندا (مملكة -)	1,377	1,298	-5,7	1,053	1,031	-2,1	53 770	4,3	2,3	2,0	2,8	
123 - نيوزيلندا	0,309	0,302	-2,3	0,237	0,240	1,5	43 779	4,4	3,0	1,3	2,9	
124 - نيكاراغوا	0,005	0,004	-20,0	0,015	0,014	-5,4	1 982	2,8	1,7	1,1	5,0	
125 - النيجر	0,003	0,004	33,3	0,014	0,015	7,7	583	6,8	5,8	0,9	1,8	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
126 - نيجيريا	0,182	0,150	-17,6	0,494	0,443	-10,4	1 897	2,7	1,7	1,0	10,2	
127 - مقدونيا الشمالية	0,007	0,008	14,3	0,014	0,014	-1,2	6 692	4,3	1,6	2,6	3,5	
128 - النرويج	0,679	0,653	-3,8	0,519	0,519	-0,1	88 763	8,2	1,7	6,4	8,8	
129 - عمان	0,111	0,115	3,6	0,085	0,092	7,8	18 419	6,9	1,5	5,3	5,3	
130 - باكستان	0,114	0,123	7,9	0,370	0,399	7,8	1 556	1,5	3,8	-2,2	9,3	
131 - بالاو	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	-12,0	16 282	-4,3	-4,8	0,5	0,5	
132 - بنما	0,090	0,086	-4,4	0,069	0,068	-0,4	14 662	4,2	3,1	1,1	1,1	
133 - بابوا غينيا الجديدة	0,010	0,009	-10,0	0,028	0,027	-1,8	2 546	7,3	1,4	5,7	7,8	
134 - باراغواي	0,026	0,023	-11,5	0,045	0,041	-9,2	5 710	2,4	1,8	0,6	4,2	
135 - بيرو	0,163	0,145	-11,0	0,247	0,230	-7,1	6 438	4,3	2,1	2,2	4,4	
136 - الفلبين	0,212	0,198	-6,6	0,455	0,438	-3,8	3 596	4,1	3,7	0,4	2,7	
137 - بولندا	0,837	0,831	-0,7	0,640	0,660	3,1	15 928	6,6	4,3	2,2	4,3	
138 - البرتغال	0,353	0,328	-7,1	0,270	0,260	-3,6	23 099	3,6	2,1	1,5	2,3	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
139 - قطر	0,269	0,245	-8,9	0,206	0,195	-5,4	63 660	7,7	0,5	7,2	7,2	
140 - جمهورية كوريا	2,574	2,349	-8,7	1,968	1,865	-5,2	33 178	1,8	2,4	-0,5	1,2	
141 - جمهورية مولدوفا	0,005	0,006	20,0	0,013	0,014	6,1	4 223	10,5	1,8	8,5	7,5	
142 - رومانيا	0,312	0,358	14,7	0,265	0,285	7,3	13 575	8,3	4,0	4,2	6,7	انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات
143 - الاتحاد الروسي	1,866	2,094	12,2	1,914	1,911	-0,2	12 060	9,8	1,2	8,5	8,9	انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات
144 - رواندا	0,003	0,003	0,0	0,011	0,012	6,1	822	7,4	6,2	1,1	5,8	
145 - سانت كيتس ونيفس	0,002	0,001	-50,0	0,001	0,001	-13,2	19 581	-0,5	-0,5	0,0	0,0	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
146 - سانت لوسيا	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	-8,2	9 926	2,1	0,3	1,8	1,8	
147 - سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	0,6	8 678	3,3	1,0	2,3	2,3	
148 - ساموا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	-5,7	3 946	-0,2	-1,3	1,0	1,8	
149 - سان مارينو	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	1,5	44 642	3,3	1,6	1,7	2,5	
150 - سان تومي وبرينسيبي	0,001	0,001	0,0	0,000	0,001	14,2	2 255	7,9	2,3	5,4	6,3	
151 - المملكة العربية السعودية	1,184	1,217	2,8	0,905	0,967	6,9	28 514	8,9	2,3	6,4	6,4	

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022				تعليقات على الفترة 2017-2022[ب]
								الناتج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]		
								الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي	بدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
152 - السنغال	0,007	0,007	0,0	0,025	0,027	6,8	1 476	6,5	5,0	1,4	2,3	
153 - صربيا	0,032	0,040	25,0	0,054	0,059	9,9	7 944	7,7	3,3	4,2	4,3	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي
154 - سيشيل	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	2,4	13 313	4,6	3,1	1,5	2,6	
155 - سيراليون	0,001	0,001	0,0	0,005	0,004	-13,4	489	-1,7	3,0	-4,6	9,1	
156 - سنغافورة	0,504	0,479	-5,0	0,386	0,380	-1,4	62 435	7,7	3,1	4,5	4,5	
157 - سلوفاكيا	0,155	0,149	-3,9	0,119	0,118	-0,5	19 947	4,3	2,1	2,1	3,0	
158 - سلوفينيا	0,079	0,077	-2,5	0,060	0,061	1,3	26 773	5,0	3,1	1,8	2,7	
159 - جزر سليمان	0,001	0,001	0,0	0,001	0,002	20,8	2 107	2,5	-0,1	2,6	3,0	
160 - الصومال	0,001	0,002	100,0	0,002	0,010	447,4	565	5,9	3,2	2,6	3,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
161 - جنوب أفريقيا	0,244	0,251	2,9	0,408	0,413	1,3	6 267	3,8	0,6	3,3	5,1	
162 - جنوب السودان	0,002	0,005	150,0	0,006	0,016	148,3	1 363	33,6	0,0	33,6	100,6	زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ تغيرات غير معتادة في الأسعار؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
163 - إسبانيا	2,134	1,895	-11,2	1,632	1,504	-7,8	29 105	2,3	1,2	1,1	2,0	
164 - سري لانكا	0,045	0,038	-15,6	0,100	0,090	-9,6	3 686	-2,4	0,0	-2,4	11,1	
165 - السودان	0,010	0,008	-20,0	0,074	0,034	-54,5	656	-25,4	0,6	-25,8	56,5	نظام الحسابات القومية لعام 1968؛ انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي؛ تغيرات غير معتادة في الأسعار
166 - سورينام	0,003	0,002	-33,3	0,005	0,004	-20,0	5 488	1,5	-1,6	3,2	29,8	النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
167 - السويد	0,871	0,822	-5,6	0,666	0,653	-2,0	58 122	2,3	2,2	0,1	2,9	
168 - سويسرا	1,134	1,029	-9,3	0,867	0,817	-5,7	86 924	2,9	1,8	1,1	0,6	
169 - الجمهورية العربية السورية	0,009	0,006	-33,3	0,028	0,022	-23,1	934	7,4	0,3	7,0	41,9	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
170 - طاجيكستان	0,003	0,003	0,0	0,011	0,012	3,6	1 110	7,4	7,6	-0,2	5,6	
171 - تايلند	0,368	0,341	-7,3	0,553	0,527	-4,7	6 773	3,1	1,4	1,7	1,6	
172 - تيمور - ليشتي	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	13,4	2 378	11,7	4,6	6,7	6,7	
173 - توغو	0,002	0,002	0,0	0,008	0,008	7,5	896	5,1	4,4	0,7	1,5	
174 - تونغا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	-8,6	4 953	2,3	-0,4	2,7	3,6	
175 - ترينيداد وتوباغو	0,037	0,033	-10,8	0,028	0,026	-6,4	16 277	4,0	-2,3	6,5	6,7	
176 - تونس	0,019	0,018	-5,3	0,048	0,047	-1,9	3 590	0,7	0,7	0,0	6,3	
177 - تركيا	0,845	0,685	-18,9	0,978	0,870	-11,0	9 314	0,7	5,0	-4,1	27,4	
178 - تركمانستان	0,034	0,036	5,9	0,047	0,052	10,5	6 836	7,7	3,6	4,0	4,0	
179 - توفالو	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	-9,5	7 248	6,2	2,7	3,4	4,6	
180 - أوغندا	0,010	0,010	0,0	0,039	0,043	10,0	890	8,0	5,2	2,7	4,0	
181 - أوكرانيا	0,056	0,074	32,1	0,155	0,179	15,0	3 761	9,6	-4,2	14,4	18,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
182 - الإمارات العربية المتحدة	0,635	0,574	-9,6	0,485	0,456	-6,1	43 273	5,3	1,6	3,6	3,6	
183 - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	4,375	3,991	-8,8	3,346	3,170	-5,3	43 269	2,3	1,2	1,1	2,7	
184 - جمهورية تنزانيا المتحدة	0,010	0,010	0,0	0,067	0,072	6,1	1 072	6,8	5,9	0,9	2,0	
185 - الولايات المتحدة الأمريكية	22,000	22,000	0,0	24,550	24,976	1,7	67 882	5,4	2,2	3,1	3,1	
186 - أوروغواي	0,092	0,079	-14,1	0,071	0,062	-11,6	16 933	3,4	0,9	2,5	7,9	
187 - أوزبكستان	0,027	0,024	-11,1	0,077	0,074	-3,9	2 008	-1,0	5,2	-5,9	17,2	
188 - فانواتو	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	8,1	3 521	4,1	0,9	3,1	4,2	
189 - فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0,175	0,069	-60,6	0,230	0,131	-42,9	4 192	-12,5	-15,1	3,1	3595,6	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ تغيرات غير معتادة في الأسعار
190 - فييت نام	0,093	0,159	71,0	0,263	0,369	40,4	3 466	8,1	5,9	2,1	3,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي

الدولة العضو	جدول الأنصبة المعتمد للفترة 2022-2024 (1)	الجدول الآلي لتحديث حزيران/يونيه 2024 (2)	التغير (بالنسبة المئوية) (3)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في جدول الفترة 2022-2024 (4)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي في تحديث حزيران/يونيه 2024 لجدول الأنصبة (5)	التغير (بالنسبة المئوية) (6)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) (7)	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية، 2017-2022: الناتج المحلي الإجمالي: الاسمي (بدولارات الولايات المتحدة) (8)	الناتج المحلي الإجمالي: الحقيقي (9)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بدولارات الولايات المتحدة (10)	معامل انكماش الأسعار الضمني[أ]: بالعملة الوطنية (11)	تعليقات على الفترة 2017-2022[ب] (12)
العالم							**11 685**	**4,7**	**2,6**	**2,1**	**لا ينطبق**	
191 - اليمن	0,008	0,003	-62,5	0,029	0,013	-53,8	336	-8,5	-1,5	-7,2	16,6	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي؛ تغيرات غير معتادة في الأسعار؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
192 - زامبيا	0,008	0,006	-25,0	0,029	0,024	-16,7	1 168	5,9	2,9	2,9	11,8	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي؛ النصيب في الجدول قريب من الحد الأدنى
193 - زمبابوي	0,007	0,007	0,0	0,024	0,025	3,1	1 485	4,3	1,2	3,1	3,1	

(أ) يحسب معامل انكماش الأسعار الضمني بوصفه الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(ب) قدمت البلدان بيانات وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993 أو عام 2008، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وترد تعليقات إضافية بالنسبة للدول الأعضاء الخاضعة لزيادة أو نقصان بنسبة 25 في المائة أو أكثر في جدول نصابها وتلك التي تتجاوز عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل.

الرجاء إعادة استعمال الورق